جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تداعيات الخلاف السعودي القطري على مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية

فرع: الدراسات الإقليمية

إعداد الطالب:

خالد بوشارب

إشراف الأستاذ:

سالم حمزة

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ . وسام ميهوب	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة	رئيسا
أ. سالم حمزة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ.بوسكين سليم	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

" (وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) آية 103 آل عمران

وقوله تعالى :

(وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)آية 46سورة الأنفال

إهـــــــــــداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى التي غمرتني بحنانها و عطفها، مثال التضحية و الصبر و الوفاء التي انتظرت نجاحي طويلا ، لكن شاءت الاقدار أن تحرم مما تلهفت له شوقا بانتقالها إلى جوار ربها ، التي ربتني و علمتني و جعلتني أرفع راية التحدي و كانت دائما إلى جنبي " المرحومة أمي" .

داعيا المولى عز وجل أن يكتب نعمه و جهوده الجبارة و كل ما قدمه في ميزان حسناته و يسكنه فسيح جنانه و يجله نورا في قبره "المرحوم أبي"

إلى إخوتي الكرام

إلى كل الأهل و الأحبة و رفقاء الدراسة

خالـــــــد

شكـــــــر وعرفان

الشكر و الحمد لله قبل كل شيء، على نعمته هذه التي أتم بها علينا

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل، المشرف الأستاذ "حمزة سالم" مع كامل تقديري و احترامي له، على توجيهاته و ارشاداته و نصائحه القيمة، و جميل صبره طيلة إنجاز هذا العمل، ودعمه الكبير

و أتوجه بالشكر و الاحترام أيضا لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

و كل أساتذة قسم العلوم السياسية

و موظفي الإدارة

بـ-خالـــــد

الخطــة

مقدمـــــــــــة

الفصل الأول: الإطار المفهومي والإسناد النظري للموضوع

المبحث الأول: الإطار المفهومي للموضوع

المطلب الاول: مفهوم الخلاف الدولي والإقليمي

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالخلاف الإقليمي والدولي

المطلب الثالث: مفهوم التعاون الإقليمي والدولي والمفاهيم ذات العلاقة.

المبحث الثاني: الإسناد النظري للموضوع

المطلب الأول :الواقعية التقليدية: المصلحة الوطنية ودورها في نشأة الخلاف الدولي

المطلب الثاني : الواقعية الجديدة: فوضوية النظام الدولي إنعكاس لبروز الخلاف الدولي

المطلب الثالث: اللبرالية المؤسساتية :إطار مؤسساتي للتعاون بدل الخلاف.

الفصل الثاني: إنعكاسات الخلاف السعودي القطري على منظومة مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: التعاون الخليجي: النشأة والتطور ومجابهة التحديات

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي :الدوافع والتطور

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

المطلب الثالث: مجلس التعاون الخليجي: التحديات والأبعاد ..والأدوات

المبحث الثاني: آثار الخلاف السعودي القطري على منظومة التعاون الخليجية

المطلب الأول: تاريخ وراهن الخلاف السعودي القطري: الطبيعة والأبعاد

المطلب الثاني: الإستثمار الإقليمي للخلاف الخليجي: إيران نموذجا

المطلب الثالث : الإستغلال الدولي للخلاف الخليجي: أمريكا نموذجا

الفصل الثالث: راهن القطيعة السعودية القطرية ومستقبل مجلس التعاون الخليجي

المبحث الاول: الخلاف السعودي القطري الراهن وهشاشة التعاون الخليجي

المطالب الأول: تأثير القطيعة الخليجية على أداء مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: الهيمنة السياسية السعودية على مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثالث :إنكشاف منظومة التعاون الخليجية في معالجة الخلاف الراهن

المبحث الثاني: مستقبل التعاون الخليجي في ظل تداعيات الخلاف الراهن

المطلب الأول : سيناريو إستمرار الوضع القائم وجمود التعاون الخليجي

المطلب الثاني: سيناريو التسوية وإستكمال مسار التعاون

المطلب الثالث: سيناريو التصعيد وتفكك التعاون الخليجي.

الخاتمـــــــــــــــة

قائمـــة المراجـــــع

الملاحـــــــــــــق

مقدمة

مقدمة

تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الإستراتيجية المهمة والأصعب في نفس الوقت، ولأهميتها كانت هذه المنطقة محل صراع القوى الدولية في السابق وحتى في الوقت الحاضر بغرض السيطرة عليها، ولقد إزدادت أهمية هذه المنطقة بعدما ثم إكتشاف النفط.

دول الخليج العربي هي دول تتقاسم وتشترك عدة مقومات أهمها الموقع الجغرافي الذي يربط بينهم، فمن بين دول الخليج العربي تقاربا نجد دولتا قطر والسعودية ، حيث يحظيان بمواقع هامة على ساحل الخليج العربي، بحيث تتصل قطر بالسعودية برّا بحدود طولها 60 كم هذا التقارب الموجود بينهم نتج عنه عدة خلافات ، ففي نهاية فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات وبعد نجاح الثورة الشيوعية في إيران عام 1979 ونتيجة للتغيرات التي شهدتها المنطقة من أحداث كما هو الحال في الحرب الإيرانية العراقية ، ومن تزايد في وتيرة التهديدات الأمنية شعرت دول الخليج العربي بمخاطر هذه التهديدات ورأت في ضرورة إقامة منظومة إقليمية تجمع بين دول الخليج العربي ضرورة حتمية. وبالفعل فقد ثم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 لمجابه هذه التهديدات، إلا أن الشعور بالخطر وحده لم يكن كافيا لتجاوز الخلافات بين دوله، ولذا كان التقدم في بناء منظومة التعاون الخليجية بطيئا ومحفوفا بالعقبات، كما أن وجود المجلس لم يمنع من إندلاع خلافات بينهما، أما عام 2011 شهدت المنطقة العربية ما ثم الإصطلاح عليه بالثورات العربية التي أدت بالإطاحة ببعض الأنظمة العربية ، هذه التحولات مكنت دولة قطر من أن تكون لاعبا إقليميا مهما من خلال دعمها لحركات التغيير في بعض البلدان العربية، هذه المواقف القطرية قابلتها معارض من طرف المملكة العربية السعودية وبخاصة الخلاف التي حدث عام2014.إلا أن الخلافات الأخيرة تعد من أصعب الخلافات التي تحدث داخل المجلس ، وما زاد من حدة هذا الخلاف هو دخول قوى إقليمية ودولية كأطراف فاعلة وهذا ما شكل صعوبة في تسويتها وبالتالي زيادة في أمدها.

1- التعريف بالموضوع:

في ظل التحديات التي كانت ولا زالت تواجه الدول الخليجية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ونظرا للحساسية الأمنية لمنطقة الخليج إقليميا ودوليا. وإندفاع الأنظمة الإستراتيجية لمنطقة الخليج(أمنيا وإقتصاديا سياسيا) ، بالإضافة إلى دور الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج.

جاء هذا التكتل من أجل التعاون في المجالات الأمنية السياسية الاقتصادية الثقافية، غير أن التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي ليست بخير على إعتبار أن هناك خلاف فيه خاصة الخلاف السعودي

القطري الذي ظهر للعلن في 2017 عقب أزمة ديبلوماسية والتي أدت إلى القطيعة بينهما بالإضافة إلى تدخل أطراف إقليمية ودولية من هذا الخلاف .

فإشكال الموضوع يبحث في الخلاف السعودي القطري وتداعياته على مجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي.

-2أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع الذي نحاول تناوله من الأنظمة الخليجية لمنطقة الخليج نفسها، إذ تعتبر منطقة الخليج منطقة إستراتيجية من الناحية الجيوستراتيجية التي تسيطر على أهم المعابر والقنوات والمنافد البحرية هرمز، خليج العرب و المتحكمة في عبور شتى السفن التجارية الدولية نحو الأسواق العالمية ومرور ناقلات وإمدادات النفط، وجسور للأساطيل العسكرية للقوى الكبرى نحو المناطق ذات الحساسية الأمنية والتوترات الأمنية.

من الناحية الإقتصادية وتتجلى في زخم الثروات الطبيعية التي تستحوذ عليها منطقة الخليج من غاز وبترول مما جعلها عرضة لإستقطاب إقليمي ودولي و من الناحية السياسية والأمنية كظهور التحديات والتهديدات الجديدة وكدى في وجود إختلالات في توازن القوى الإقليمية خاصة مع سقوط العراق وظهور إيران نحو الهيمنة الخليجية والتي وضعت على المحك السياسات الأمنية، أما من الناحية الحضارية فهي تعتبر مهدالرسالات السماوية خاصة وأن ثمة صراع بين إيران والمملكة العربية السعودية.

وأمام الإهتمام الدولي والإقليمي المتزايد في المنطقة الخليجية وظهور الخلاف السعودي القطري، تكمل أهمية الموضوع كونه يعالج تأثير الخلاف السعودي القطري على مجلس التعاون الخليجي:

-3أسباب إختيار الموضوع:

تمة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية

- بالنسبة للأسباب الموضوعية: وتتجلى في الوقوف على حقيقة العلاقة السعودية القطرية تاريخيا وفي الوقت الراهن.

-الوقوف على مدى تكامل أعضاء مجلس التعاون الخليجي من عدمه بالنظر إلى عمق والمدة الطويلة على ظهوره.

-محاولة معرفة حقائق الأدوار الإقليمية والدولية ومدى مساهمتها من عدمها في تأجيج الخلاف السعودي القطري.

-محاولة معرفة أدوار مجلس التعاون الخليجي في إحداث التعاون والتكامل في دول الخليج فعلا من عدمه ، بمعنى إختبار هذه المنظمة التي أنشأت فعلا للتعاون الخليجي ونبذ الخلاف بين أعضائه.

- بالنسبة للأهداف الذاتية: تتلخص في رغبتي الخاصة في معرفة ومواكبة تطور العلاقات السعودية القطرية في فضاء جيوستراتيجي هام وهو منطقة الخليج، فضلا نحن كعرب التي تربطنا روابط الجغرافيا والحضارة والتاريخ إذ صح التعبير مع هذه الدول كون الجزائر ضمن جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها السعودية وقطر.

-محاولة تقديم إضافة على قدر بساطتها للموضوع نظرا لقلة الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت الخلاف السعودي القطري من منظار إقليمي كون الخلاف الراهن حديث الساعة.

-رغبتي في إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة.

-4أهداف الموظوع:

تمت صياغة إشكالية الموضوع بالصورة التي يمكن تحقق من خلالها هدفين رئيسيين:

-1هدف نظري: نسعى من خلاله إلى تقديم إضافة قد تساهم في إثراء الدراسات الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بهدف الكشف عن الحقائق العلمية الكامنة وراء الظواهر ومنها ظاهرة الخلاف السعودي القطري وتأثيره على مجلس التعاون الخليجي.

-2هدف عملي: نسعى من خلاله إلى الكشف وفهم الخلاف السعودي القطري وأثره على مجلس التعاون الخليجي ومعرفة الأسباب والتداعيات والأبعاد والعوامل المتحكمة فيه ، وبذألك نعتقد أن أنسب طريقة تساعدنا على بلوغ هاذين الهدفين هي طرح الإشكالية التالية:

-5إشكالية الموضوع:

-ما مدى تأثير الخلاف السعودي القطري على منظومة مجلس التعاون الخليجي؟.

و بغرض تبسيط هذه الإشكالية نحاول تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات وتتمحور حول:

/1هل العلاقة السعودية القطرية نمطية في تفاعلاتها؟.

/2هل هناك خلاف وإختلاف بين السعودية وقطر حول القضايا الخليجية والشرق أوسطية؟.

/3ماهي أسباب الخلاف السعودي القطري وأبعاده وتداعياته؟.

/4ما أثر الخلاف السعودي القطري على مسار التعاون الخليجي الخليجي؟.

/5كيف استغلت القوى الإقليمية هذا الخلاف؟

-6حدود الموضوع:

لكل دراسة عملية أو نظرية حدود مكانية وحدود زمانية وهي كالتالي:

أ- الحدود الزمانية:

تجدد الأزمات بين المملكة العربية السعودية وقطر كل مرة رغم الإنتماء الإقليمي هو ما دفعنا إلى البحث عن تاريخ الخلاف بينهما من 1913إلى الوقت الراهن .

ب- الحدود المكانية:

من خلال تسارع الأحداث في منطقة الخليج العربي وبالأحرى داخل النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، ونتيجة لتضارب المواقف بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر في عدة قضايا أهمها االخلافات الحالية إرتأينا التعريج إلى هذه المنطقة لكونها تعرف أهم تكتل إقليمي تشهده المنطقة العربية.

-6فرضيات الموضوع:

/1الخلاف السعودي القطري الراهن هو إمتداد لخلاف تاريخي بينهما.

/2كلما كانت هناك هشاشة في العلاقات الخليجية ومنها السعودية القطرية، كلما كان لها أثر على أداء منظومة مجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي.

/3مستقبل وجود مجلس التعاون الخليجي مرتبط بتحسن العلاقات الخليجية الخليجية ومنها السعودية القطرية.

-7المقاربات المنهجية:

لمعالجة هذا الموضوع تم الإعتماد على المقاربة المنهجية التالية :

-1**االمدخل الوصفي:** الذي إستخدمناه في الفصل الأول من هذه الدراسة وذلك

من خلال توصيف المفاهيم المتعلقة بدراستنا المتمثل في الخلاف والمفاهيم المشابهة له وكذلك التكامل والمفاهيم ذات الصلة به.

-2**المنهج التاريخي:** وذلك من خلال تتبع مسارات الخلاف التاريخية بين المملكة العربية السعودية ، إضافة إلى التطرق لنشأة مجلس التعاون الخليجي وعملية التحول من التعاون إلى الاتحاد.

-3**تحليل المضمون:** من خلال تحليل بعض مقولات أدلى بها بعض قادة الدول الخليجية.

-8صعوبات الموضوع:

تتلخص صعوبات الموضوع في طبيعة الموضوع بحد ذاته الذي يتعلق بالخلاف السعودي القطري وتداعياته على مجلس التعاون الخليجي وأهم الصعوبات كذلك – حداثة الموضوع.

–نقص في المراجع بصفة شحيحة جدا بشأنه.

–ضيق الوقت لإنجاز المذكرة.

–9تبرير الخطة:

إستندنا في هذه الموضوع على خطة مكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة

أما الفصل الأول فهو عبارة عن إطار مفهومي ونظري لدراسة الخلاف السعودي القطري بحيث يتضمن مبحثين وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب، وقد تعرضنا في خضم هذا الفصل إلى الجانب النظري لمفهوم الخلاف وبعض المفاهيم ذات العلاقة هذا بالإضافة إلى مفهوم التكامل وعلاقاته ببعض المفاهيم، هذا إلى الجانب النظري وذلك من خلال المقاربات النظرية التي إرتأينا أنها تخدم الموضوع كمقاربة الإتجاه الواقعي والإتجاه الليبرالي، وقد حاولنا توظيف طروحات وأفكار تلك المقاربات النظرية المشار إليها للإحاطة والإلمام نظريا بجوانب الموضوع في محاولة منا علميا معالجة الموضوع من منظورات تلك المقاربات النظرية من أجل فهم وتحليل وتفسير وفهم طبيعة سيرورة الخلاف السعودي القطري.

أما الفصل الثاني فهو يعالج مسار عملية التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك عبر مبحثين وكل مبحث يتكون من ثلاث مطالب، وقد تطرقنا في المبحث الأول عبر مطالبه الثلاث إلى تتبع مسيرته التكاملية من خلال التطرق إلى نشأته والهيكل التنظيمي له وأهم التحديات التي تواجهه.

أما الفصل الثالث فيعالج رهانات كل من السعودية وقطر بالإضافة إلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي وذلك عبر مبحثين يحتوي كل مبحث على تلاث مطالب، إختص المبحث الأول بعرض الخلاف السعودي القطري الراهن وهو دليل على هشاشة مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني فيركز على مستقبل المجلس لاسيما وأن الخلاف الراهن لم يتم التوصل إلى تسويته.

الفصل الأول:

الإطار المفهومي والإسناد النظري للموضوع

المبحث الأول: الإطار المفهومي للموضوع

المبحث الثاني: الإسناد النظري للموضوع

من الجوانب الأساسية في العلوم بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة، هي الإلتزام الدقيق في استخدام الجانب المفاهيمي ،وهذا الإلتزام من أجل أن تكون هذه المفاهيم واضحة لا غامضة. وكنتيجة لتقارب المفاهيم من بعضها البعض خاصة في ميدان العلوم السياسية، وجب أن يكون هناك تركيز كبير عند إستعمال المفاهيم وهذا لتجنب حدوث تناقض وتعارض عند إستخدامها، خاصة مفاهيم (الخلاف، التوتر، الأزمة، النزاع، الصراع، الحرب).

صعوبة تحديد مثل هكذا مفاهيم تجلت لنا في هذا البحث الموسوم بالخلاف السعودي القطري وتأثيره على مسار تكامل مجلس التعاون الخليجي، فالحديث عن مفهوم الخلاف غالبا ما يعتبرونه نزاعا أو صراع، أو لصعوبة تحديد مفهوم الخلاف سنتطرق في هذا البحث لمفاهيم مشابهة للخلاف لأن الخلاف هو أول شرارة للصراع يتطور إلى عدم الاتفاق والذي غالبا ما يولد توترات التي تقود إلى أزمات هذه الأخيرة إذا لم يتم إحتوائها والتحكم فيها غالبا ما تفجر وتزيد من إحتمالات قيام حرب . كما وأن قرار نشوب الحرب قد تكون بدايته نتيجة خلاف أولي بين طرفين، كما أن الإنتقال من مرحلة لمرحلة أخرى ينجم عنه زيادة في حجم وعمق المرحلة التي تليها.

المبحث الأول: الإطار المفهومي للموضوع:

تعد مشكلة تحديد أو تعريف أي مفهوم من أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في مجال العلوم السياسية والإجتماعية بصفة خاصة بحيث نجد هناك تداخلا في تعريف المفهوم الواحد الأمر الذي خلق بعض اللبس والغموض عند الإستعمال، هذا كنتيجة لوجود عدة إعتبارات، لأن الظواهر في العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية هي ظواهر مركبة، كما نجد أن هذه المفاهيم تتغير بتغير الظروف والبيئة فمع مرور الزمن تختفي مفاهيم وتظهر أخرى جديدة وذلك من فترة زمنية لأخرى ومن بيئة إجتماعية لأخرى وحتى من ثقافة إلى ثقافة مغايرة لها من حيث المضمون والمحتوى المفاهيمي والقيمي، لذا الرغبة في تحديد معنى المفهوم تفرض على الباحث أو أي شخص إلى تبني أحد تعريفات تلك المفهوم بصدد البحث العلمي[1].

[1] محمد فؤاد أرسلان، "**الصراع الدولي دراسة تطور الأسرة الدولية المعاصرة**"(القاهرة: مطابع الهيئة الرسمية العامة للكتاب، 1986)،ص. 8.

المطلب الأول : المطلب الأول: مفهوم الخلاف الدولي والإقليمي:

قبل محاولة توضيح مفهوم الخلاف الإقليمي والدولي ،تجدر في البداية إلى ضرورة تحديد مفهوم الخلاف من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وكذا تحديد مفهوم الإختلاف والفرق بين الخلاف والإختلاف على إعتبار أن هناك من يستخدم اللفظتين للدلالة على نفس المعنى، فين حين أن هناك من يضع تفريقا بين الخلاف والإختلاف في ذاتهما.

أولا : مفهوم الخلاف والإختلاف

أ- معنى الخلاف والاختلاف لغة :خِلاَف هو مصدر خالف، كما أن الاختلاف مصدر اختلف والخلاف هو: المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافًا، وتخالف الأمران واختلفا، لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف[1].ومن ثم فالخلاف هو التضاد وعدم توافق الذي قد يؤدي إلي الإحتكاك أو التصادم بين طرفين إجتماعيين أو أكثر، وهذه الأطراف يمكن أن تكون عبارة عن أفراد أو مجموعات أو دول.

الملاحظ من خلال هذا المفهوم اللغوي أنه ثمة مصطلحين ؛ "الخلاف " و" الإختلاف" قد يكون لهما المعنى نفسه .كون الخلاف والاختلاف في اللغة معناهما يتلخص في ضد الإتفاق، وهو أعم من الضد، كما ذهب الى ذلك الراغب الأصفهاني: "[2]الخلاف: أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين[3].فمثلاً: السواد والبياض ضدان ومختلفان، أما الحمرة والخضرة فمختلفان وليسا ضدين، والخلاف أعم من الضدية؛ لأنه يحمل معنى الضدية، ومعنى المغايرة مع عدم الضدية[4]. وعلى هذا النحو فمعنى الخلاف والإختلاف لغة: هو المضادة والمعارضة وعدم المماثلة، وهذا المعنى هو الذي جاء في نصوص القرآن الكريم كما جاء في قوله سبحانه وتعالى :

---

[1] إبن منظور، جمال الدين محمد، "**لسان العرب**"، (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1955)، ص .181.

[2] الراغب الأصفهاني : (توفي 502 هـ / 1108 م) هو أديب وعالم، أصله من أصفهان، وعاش ببغداد. ألف عدة كتب في التفسير والأدب والبلاغة.

[3] إبن منظور، المرجع نفسه .ص .294.

[4] محمد عوامة ،"**أدب الإختلاف في مسائل العلم والدين**"، ط2 ،(بيروت: دار البشائر، 1998، ص .84.

﴿ فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ سورة مريم آية 37. وقوله تعالى أيضا : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (هود أية 118).

وعموما يمكن القول بأن الخلاف والاختلاف في اللغة يراد به مطلق المغايرة، في القول، أو الرأي، أو الحالة، أو الموقف .

ويحمل نفس المعنى اللغوي في اللغات الأجنبية ؛ كمفهوم الخلاف [1] ((Controverse والإختلاف[2] ((Différence في اللغة الفرنسية والمعنى نفسه في اللغة الانجليزية الخلاف ((Controuvey والإختلاف [4](Difference وهي الاشارة الى المغايرة والتضاد وعدم التماثل .غير أنه من الناحية الإصطلاحية قد يختلف المفهومان .[3]

ب – **معنى الخلاف والإختلاف إصطلاحًا:** الإختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، أوفي موقفه وعليه فيكون الخلاف والإختلاف في الإصطلاح هو: أن يذهب

---

[1] تعني لفظة ((Controverseفي اللغة الفرنسية مناقشة منطقية أو خلاف او نزاع حول الرأي أو مشكلة أو ظاهرة أو حقيقة حول مجموعة من العناصر المتباينة أو المتناقضة، تاريخ الاطلاع على الموقع 20.05 2018، أنظر الموقع:
http://www.cnrtl.fr/definition/controverse))

[2] تعني لفظة ( ) Différenceفي اللغة الفرنسية ميزة أو مجموعة من الميزات في المقارنة بين أمر ما وأكثر، يميز كائن أو شيء من كائن آخر، من شيء آخر

[3] تعني لفظة ((Controversyفي اللغة الانجليزية خلافًا، غالبًا ما يكون عامًا، يتضمن أفكارًا أو أو موقفا أو آراء مختلفة حول شيء ما. انظر :
Definition of “Controversy” from the Cambridge Academic Content Dictionary © Cambridge University Press)
على موقع :
https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/difference?q=Difference))

[4] تعني لفظة)) Differenceفي اللغة الانجليزية الطريقة التي تتم فيها المقارنة بين شيئين غير متشابهين، أو حقيقة عدم كونهما متشابهين .انظر : Definition of “difference” from the **Cambridge Academic Content Dictionary** © Cambridge University Press
https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/difference?q=D**Cambridge Academic**))

كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر[1] أو هو: منازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق أو لإبطال باطل[2]. وبالتالي يمكننا القول بأن الخلاف والإختلاف يراد بهما مطلق المغايرة، في القول، أو الرأي، أو الحالة، أو الموقف.

غير أن هناك من العلماء يرى في تطابق وترادف المصطلحين الخلاف والإختلاف، [3]وهناك منهم من يفرق بينهما في الإصطلاح، وكان هذا التفريق من عدة وجوه ذكرها أبو البقاء الكفوي في كتابه الكليات، ونستطيع أن نوجز الفرق بين الإختلاف والخلاف في النقاط الآتية[4]:

- ✓ الإختلاف هو التباين في الرأي والمغايرة في الطرح، وأما الخلاف هو المخالفة أو المعارضة.
- ✓ الإختلاف يعني نوع من أنواع التكامل والتناغم، وأما الخلاف مشكلته أنه ليس فيه تناغم بالعكس من الإختلاف.: الاختلاف ينصب على الرأي، بينما الخلاف ينصب على الشخص أو مجموعة من الأشخاص وحتى الدول .
- ✓ الإختلاف لا يدل على القطيعة، بينما الخلاف يدل على القطيعة.
- ✓ الخلاف: هو افتراق طرفين في الوسائل والغايات، بينما الإختلاف: هو افتراق الطرفين في الوسائل والغاية واحدة.
- ✓ ربما يؤدي الإختلاف الى خلاف، ولكن ليس دائمًا. ولكن كل خلاف ينتج عن اختلاف.
- ✓ أحيانًا يستعمل(الإختلاف والخلاف) أحدهما مكان الآخر، إلا أن الغالب إستخدام الإختلاف فيما كان محمودًا ومقبولًا، والخلاف في المذموم منه وهو قرين الفرقة والنزاع.

---

[1] – أحمد بن محمد الفيومي، "**المصباح المنير في غريب شرح الوجيز**:، (بيروت: المكتبة العلمية، ب .س)، ص. 179.

[2] علي بن محمد لجرجاني، "**التعريفات**"، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، ص .135.

[3]

[4] –عبد الكريم زياد : "**الخلاف والإختلاف ... الداء والدواء** " . تاريخ الزيارة_19.05.2018، انظر موقع : (https://www.sasapost.com/opinion/difference-and-dispute)

ج- **أسباب الخلاف:** إذا كان الخلاف في المذموم منه وهو قرين الفرقة والنزاع فإن أسبابه كثيرة جدًا ويمكننا أن نشير إلى بعض منها[1] :تفاوت الناس بالفهم وبمداركهم العقلية وتفاوت أغراضهم ومقاصدهم ومصالحهم. والتباين في المواقف والمعتقدات بين الناس وكذا النزعة الفردية للإنسان لامتلاكه شعورًا طبيعيًا بذات مستقلة تدفعه إلى التميز والتفرد. بالإضافة التفاوت المعرفي، وهذا يقع في اختلاف شخص عن آخر، كما يقع للشخص الواحد، فإنك تجد العالم يقول أقوالًا معينة، وكلما زاد علمه أعاد النظر في هذه الأقوال.، ناهيك عن إختلاف الظروف والأحوال: قد تختلف الظروف والأحوال والبيئات والأوضاع، من حيث القوة والضعف، والشدة والرخاء، والغنى والفقر.

د- **الخلاف في العلاقات الدولية:** الملاحظ من خلال العرض المفهومي لمصطلح الخلاف وحتى الاختلاف بإجمال المصطلحين ومسبباته ، فهو لا يقتصر فقط على الأشخاص على إعتبار أن الخلاف والإختلاف ظاهرة قديمة قدم البشرية وملازمة له ،كما هي أيضا ملازمة للمجتمعات عبر التاريخ وصولا إلى المجتمع الدولي بالمفهوم الحديث ، وفي هذا الصدد يشير ريمون آرون ((Rimon Aronالذي يعتبر النزاع الدولي على أنه خلاف دولي وعرفه على أنه" ليس وليد الوقت الحالي، بل هو موجود منذ العصور القديمة، وهو نتيجة لتصادم المصالح"[2]. فحتى على المستوى الدولي كثيرا ما تختلف الدول وتتباين في خصائصها السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية، الايديولوجية ودوافعها البراغماتية ومصالحها القومية بمفهومها الشامل وتعاملاتها وسلوكاتها تجاه بعضها البعض في إطار نظام العلاقات الدولية وغيرها، خاصة في الوقت الراهن أين تشهد الساحة الدولية صراعا وتعاونا تمليه اعتبارات المصلحة القومية لكل طرف بمفهومها الشامل .وهي المتحكمة في مدى تقارب علاقات الدول من عدمها. بحيث يكون كثيرا ما يحدث الخلاف بين الدول في منطقة ما أو حول موضوع ما ويتطور ويعرف مراحل ومستويات من التوتر والأزمة والنزاع والصراع خفيا كان أو معلنا الى حد التصادم الفعلي أو الحرب ، وذلك بسب إختلاف وتفاوت أغراض ومقاصد ومصالح وقيم وقدرات ومدركات كل طرف تجاه الطرف الآخر. ولو لم يسوّى هذا الخلاف تحت سقف منخفض من التوافق لعرف تلك المراحل والمستويات المشار إليها.

---

[1] – عبد الكريم زياد، مرجع سابق، ص .2.

[2] Dario Battis Tela, Théories des Nations internationales, 2eme editim, paris, les primes seines politiques, 2006.p.496.

ومن ثم يمكن فهم واستيعاب مفهوم الخلاف الدولي، سيما الخلاف الدولي ومسبباتهما من مفهوم الخلاف نفسه ومسبباته؛ فإذا كان الخلاف ببساطة يعني : "هو التضاد وعدم التوافق الذي قد يؤدي إلي الإحتكاك أو التصادم بين طرفين إجتماعيين أو أكثر، وهذه الأطراف يمكن أن تكون عبارة عن أفراد أو مجموعات أو دول. فإن مفهوم الخلاف الدولي لا يخرج عن هذا الاطار المفهومي".

ثانيا :التعريف الإجرائي للخلاف الدولي والخلاف الإقليمي:

1- **الخلاف الدولي** عبارة عن " عن تضاد وعدم توافق دولي في الإرادات الوطنية للدولية يؤذي إلى الإحتكاك والتنازع والتصادم بين طرفين دوليين أو أكثر في غالب الأحيان نتيجة إختلاف الأهداف والتصورات واختلاف المصالح الدولية " ويفهم من هذا التعريف الإجرائي للخلاف الدولي أن موضوع الخلاف الدولي يتعلق أساسا بموضوعات وقضايا دولية خلافية دولية معينة، كمنطقة استراتيجية دولية معينة على سبيل المثال، يتشارك فيها أطرافا دولية .

2- **أما الخلاف الإقليمي :** عبارة عن تضاد وعدم توافق لدول ما ذات إرادة وطنية إقليمية ما، في إقليم معين يؤذي الى إحتكاك وتنازع إقليمي بين دولتين أو أكثر نتيجة اختلاف الأهداف والتصورات الإقليمية واختلاف المصالح الدولية الإقليمية" على سبيل المثال : الخلاف الاقليمي بين دول حوض النيل، نشأ هذا الخلاف بسبب تضارب المصالح الإقليمية للدول على ضفاف حوض نيل[1] وهي ؛، إريتريا · أوغندا · إثيوبيا · السودان · جمهورية الكونغو الديمقراطية · جنوب السودان · السودان، بوروندي · تنزانيا · رواندا، مصر · كينيا[2] . أو الخلاف السعودي القطري في في منطقة الخليج كمنطقة استراتيجية لم تعرف الإستقرار منذ عقود طويلة نظرا لأهميتها الإستراتيجية البالغة إقليميا ودوليا حضاريا، إقتصاديا سياسيا وأمنيا وغيرها، وكذا الإندفاع الدولي والإقليمي فيها الذي تسبب في خلافات توترات ،أزمات

[1] عارف جابو ، "**إستمرار الخلاف حول مياه النيل ودول المنبع ترفض ضغوطات مصر**"، تاريخ الزيارة 02.06.18. أنظر الموقع: (http://www.dw.com/ar)

[2] – عبد المجيد عمارة "**التكامل الإقتصادي والسياسي بين دول حوض النيل : الواقع والمأمول**" . مجلة أفاق إفريقية ،(العدد التاسع والعشرون ،2009) ص .22.

وحروب دامية على مر التاريخ وخاصة في خلال القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، لإختلاف وتضارب مصالح الأطراف الدولية والإقليمية فيها[1].

يمكن للخلاف الإقليمي أن يتطور وأن يكتسي طابعا دوليا بدخول أطراف دولية أخرى غير إقليمية في الخلاف، كالخلاف بين الكوريتين حول المسائل قبل أن يتطور إلى نزاع وصراع لكنه في الأصل كان خلافا منذ خمسينات القرن الماضي والذي تحول الى صراع دولي بتدخل أطراف دولية فيه كالصين، الولايات المتحدة، وروسيا على اختلاف مدركات تدخلها[2].

ومن ثم فالخلاف الدولي أو الإقليمي، هما بذلك مقدمة لأي شكل من أشكال التوتر، الأزمة النزاع / الصراع الحرب. بمعنى آخر الخلاف يحظى بمركزية في تبلور هذه المفاهيم المشار إليها وهي في نهاية الأمر بقدر ماهي أشكال للخلاف، فهي أيضا يمكن القول على أنها مراحل أو درجات أو مستويات لها. وسنبين ذلك في ما يلي مركزية المفهوم فيها. فلا يمكن تصور توتر لولا وجود خلاف في البداية، ولا يمكن تصور وجود أزمة بدون خلاف بمستوى توتر، ولا يمكن تصور تبلور أزمة بدون وجود خلاف في شكل أزمة ولا يمكن تصور نزاع أ وصراع بدون وجود خلاف وصل الى حد النزاع والصراع، كما لا يمكن تصور حربا دون وجود خلاف تطور عبر توتر وأزمة ونزاع/ صراع الى حد الحرب.

المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالخلاف الإقليمي والدولي:

مما لا شك فيه أن مختلف التوترات ،الأزمات، النزاعات والصراعات والحروب سواء بين الافراد فيما بينهم أو بين المجتمعات والدول، لا تنشأ هكذا اعتباطا وعبثا، لولا وجود خلافات بمستوياته المتعددة ؛خفية أو علنية كانت أو عقائدية وايديولوجية او براغماتية وغيرها .وتستفحل هذه الخلافات نحو التطور والتصاعد لتكون بوادر توترات ومقدمة ازمات وصرعات وحروب مالم يسيطر عليها تحت سقف منخفض من قبل الاطراف المتخالفة دولية كانت أو إقليمية .

---

[1] حبيب الصايغ، "**قطر والسعودية والجيران . . تأزيم لا انفراج**"، "مجلة السياسة الدولية "، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مقال على موقع المجلة :((www.siyassa.org.eg/News/15199.aspx

[2] وكالات الأنباء سيول، "**الخط الساخن.. يذيب الخلافات بين الكوريتين**"، (القاهرة:جريدة الأهرام اليومي، العدد 9855 ،السبت 21 أفريل 2018)، ص. 3. على الموقع الالكتروني ، (http://massai.ahram.org.eg/News8A%D9%86.aspx)

1- مفهوم التوتر: من المفاهيم ذات الصلة بالخلاف نجد التوتر والذي هو :"حالة شيء يهدد بالقطيعة". وهنا يتوافق التوتر مع مفهوم الخلاف الذي من مآلاته أنه يفضي إلى القطيعة وهو حالة من الشدة والانفعال تعبر عن بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة إلى العلن، بمعنى خروج الخلاف من العلن ليصبح خلافا ظاهرا وبالتالي يصير توتر، فتوتر العلاقات بين الدول خاصة بين تلك التي تتبنى نهجا نزاعيا فيما بينها- كثيرا ما ترافقه الحملات الدعائية والهجمات الإعلامية، فالتوتر إذن يعكس أن الخلافات وصلت إلى الحد الذي لا يمكن تجاهلها وإخفائها، وبالتالي فهو تعبير عن حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام ،فأسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع[1].

كما يعرف التوتر على أنه: «حالة من القلق وعدم التقه المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية، أو هو نتيجة لهذه الصراعات حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، فعلى العموم فإن أسباب التوتر تكون مرتبطة في الغالب بأسباب النزاع[2].

كما يعرف أيضا على أنه :" حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلة والناجمة عن تبدل مواقف الأطراف الدولية او الاقليمية وسياسات بعضها تجاه البعض الآخر[3].

2- مفهوم الأزمة: الأزمة هي فترة ضرورية بين السلم والحرب لكن ليس من الضرورة أن تؤدي إلى حرب[4]،ولا تكون ثمة في لولا وجود خلاف الأصل . وهناك العديد من التعريفات بشأن تعريف الازمة نذكر منها :

---

[1] رياض بزرب، "**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**"،(رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ،2007-2008)، ص .20.

[2] حسين قادري، "**دراسة وتحليل النزاعات الدولية**"، (باتنة: منشورات خير جليس ، 2007)، ص.10.

[3] إكرام بركان، "**تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**"، (رسالة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010)، ص. 14.

[4] مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، "**المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**"، تر: مركز الخليج للأبحاث،ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008)، ص ص47-49.

حسب تشارلز هيرمان : أن الأزمات تتكون من ثلاث مكونات هي: المفاجئة، والتهديد الخطير للقيم المهمة والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار[1].

أما أوراني ونج فيعرف الأزمة باعتبارها:" مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة، محدثة بذلك إخلالا في توازن القوى القائم في ظل النظام الدولي، أو أيا من نظمه الفرعية بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الإعتيادية، مع زيادة إحتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله[2].

كما يعرفها أوراني ونج:" الأزمة هي تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الإستقرار في النظام الدولي أو في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف يزيد من إحتمالات اللجوء إلى العنف[3].

يتجه بريتشر إلى اعتبار الأزمة " حالة ترافقها أربعة ظروف ضرورية تفي بقيامها وهي : تهديد القيم والمصالح العليا، تغير في البيئة الداخلية والخارجية، احتمالية استخدام العنف والقوة العسكرية كذلك ضيق الوقت، ومحدودية عند الاستجابة [4].

على تعدد هذه التعريفات، يمكن فهم واستيعاب أن الأزمة دوما تنشب نتيجة خلاف بين الاطراف سواء كانت إقليمية أو دولية .

3- مفهوم النزاع: يعرف الأستاذ كمال حداد النزاع على أنه" **خلاف** حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود والمياه بين دولتين، يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعب أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على حدود أو ثروات ولكن يتناول بعدا أيديولوجيا أو عقائديا[5].

---

[1] دافيد جارنم، "**دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة**"،ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص. 5.

[2] Omer GOKSEL ,Definition and management of International crises ,In PERCEPTIONS :Journal of International Affairs, V.N.4 .Winter 2008,p4.

[3] محمود جاد الله، "**إدارة الأزمات**"،ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2010)، ص. 10.

[4] خالد بومنجل، الرحمان المهدي فارق مجيب، "**إدارة النزاع في أكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية**"، ط1 ،(برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية، 2018)، ص. 17.

[5] كمال حداد، "**النزاعات الدولية**"، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997)، ص.27.

يوجد النزاع حسب ميكاييل نيكلسون عندما يرغب شخصان القيام بأعمال غير متناسقة، ويستطيعون تحقيقها في نفس الوقت كأكل نفس التفاحة مثلا، أو يريدون القيام بأشياء مختلفة، حيث ان هذه الأشياء المختلفة تتعارض بشكل متبادل، كمثل رغبتهم في البقاء معا، لكن واحد يرغب في الذهاب إلى السنيما والآخر يفضل البقاء في البيت. كما أن مفهوم النزاع يمكن أن يتوسع من شعب واحد إلى جماعات مثل الأمم وأكثر من طرفين يستطيعان أن ينضويان في النزاع برغبات واحتياجات أطراف النزاع، فالنزاع هو ما يريده الأفراد أو الدول[1].

حسب تعريف نيكلسون نجده يركز أكثر على متغير الأفراد، فهو يعتبر قيام شخص بسلوك أو فعل يناقض الطرف الآخر قد يؤدي إلى نزاع بينهما وهذا ما ينطبق على الجماعات والدول كذلك، فإذا كانت دولتان تتناقضان في قضية ما فإن هذا قد يؤدي إلى أزمة سياسية بينهما وهذا ما قد ينجر عنه نزاع.

حسب فريدرش غلاسل النزاع:" هو تفاعل بين شخصين أو أكثر، بين مجموعات أو منظمات تتواجد على طرفي نقيض بأفكارها، وأحاسيسها، وأهدافها ويشعر أحد الطرفين على الأقل بأن الطرف الآخر يفرض عليه أفكاره ومشاعره وأهدافه[2].

أما كنيث بولدينغ فيعرف النزاع على أنه:" حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر بما لا يتطابق مع رغباته[3].

فبولدينغ يعتبر أن التناقض والتضاد بين الأطراف يؤدي إلى وضعية تنافسية تنتهي بفائز وخاسر، بحيث تكون مكاسب الأول مساوية لخسائر الثاني.

---

[1] Michel Nicholson, **Conflict analysis**,(London: the English Universities ,Press Ltd st Paul Shouse,1970),p.2.

[2] ستيفان كلاوس ،"**معالجة النزاعات**"، تر، يوسف حجازي، (فلسطين : مركز الشرق الأوسط للديموقراطية واللاعنف،2006)، ص. 13.

[3] ستيفان كلاوس،المكان نفسه، ص. 13.

لكن يجب أن تشمل أيضا على الإختلافات اتجاه قضية معينة (إختلاف المواقع) ليشمل المفهوم بذلك النزاعات خارج المجال العسكري التقليدي بناء على أبعاد غير سلوكية[1].ووفقا لهذا كان تعريفها للنزاع على أنه إختلافات المواقف الملحوظة في قضية بين طرفين أو أكثر في نفس اللحظة في الوقت المناسب[2].

من خلال ما سبق نستخلص أن النزاع إرتكز على نقطة جوهرية وهي مسألة الخلاف في وجهات النظر للأطراف والفواعل الدولية، وبالتالي قد يأخذ النزاع بكونه خلاف أبعادا قانونية، سياسية حسب طبيعة الخلاف ويعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflit أو Conflict باللغتين الفرنسية والإنجليزية ،إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع. وهناك من يعرف" الصراع بأنه التعارض في المصالح، في حين أن النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية،" كما أن أساليب التعامل مع كل موقف تختلف فقد يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية.

ويتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة.

---

1 Nickolas L.P. Swanston and Mikael S. wessmaonn ,conflict prevention ,conflict Man-agement and beyond: conceptual exploration, Central Asia-Caucasus Institute silk Road studies program,2005, semmer,p .7.

2nickelas, Lbid ,p. 9.

3-مفهوم الصراع

إنطلاقا من مقولة مفادها عندما يوجد فرد يسود السلام وعندما يوجد إثنين ينشأ الصراع وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات... هذه الحكمة تشير إلى القانون التاريخي الذي يحكم حياتنا بشكل عام سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الوطنية أو الوحدات السياسية على المستوى الدولي من شكل الوحدة الإنسانية أو السياسية التي تبدأ بالأسرة ثم قبيلة، فأمة إلى منظمة وصولا إلى الدولة نجدها محكومة بقانون الصراع. فالعديد من دارسي العلاقات الدولية يعتبرون الصراع ظاهرة طبيعية معقدة فمن خلال هذا يعد مفهوم الصراع من أهم المفاهيم التي يثار حولها الجدل بسب وجود عدة مدلولات التي تتشابك وتتداخل مع مفاهيم مشابهة له ومن هنا يمكن التطرق لهذا المفهوم من أجل إزالة اللبس والغموض حوله.

يعرف الصراع على أنه:" تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم[1].

ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه فحسب هذا التعريف توجيه الصراع نحو تحطيم إرادة طرف من الأطراف كليا أصبح من المستحيل تطبيقه على مستوى الصراع العالمي وحتى الإقليمي لأن الصراع أصبح في غاية التعقيد بعدما تداخلت فيه المصالح العالمية مع المصالح الإقليمية، بحيث صارت أغلب الصراعات الإقليمية صراعات عالمية وإن كانت إقليمية في ظاهرها، وبما أن من المستحيل تدمير القوة العالمية جزئيا أو كليا فإنه من غير الممكن إزالة الإرادات الإقليمية.

حسب هانس مورغا نتو أن الصراع هو أساس وجوهر السياسة، فالسياسة الدولية الداخلية والخارجية مهما إلا وجهين لظاهرة واحدة وهي الصراع من أجل السلطة أي القوة والهيمنة [2].

وقد عرف لويس كوسر(Lewiss Kusser)الصراع بأنه:" النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة المميزة-القوة والموارد- حيث تكون أهداف الفرقاء تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم . فالصراع هنا يكون بين البشر، لا صراع الإنسان ضد بيئته الطبيعية[3].

---

[1] أمين حامد هويدي، "**الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**"، ط2 ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1987)، ص. 14.

[2] خالد المعيني، "**الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**"،(سوريا: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع،2009)، ص .17.

[3] عبد الرحمان أحمد عثمان سلافة، "**الصراعات في القارة الإفريقية دراسة حالة السودان**"، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2005)، ص.13.

كما يعتبر متغير "الإرادة "عند أطراف الصراع أساسا محوريا في تعريف الصراع في بعض الأدبيات السياسية باعتبار أن جوهره تنازع الإرادات، نتيجة الإختلاف في دوافع الأطراف وفي تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم ومواردهم وإمكاناتهم مما ينتج عنه إنتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من إتفاقها[1].

أما معهد هايدلبرغ الدولي لبحوث الصراع يعرف الصراعات باعتبارها :" تصادم المصالح(إختلاف في المواقف) على القيم الوطنية على الأقل بين الطرفين(الجماعات المنظمة والدول ومجموعات الدول، المنظمات) التي هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضياهم".

فهذا التعريف يقر بحقيقة مفادها أن الصراعات تأخذ مكانة هامة نتيجة لضعف أو إنهيار الدولة فعلا والتي تكون غير قادرة على التدخل في الصراع بقوتها الخاصة. أما الصراع في نظر دويتش هو " وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو النشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر وهو الذي يمنع، أو يعرقل في حدوث أو فعالية النشاط الثاني ،الصراع يمكن أن يكون صغيرا لوجود خلاف وكبيرا مثل وجود الحرب"[2].

وعلى ضوء ما سبقت إليه من نماذج التي تقدمها أدبيات لصراع حول هذا المفهوم، يمكن إعتبار الأبعاد الثلاثة الأساسية في التعريف بمفهوم الصراع: المحور الأ ول:ويتعلق بالموقف الصراعي ذاته: ويشير الى مفهوم الصراع يعبر عن موقف له خصائصه وشروطه الخاصة ففي البداية يفترض تناقضا في المصالح أو القيم بين طرفين وأكثر، وهو ثانيا يشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، وبعده يتطلب توافر عنصر الرغبة من جانب طرف واحد أو عدة أطراف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى بل هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.

الموقف الثاني :و يختص بأطراف الموقف الصراعي :على العموم يمكن التمييز في الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: الأول يتعلق بالصراعات الفردية بحيث يكون الافراد هم أطراف الصراع، وفي الغالب تكون دائرة هذا الصراع محدودة بطبيعتها أما الثاني الذي يكون فيه الصراع بين الجماعات ففيه تتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه كما أن دائرته ومجلاته غالبا ما تكون أكثر

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص. 13.

[2] إكرام بركان، مرجع سابق، ص .11.

تعقيدا واتساعا من الصراع الفردي، أما الثالث فيختص بالصراع بين الدول والذي يعرف بالصراع الدولي بحيث يكون أكثر تعقيدا واتساعا من المستويين السابقين من الصراع[1].

الموقف الثالث: ويهتم بالصراع الدولي :وهنا تجدر الإشارة إلى أن إتساع دائرة المستوى الثالث من الصراعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدرا متزايدا لا يستهان به من الجهود العلمية الأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، ذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تيسر فهم أسبابه ومحدداته ومن ثم تقديم البدائل التي من خلالها يمكن التحكم في الظاهرة الصراعية أو التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وكيفية التعامل معها

وهذا ما أسفرن عن عدة تفسيرات ونظريات كنظرية القوة، ونظريات المعرفة العقلانية ونظريات صنع القرار، النظم وغيرها من النظريات المفسرة للصراع في أبعاده المختلفة[2].

يستخلص أن الصراع ما هو في الأصل إلا خلافا عرف تطورا وصل إلى حد الصراع.

4- مفهوم الحرب:

تعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعا وشهرة في الصراعات الدولية منذ القدم، وبذلك يمكن تقديم العديد من التعريفات للحرب:

يعتبر كارل فون كلاوزفيتز (Carl Von Clawz)[3]أن الحرب ليست شيئا مختلفا عن المبارزة على نطاق واسع ،فالحرب عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إ رادتنا. كما يعتبر كلاوزفيتز الحرب بأنها إمتداد للسياسة بوسائل أخرى، وعمل عنف يقصد منه إجبار الخصم على الخضوع.

---

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص 13.

[2] الأزهر ضيف ،جميلة زيدان ،"**نقد نظرية الصراع واسقاطها على الواقع العربي**"، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، (العدد20، ديسمبر2016)، ص. 190.

[3]كارل فون كلاو فيتز: جنرال ومفكر عسكري ألماني(1780-1831)، يعد من ألمع المفكرين الذين تحدثوا عن الاستراتيجية، خاصة استراتيجية الحرب المباشرة، له العديد من المؤلفات من أبرزها" الحرب" والذي أثر كثيرا في عقيدة الحرب لألمانيا.

فالحرب حسب كلاوزفيتز تعبر عن ظاهرة إستخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف وأقصى ما توصل إليه الإنسان من وسائل إدارة الحروب[1].

نجد تعريف آخر ل:غاستون بوتول ((G.Bouthoulالذي يعرف الحرب بأنها:" العنف الهائج والمنتظم الذي سبغ عليه صفة القداسة، وهي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية، وهي أيضا الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى بالقتل الجماعي مرتفعة جدا من الناحية العددية"[2].

يعرف روسو الحرب بأنها: "عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية، باستخدام وسائل ثم تنظيمها بموجب القوانين الدولية[3].

هناك تعريف آخر للحرب على أنها :"الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلح لحسم التناقضات الجذرية التي لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا[4].

نستنتج بأن الحرب عبارة عن تطور لخلاف ما فتوتر فأزمة فصراع فتصادم.

وخلاصة القول أن مفهوم الخلاف عبارة عن مفهوم مركزي ذو علاقة سببية بالتوتر الأزمة النزاع والصراع والحرب، وبالتالي لا يمكن تصور هذه المفاهيم لولا وجود مفهوم الخلاف في الاصل وبالتالي فهو مفهوم مركزي لكل هذه المفاهيم السابق ذكرها.

---

[1] حسين بوقارة، "**تحليل النزاعات الدولية**"، (الجزائر: هومة، 2008)، ص.10.

[2] غاستون بوتول وآخرون، "**الحرب والحضارات**"، تر: أحمد عبد الكريم، (سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984)، ص.24.

[3] حسين قادري، "**النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**"، (الجزائر: منشورات خير جليس،2007)، ص.19.

[4] علاء أبو عامر، "**العلاقات الدولية**"، (عمان: دار الشروق للنشر، 2004)، ص.191.

المطلب الثالث: مفهوم التعاون الإقليمي والدولي والمفاهيم ذات العلاقة.

قبل إبراز مفهوم التعاون الدولي ،سيما التعاون الإقليمي، وكذا المفاهيم ذات العلاقة بهذا المفهوم، تجدر الإشارة في البداية إلى مفهوم التعاون .

1- مفهوم التعاون " "Coopération

ثمة مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتعاون ،فقد عرفته الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية بأنه:" هو سلوك مشترك أو تعاون موجه الى هدف ما، بحيث يحقق مصلحة مشتركة أو أمل في تحقيق فائدة ما، ربما يكون التعاون طوعا أو إجباريا، مباشرا أو غير مباشر، رسميا أو غير رسمي، لكن هناك دائما تظافرا في الجهود نحو غاية محددة، حيث أن جميع المشاركين لهم حصة حقيقية أو خيالية"[1].

وهناك من يعرفه على أنه " هو محاولة لتكيف السياسات بطريقة لا تؤدي الى تأثير بنيوي مباشر، الهدف من ذلك هو القيام باتفاقيات في مجالات محددة من أجل الوصول الى غايات محددة من دون توقع أو رغبة أو توسيع أو إنتشار نشاط ما"[2].

يرى إكرام عبد الرحيم:" أنه مجموعة مكثفة من التفاعلات والإتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد أو ذو أصول عرقية واحدة.

وبالتالي من خلال التعاريف السابقة يفهم أن التعاون يعني الإرتباط والتنسيق في الميادين الإقتصادية وقد يشتمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالإقتصاد والسياسة والأمن والثقافة وما شابه ذلك [3].

---

[1] عبيد نايف، "**مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون الى التكامل**" ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص26.

[2] عبيد نايف ،المكان نفسه، ص .26.

[3] فاطمة الزهراء رقايقية، "**الشراكة الأورو- متوسطية رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**"، ط1 ،(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 30.

2- **مفهوم التعاون الدولي والإقليمي:** بمفهومهما البسيط يشيران إلى الجهود المبذولة بين الأطراف الدولية والإقليمية من أجل تحقيق المصالح المشتركة في عديد المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية عبر مؤسسات دولية أو إقليمية أو وفق إتفاقات ومعاهدات دولية وإقليمية [1].

يفهم من المفهوم هذا، أن للتعاون الدولي والإقليمي أن يتما على مستوى الأفراد بين الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي وكذا المجتمعات والأعراق المختلفة ،فضلا عن المنظمات الحكومية والغير حكومية بشكل عام، ويتم التعاون الدولي والإقليمي بصفة رسمية عبر الإتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية أو الإقليمية، كما يمكن أن يتجسدا من خلال المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة الإقليمية والدولية، ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم على أنقاضها هيئة الأمم المتحدة، وتدعو إلى تحقيقه عبر المنظمات الإقليمية .

3- **المفاهيم ذات العلاقة بالتعاون :** من بين المفاهيم ذات العلاقة بالتعاون نجد التكامل

1- **مفهوم التكامل:** انقسم منظرو التكامل في تحديدهم لمفهوم التكامل في علم السياسة إلى قسمين؛ فكل باحث يعرف التكامل من الزاوية التي ينظر منها, مما أدى إلى بروز جدل واسع بينهم فهناك من يرى أنه حالة، وهناك من يرى أنه عملية وهناك من يرى أنه حالة وعملية في نفس الوقت.

2- **التكامل كحالة** :المقصود بالحالة (": (Conditionزوال مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية للدول الاطراف"[2].

ومن بين الذين ينظرون إلى التكامل كحالة نجد أميتاي أتزيوني الذي يعرف التكامل بانه :" عبارة عن الحالة الناتجة عن إمتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة, وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع, كما تحدد الهوية السياسية للشعب, وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل"[3].

---

[1] هاني إلياس خضر الحديثي، "**التعاون والصراع وعملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي**"، "مجلة العلوم السياسية"، (بغداد:كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد 01، سبتمبر ،2001)، ص 3

[2] كمال مقروس, "**دور المشروعات المشتركة في تحقيق الاقتصادي :دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية**", رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية . إقتصاد دولي ., قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, 2014)، ص.50.

[3] عبد الناصر جندلي, "**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**", ط.1,(الجزائر:دار الخلدونية,2007)، ص.240.

3- **التكامل كعملية:** المراد بالعملية ((Processهو أنه ينطوي على الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية, والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة[1].ومن بين الذين يرون أن التكامل هو عملية نجد:

أرنست هاس(:(Ernst Haasعرف التكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحويل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"[2].

أما تشارلز بنتلند ((C. Bantlandفيعرفه:" العملية التي يلجأ إليها عضوان أو اكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا"[3].

فبنتلند حسب تعريفه يشير للإندماج أكثر منه إلى التكامل, فالدول تلجأ للتكامل بغية إنشاء كيان دولي جديد.

أما جوهان جالتنغ ((J. Galtingفيتفق مع آراء كل من هاس وبنتلند باعتبار التكامل على أنه: "العملية التي يشكل فيها طرفان أو أكثر طرفا واحدا... وعندما تنتهي عملية التشكيل تكون أمام حالة تكامل وبالمقابل إذ إنقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإنه عند إنتهاء حالة الإنقسام تكون أمام حالة تفكك أو إنحلال"[4].

فجالتنغ من خلال هذا التعريف يركز على عنصر التماسك بين الأجزاء والأطراف حيث يرى بأن التكامل هو مجموعة من الظواهر الذي يشكل فيها طرفان أو أكثر ظاهرة جديدة واحدة، وهنا يحدث التكامل وفي حالة إنقسام أي طرف إلى طرفين فهنا يحدث التفكك وإنحلال هذه الظاهرة.

---

[1] كمال مقروس, مرجع سابق, ص40.

[2] عبد الناصر جندلي, ص.239.

[3] مازن خليل غرايبة, "**نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية**", مؤتة للبحوث والدراسات3(1991), ص ص175. 174.

[4] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.258.

4- الرأي الذي يجمع ما بين التكامل كحالة وعملية:

ومن أصحاب هذا الإتجاه نجد " كارل دويتش" الذي ينتمي إلى الوظيفية الجديدة .فكارل دويتش يعتبر التكامل عملية وحالة في نفس الوقت فهو ينظر إلى التكامل السياسي كعملية قد تؤدي إلى التكامل السياسي كحالة، عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية تكون طرفا في التكامل مما يترتب عن ذلك تحقيق السلم والأمن والإستقرار، وهو بذلك يوضح بأن التكامل لا يكون ناجحا إلا إذا تم على المستوى الرسمي (السلطة الحاكمة) والقاعدي (الجماهير، الرأي العام والمشاركة السياسية[1].

ويعرف مصطلح "التكامل" في سياقه العام قيام مجموعة من الدول المستقلة بالسعي لإ قامة علاقات قوية فيما بينها، بما يؤدي بها إلى العمل كدولة واحدة في مجال واحد أو أكثر من مجالات النشاط الإنساني[2].

2-معنى التكامل الإقليمي:

أما فيما يخص تعريف التكامل الإقليمي فيعرف على أنه:

"التكامل بين أنواع مختلفة من الأنشطة والوظائف المرتبطة بها، والسياسات والقرارات المتخذة بصددها، وذلك في نطاق مكاني معين قد يضيق ليتحدد بمنطقة صغيرة أو إقليم محلي في بلد معين أوسع ليشمل عددا من البلدان تشكل في مجموعها إقليما جغرافيا"[3].

وإنطلاقا من هذا التعريف وفي نفس هذا الإطار قد عرف "هانس جينكل" التكامل الاقليمي بأنه:" عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل، مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية والأمنية والسياسية، وكذلك القضايا الثقافية، حيث يجمع الدول المتفردة داخل إقليم في كل

---

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص. 240.

[2] سعيد علي احمد طه، "**خبرات التكامل في التجمعات الاقليمية الافريقية :حالة تجمع دول الساحل والصحراء**"، مجلة آفاق إفريقية_،(م .الثالث عشر، ع. الرابع والاربعين،(2016)، ص.12.

[3] علي القزويني، "**التكامل الاقتصادي الدولي الاقليمي في ظل العولمة**"، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص.15.

أوسع بحيث تعتمد درجة التكامل على مدى رغبة والتزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فعالية من المفهوم التقليدي للسيادة[1]."

ومن خلال هذا يمكن إستخلاص أن هناك علاقة بين التكامل ومصطلح الإقليم والذي يمثل الفضاء الجغرافي للتكامل الإقليمي، بحيث تصبح الجغرافيا الإطار الطبيعي لعملية التكامل بين الدول من خلالها يتشكل المجال والفضاء الحيوي للدول ذات العلاقة

وخلاصة القول أن التعاون هو مقدمة لأي عملية أو حالة تكاملية، بمعنى أن التعاون هو جزء من التكامل. فإذا كان التكامل الإقليمي هو عملية تدخل الدول المتجاورة في إتفاق من أجل تحسين التعاون من خلال المؤسسات فوق قومية عبر قواعد مشتركة وأهداف متعددة في مجالات مختلفة مما يقلل من إحتمال نشوب نزاع مسلح إقليمي على سبيل المثال من خلال الثقة والأمن، تدابير البناء، واعتماد مواقف إقليمية متماسكة بشأن قضايا معينة، فإن ذلك لا يتم تجسيده إلا عبر التعاون الإقليمي ومدركاته، ومن ثم فإن التعاون مفهوم مركزي يسبق الحالي أو العملية التكاملية

المبحث الثاني : الإسناد النظري للموضوع:

في ظل فوضوية النظام الدولي وتداعيتها على العلاقات بين الدول على الصعيد الدولي أو الإقليمي، وفي ظل العلاقات الدولية الصراعية والتعاونية، تلعب المصلحة الوطنية والتزامها في صياغة تلك العلاقات الدولية والاقليمية على النحو الذي تقتاضيه مصلحة كل طرف أما تعاونا وإما صراعا ومحاولة إدارتها.

وفي محاولة منا الإحاطة نظريا بموضوع البحث التعرض إلى الإتجاه الواقعي والمؤسساتي لفهم وإستيعاب ذلك نظريا.

المطلب الأول: الواقعية التقليدية: المصلحة الوطنية ودورها في نشأة الخلاف الدولي

تعتبر الواقعية الكلاسيكية أوّل محاولة تنظيرية في مجال العلاقات الدولة، حيث برزت هذه الدّراسات الأكاديمية في الولايات المتّحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثّانية، وتعتمد الواقعية في صياغة افتراضاتها الأساسية على إسهامات المفكرين الواقعيّين الأوائل أمثال توسيد يدس

[1] علي القزويني، مرجع سابق، ص. 15.

Thucydides (471 – 400 ق.م) من خلال مؤلفة حول الحرب البلوبونزيةthe plopusian war، وكذلك وجدت الواقعية عند لمفكر الهندي القديم كوتيليا 312 – 296 ق.م[1]، ومن إسهامات المفكر والسياسي الإيطالي نيكولا ميكيافيلي(1469، 1527)في كتابه الأمير .the princeوكذلك من عند الفيلسوف الانجليزي توماس هويز1675 – 1588 Tomas hobbs في مؤلفه .liviathan[2]كما إستمدت الواقعية أفكارها من إسهامات المفكر غروتيوس 1583 – 1645 Groutuosمن مؤلفاته العديدة مثل .law of war and peace, free dom of réas, love of prize and booy

أهم إفتراضاتها نشير إلى إعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة أو صراعا من أجل السلطة[3]. والمصلحة هي جوهر السياسة عند الواقعين خاصة" هانس مورغا نتو " الدي إتخذ مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة لتحليل السلوك الدولي، فالدول لا تتصرف في المحيط الدولي إلا وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية، وهده المصالح يتفاوت مضمونها من دولة لأخرى، فهناك من الدول من لم يتجاوز الحد الأدنى من الأمن والسيادة والإستقرار، وبالتالي مصلحتها الوطنية تتمركز حول قضايا الأمن وحماية السيادة وتحقيق الإستقرار ولكن هناك من الدول من تجاوزت هده العقبات وهي بصدد البحث عن الهيمنة والنفود[4].

–السياسة هي محصلة الصراع من أجل القوة والهيمنة والمصلحة القومية بين الدول ذات السيادة فبالنسبة للواقعين فإن القوة هي تجميع لقدرات الدولية العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي، بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية[5]، بالإضافة الى توازن القوى.

---

[1] –عبد الناصر جندلي، "**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**"، ط1، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص .136.

[2] – Thomas Hobbes, leviathan ,oxford, basis/black well, 1994, p 93, in; James Daugherty Robert Pfastgraff, Contending Theories of International Relations, USA HAPER power publisher ,1981, p93

[3] Paul Wilkinson ,"**International Relations Avery short Introduction**",) New York: Oxford University press Inc,2007(, p.2.

[4] عامر مصباح، "**الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص.163.

[5] مبروك غضبان، "**المدخل للعلاقات الدولية**"، (الجزائر: شركة باتينيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية،2005)، ص.327.

ونكتفي في هذا الموضوع بالتعرض إلى مفهوم المصلحة الوطنية ودورها في تحديد نمط السلوكات السياسية الخارجية للدول .إذ تعتبر من المفاهيم الأساسية والمبهمة والمتميزة بالتعقيد، إذ يصعب الإجماع حوله حيث إختلفت الأطروحات بشأنه غير أن الإهتمام الأوفر بهذا المصطلح كان من نصيب الواقعية(الكلاسيكية)التي تعتبر المصلحة الوطنية أداة تحليلية رئيسية لرسم وفهم السياسات الدولية والتي من بينها سياسة كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر، ومن هذا المنطلق عرفها الدكتور ملحم قربان كما يلي: «هي تلك الإعتبارات التي تحدد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره"[1] .

كما يعرف روزنو المصلحة الوطنية بأنها: " هي كأداة تحليلية تعتبر وسيلة تستخدم في وصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما كونها أداة للعمل السياسي فهي توظف لتبرير واستنكار أو إقتراح سياسة ما"[2].

ولقد توالت التعريفات بشأن المصلحة الوطنية ليعرفاها صامويل هنتنغتون" المصلحة الوطنية يستلزم إنسجامها مع طبيعة الدولة والتي تحدد مصلحتها حسب هويتها والمصلحة الوطنية هي الإهتمام الأفضل أو الغلب لذى الأمريكيين يبدل في سبيل الدفاع عنها، وعادة ما تجمع المصلحة الوطنية ما بين الأمن والمصالح المادية من جهة والأخلاق من جهة أخرى"[3].

أما "هايم شيكد" " Hakim Shakedهي مواصلة الحفاظ على إستقلال الدولة مع مؤسساتها وحماية قيمها وتحقيق الرفاهية الإقتصادية للمواطنين، إلا أن الأمن القومي يعتبر أولوية الأولويات بالنسبة للمصلحة الوطنية"[4].

---

[1] ملحم قربان، "**الواقعية السياسية**"، (بيروت: دار النهار للنشر، 1970)، ص .110.

[2] James .N.Rosenau, James barker and Michel smith, "**The national interest**,)Great Britain, 1970(, p .186

[3] Samuel. Huntington, "**The erosions of American national interest**, foreign affairs, sept.oct.1997:vol:76p 5.

[4] عامر مصباح، "**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**"، ط1،(الجزائر: بودواو، المكتبة الجزائرية، 2005)، ص. 147.

كما يرى البعض أن سلوك الدول على المستوى الخارجي تحركه المصلحة الوطنية التي تشكل الدافع القوي والدائم لها، مهما كانت طبيعة ذلك السلوك، صراعا أو تعاونا أو حيادا، مما يجعلنا أمام مصطلح تتشعب دراسته، فتضيق وتتسع تفسيراته حسب موقف الدولة ومقعها الاقليمي والدولي[1].

إضافة إلى ما سبق وضع المنظرون تصنيفات عديدة لمفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية ومن تلك التصنيفات نجد تصنيف الأستاذ "توماس روبنسون "Tomas Robinsonالذي يعتبر أكثر شمولية ودقة، يقسم مصالح الدول وفق معايير متنوعة وهي كالتالي:

أ- **المصالح الأولية:** وتشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية وحماية أمنها من الاعتداءات الخارجية وهذا ما يتجلى في أن مصلحة كل من السعودية وقطر هو الحفاظ على وجودها ووحدتها الجغرافية، بحيث نجد أن الخلاف السعودي القطري هو نابع في الاصل من خلاف حدودي لأن كلا الطرفين مدرك لأهمية وحدة بلاده، إذن فالمصلحة هي الدافع الأساسي لقيام أي خلاف خاصة الخلاف السعودي القطري.

ب- **المصالح الثانوية:** تختلف عن المصالح الأولية، لكنها تساهم فيها كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدانهم وصيانة كرامتهم. فالأزمة (الخلاف) الخليجية الراهنة أدت بدول كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر بطرد الرعايا القطريين من بلدانهم لإعتبارهم بأن دولة قطر هي الداعمة والراعية للإرهاب وبذلك فغن من مصلحتها طرد الرعايا خوفا على بلدانهم.

ج- **المصالح المتغيرة:** وهي المصالح الظرفية المرتبطة بفترة زمنية معينة والتي قد تتغير بتغير دور وموقع أصحاب القرار في المنظومة السياسية أو تنتهي بانتهاء قضية معينة.

د- **المصالح الدائمة:** هي مصالح الدولة الثابتة نسبيا إذ تدوم لفترات طويلة من الزمن وقد تتغير بشكل بطيء مع الوقت.

هـ- **المصالح العامة:** هي تلك المبادئ والتوجهات في السياسة الخارجية ومواقفها إزاء القضايا الدولية المختلفة.

---

[1] عبد المنعم المشاط، "**أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي: حرب الخليج الثانية النتائج والآثار**"، ط1، (القاهرة:سلسلة الدراسات السياسية واللاستراتيجية، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1992)، ص .40.

و- المصالح الخاصة: هي مصالح محددة في الزمان والمكان، مرتبطة بسياسة معينة كمحاولة الابقاء على حالة توازن إقليمي مثال على ذلك مجاس التعاون الخليجي.

و يجد أيضا مورغا نتو وحسب تصنيف روبنسون ثلاث أنواع من المصالح وهي:

أ- المصالح المتطابقة: وتكون بين دول معينة وهي تلك المصالح التي تجمع بين دولتين أو أكثر، فمنظومة مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية ثم إنشاءها كنتيجة إدراك صناع القرار لهذه الدول بتزايد طبيعة التهديدات وبالتحولات التي تشهدها المنطقة خاصة نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، فإدراكهم بمخاطر امتداد المد الشيوعي لبلدانهم حتم عليهم التعاون لإقامة منظمة إقليمية تكون قادرة على حماية مصالحهم من التهديدات الاقليمية وحتى الدولية.

ب- المصالح المتكاملة بين الدول: وهي إن لم تكن متطابقة ولكنها قادرة على أن تشكل إطار إتفاق في قضايا محددة، فقد يكون لكل دولة مصلحة مختلفة عن مصلحة الدول الأخرى في قضية معينة، ولكن المصلحتان تلتقيان بشكل معين مع قضية أو حدث قائم، وهذا ما ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي، فرغم انتمائهم إلى منظمة اقليمية واحدة إلا أن هذا لا يمنع من أن يشكل اختلاف فيما بينهم، فدولتا المملكة العربية السعودية وقطر رغم هذا الانتماء إلا أ ن الخلاف بينهم يتجدد كل مرة، كنتيجة لسعي كل دولة إلى زيادة والحفاض على مصالحها في المنطقة، فهذه الدولتان رغم التباين في وجهات النظر في بعض القضايا العربية، خاصة أحدات الحراك الشعبي العربي إذ نجد الدوحة من أكبر الداعمين لبعض الفصائل المعارضة المطالبة بالتغيير والتي من أهمها الحركات الاسلامية كالإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس في فلسطين. هذا على عكس المملكة العربية السعودية التي تبنت مواقف محايدة ومتحفظة من هذه التورات إذ تعتبر هذه الثورات خروجا على طاعة الحاكم لأنها مدركة لمخاطر هذه الاحتجاجات وبالتالي فهي ضد القرارات القطرية الداعمة لمثل هذه الفصائل، كون هذا ليس في مصلحتها آلا أن هذا لا ينفي وجود بعض القرارات المشتركة بينهم مثل ما شهدته البحرين من أحداث محاولة اسقاط النظام، بحيث كانت قرارات الدوحة والرياض مشتركة لان طبيعة التهديد واحدة فسقوط نظام الحكم في البحرين هذا يعني خطورة استمرار النظام الملكي في منطقة الخليج العربي وهذا ما سوف يكون له عواقب على استمرار مجلس التعاون الخليجي، لأن مصلحتهم هنا أكبر من الاختلاف أو الصراع وهذا ما ينطبق على مقولة لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة بل مصلحة دائمة.

المصالح المتناقضة: وهي تلك المصالح الدولية غير المشمولة بالفئتين السابقتين وهذه المصالح ليست تابته بالطبع إذ قد تتحول بنتيجة حدوث مستجدات في بيئة الدولتان ذات المصالح المتناقضة أو نتيجة نشاط ديبلوماسي إلى مصالح متكاملة أو متطابقة، كما أنه قد يتحول هذان النوعان الأخيران من المصالح إلى نصالح متناقضة. فمجلس التعاون الخليجي في الفترة الراهنة يشهد عدة خلافات نتيجة تباين مصلحة كل طرف من أطراف هذا النظام الاقليمي، فالسعودية وقطر على سبيل المثال في هذه الفترة تشهد بيمهما أشد أزمة منذ نشوء هذا المجلس، فبعد نجاح السياسة الخارجية القطرية في السنوات الأخيرة من خلال بروزها على الساحة الدولية، وخروجها من تحت العباءة السعودية (إتخاد القرارات) أصبحت الدوحة تلعب أدوارا مهمة في اتخاذ قراراتها بالإضافة إلى دعمها للشعوب المناهضة لأنظمتها في المنطقة العربية، خاصة جماعة الاخوان المسلمين في مصر من خلال الأدوار الإعلامية التي تلعبها قناة الجزيرة، هذا مالم تتقبله المملكة العربية السعودية منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم حيث شهدت السياسة الخارجية خلال فترة حكمه عدة تحولات على الساحة الدولية والاقليمية والتي من بينها فرض الحصار على دولة قطر واتهامها بتدعيم الحركات الإرهابية من خلال تجاوزها لأدوارها الإقليمية خاصة في مصر كدعمها للإخوان المسلمين. يحدث كل هذا بعد الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة الامريكية دونالد ترامب إلى الرياض وهو ما أعطى الفرصة لهذه الدول من تأزيم الوضع بين المملكة السعودية والامارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى وهو ما استدعى تدخل بعض الأطراف الإقليمية من هذه الأزمة(تركيا– إيران) فالمصلحة هي الدافع من هذا التدخل فبالنسبة لإيران وتركيا فهما إلى جانب الطرف القطري وبخاصة تركيا فهي تشترك مع قطر من بعض القضايا كتدعيمهما لجماعات الإخوان المسلمين بينما إيران فهي تقوم بكل هذه الجهود من أجل إضعاف هذه المنظومة الإقليمية الخليجية، فيما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأساسي من هذه الأزمة فهو الداعم الأساسي للمملكة العربية السعودية خدمة لمصلحته.

نستنتج من خلال إسهامات الفكر الواقعي الكلاسيكي أن المصلحة الوطنية تلعب دورا كبيرا في خلق الخلافات في المستقبل المنظور بين المملكة العربية السعودية وقطر، وأن يعرف مستويات الخلاف الكثير من التصعيد لو لم يسوى تحت سقف منخفض وذلك في إطار مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة، فوضوية النظام الدولي إنعكاس لبروز الخلاف الدولي

تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها إمتدادا للواقعية التقليدية حتى فترة الثمانينات من القرن الماضي، ومن أهم كتابها الامريكي " كينث وولتز *kenneth waltz، و"ستيفن كريزنر"Stephen Krasner و"روبرت جبلين "Robert Giplin، روبارت تاكر Robert Tucker، وجورج مدلسكي" George Model ski [1].

ولقد كان هدف رواد هذه المدرسة هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية للوصول بها إلى نظرية علمية.

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص إعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك إنطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل إهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها[2].

وتقوم الواقعية الجديدة على مجموعة من الإفتراضات نذكر أهمها :

أ-الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني

ب- فوضوية النّظام الدولي كمحدّد لسلوك الفواعل

ج- العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية

و نركز في هذا الصدد على مفهوم مصطلح فوضوية النظام الدولي وتأثيرها على شكل للسلوك السياسي الخارجي للدول .

تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية كما تقول به الواقعية الكلاسيكية. وبهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية.

---

[1] -باحث مشارك في معهد دراسات الحرب والسلام، وأستاذ في جامعة كولومبيا، وأحد أهم المنظرين في العلاقات الدولية في الو.م.أ مهندس النظرية الواقعية الجديدة، وأستاذ العلوم السياسية سابقا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

-1ناصف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص .26.

[2]- J-J Roche, op., cit.p20 .

ومن حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة وحاضرة بشكل آلي. لذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية[1]و التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى يكتنف الخوف والتوجس لدى الدول تجاه سلوكات بعضها البعض، ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما إعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self– preservation، وهذا ما يصيغه K.Waltz، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الإهتمام بحفظ البقاء، وهذا الإهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والأمن تحديدا[2].هذا ما يشهده مجلس التعاون الخليجي فبعد غياب سلطة مركزية عليا تضبط السلم والأمن في العالم ومع تنامي ظاهر التكتلات الإقليمية في حقبتي الثمانينيات والتسعينيات لجأت هذه الدول الخليجية لتأسيسي مثل هكذا تنظيم للدفاع عن مصالحها خاصة الإقليمية لمواجهة التهديدات الخارجية خاصة الأمنية وبشكل خاص الخطر الإيراني، لكن االخلافات القطرية الراهنة شكلت بعدا جديدا في منطقة الخليج العربي خاصة مع دخول أطراف إقليمية كتركيا وإيران ودولية كالولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما زاد من تعقيد هذه االخلافات، وفي ظل غياب سلطة عليا وبعد تراجع القوى التقليدية في المنطقة كمصر والعراق وسوريا، وزيادة طبيعة التهديدات الأمنية مكنت هذه الفرصة لدولة قطر من أن تكون اللاعب الإقليمي المهم من خلال مواقفها من الأحداث العربية لعام 2011 بدعمها التام لجماعة الإخوان المسلمين للوصول إلى الحكم وهو ما يمثل نجاحا للدبلوماسية القطرية، غير أن هذه المواقف القطرية قابلتها حملة معارضة كبيرة من ثلاث دول داخل المجلس بالإضافة إلى مصر خاصة منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم باعتباره أن الدوحة صارت تتخذ قرارات فردية ومتعارضة لقرارات المجلس في عدة قضايا، هذه الخلافات شهدت كذلك عودة العلاقات الأمريكية السعودية منذ تولي "ترامب" الحكم الذي أعطى مساندته للمملكة العربية السعودية

[1] – غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، "**الفوضى**"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، أنظر الموقع، http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm))

[2]– J–J Roche, op, cit,p89.

هذه الأخيرة أن من مصلحتها افتعال مثل هكذخلافات لإضعاف الدور القطري والسعي لإسترجاع قوتها داخل مجلس التعاون الخليجي[1] .

نستنتج من خلال التفسير الواقعي الجديد أن فوضوية النظام الدولي لها دور كبير على سلوكات الدول الخارجية في الساحتين الدولية والإقليمية، وعلى سبيل المثال لعبت فوضوية النظام الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط دورا كبير في مسألة الخلاف السعودي القطري خاصة مع دخول أطراف إقليمية ودولية في تأجيج الخلاف أو ربما إبتداعه من جهة، ومن جهة ثانية سعي كل من السعودية وقطر إلى البحث عن مصادر القوة وزيادة القوات المسلحة لحماية وجودها . هو ما يصعب من إحتمالات التوصل لحلول في المستقبل القريب.

خلاصة المبحث، يفهم أن الصراع صفة ملازمة في العلاقات الدولية عموما والعلاقات السعودية القطرية خصوصا، تحركه دوافع المصلحة الوطنية للدول وكذا اعتبارات فوضوية النظام الدولي وإنعكاسات ذلك على السلوك السياسي الخارجي للدول بما فيها السلوك السياسي لكل من السعودية وقطر على سبيل المثال.

المطلب الثالث: اللبرالية المؤسساتية :إطار مؤسساتي للتعاون بدل الخلاف.

بحكم أن كل من السعودية وقطر يجمع بينهم إطارا مؤسساتيا واحد والمتمثل في مجلس التعاون الخليجي الذي هو عبارة عن تكتل إقليمي سياسي إقتصادي وأمني وإجتماعي يرعى المصالح المشتركة للدول الأعضاء حسب ميثاقه التأسيسي، ومن ثم فهو عبارة مؤسسة إقليمية لبرالية أفرزته إسهامات النظرية المؤسساتية كإحدى نظريات التكامل والتعاون.

وتعني المؤسساتية وفقا للمنهج الليبرالي أن وجود المؤسسات ذات الطابع الإقليمي والدولي سوف يساعد على منع إندلاع أي مواجهات بين الدول، والتقليل من النزاعات المسلحة وذلك باتخاذ آلية دولية تكون قادرة على حل النزاعات والمتمثلة في التفاوض الدولي. وبالتالي وعلى الرغم من وجود الفوضى الدولية كما تنادي به الواقعية والتي تتقاسم معها الليبيرالية نفس النظرة، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية

[1] حمدوش رياض، "**تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، (أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص. 56.

التعاون، وبالتالي بقدر ما تختلف الدول بقدر ما تتعاون أيضا. وهذا ما ينعكس على دول مجلس التعاون الخليجي وبالضبط بين السعودية وقطر.

جاءت الليبرالية المؤسساتية الجديدة(*)للرد على النظرية الواقعية الجديدة التي ظهرت على يد كينيت والتز ((Kenneth Waltzفي كتابه "نظرية السّياسة الدولية"، إذ قام روبرت كيوهان (Robert Keohane)بتطوير المدرسة الليبرالية حتى تصبح أكثر ملائمة للعصر الحديث. وتقوم هذه المؤسّسية على افتراض وجود دول عدّة تتعاون مع بعضها البعض من خلال أطر مؤسساتية دولية تتيح لهاتخفيض تكاليف الصفقات التي تبرمها وتمدها بالمعلومات وتخفض إحتمالية لجوء بعض الدول إلى إستخدام أساليب غير مشروعة مثل الغش والتدليس.[1]

فالمؤسساتية الجديدة تركز وتعير أهمية كبيرة للمؤسسات الدولية والإقليمية في إطار النظام الدولي كمجلس التعاون الخليجي، فهي تتفق وتشترك مع بعض مفاهيم الواقعية حول فوضوية النظام الدولي، وأن الدولة هي الفاعل الأساسي إلا أنها تركز على دور المؤسسات في تحقيق التعاون ما بين الدول.

فالمؤسسات هي التي تدفع الدول إلى التّعاون، لأن سير التعاون الدولي يؤدي إلى الحدّ من أوجه عدم اليقين الكامن في الفوضى.[2] فترى هذه المدرسة التي تأخذ مصدرها الأساسي من أفكار اللبرالية الكلاسيكية، من أفكار آدم سميث ((Adam Smithوالفيلسوف جريمي بنتام ((Jérémie Bentham أن هناك إمكانية لتطوير وتقوية أنماط التعاون الدولي والاقليمي في ظل تحقيق المساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول إعتمادا على مبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية...إنّ هذا يمكن أن يحصل بالرغم من أن الفوضى والصراع كما تقول

-(*)اللبرالية المؤسساتية الجديدة، تيار يعتبره البعض ضمن الاتجاه التعددي، الا أن البعض يصنّفه ضمن تيار الواقعية لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين .لذا يسميه البعض بالواقعية اللين ((Soft-Réalisme، ويمثل مؤلف (" (H.Bullالمجتمع الفوضوي" أهم مرجع لهذا التيار.

[1] جهاد عودة، "**النظام الدولي :نظريات وإشكاليات**"، ط1.، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع 2005، ص ص.78 - 83.

[2]-"Institutionnalisme néolibéral": sur le site: (http://fr.wikipé-dia.org/wiki/N%c3%A9olib%C3%A9ralisme-(relations_internationales)

"الليبرالية الجديدة" يسيطران على النظام الدولي الراهن. ومع إقرارها بفوضوية النظام الدولي تماما كما هو الحال مع النظرية الواقعية إلا أنها تؤكد على إمكانية التعاون بين الدول. بمعنى آخر فإن هذه النظرية لا تنكر الصراع كأحد أوجه الخلاف الشديد بين الدول بسبب التناقض في المصالح واستعمال العنف بينها بطرق وأشكال عديدة، إلا أنها تختلف عن النظرة الواقعية عندما تقر بإمكانية وضع وبناء تعاون بين أطراف العلاقات الدولية التي تتناقض في الرؤى والمصالح .ونشير إلى أهم افتراضاتها الأساسية الآتية[1]:

- ✓ الدولة هي فاعل أناني يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب.
- ✓ أهمية الدول كفاعل والتركيز على الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الدولة.
- ✓ إن المصالح تخضع للتكون والتشكل وهنا الاختلاف الجوهري عن الواقعية الجديدة فتشكيل المصالح هو اهتمام كل النظريات الليبرالية.
- ✓ الدول ومن أجل أن تضمن بقائها تعتمد "الإعتماد المتبادل" مع دول أخرى حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة.

ونركز في هذا الصدد على التعاون المؤسساتي ودوره في إخماد الخلافات والصراعات عبر شبكة الإعتماد المتبادل فيما بين الأطراف المتعاونة ضمن إطار المؤسسات الإقليمية والدولية.

تعتقد المؤسساتية أن مسألة تجاوز الصراعات والخلافات بين الدول يتم عبر توثيق عرى التعاون الذي تكرس الإلتزامات والمسؤوليات وتقلل الشك وتخفض تكاليف الصفقات/ المعاملات يقول المؤسساتيون الليبراليون إن الدول تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل تسهيل حل المشكلات المشتركة ولتنسيق العمل هذا التعاون الدولي يتحدد من خلال إنشاء منظومات دولية International Regimes التي تهتم بقضايا وظيفية والمهتمة بالرفع إلى الحد الأقصى من الفوائد التي من الممكن إحرازها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة. إن هذه المنظومات الدولية لا تقوم بفرض

[1] –محمد بوعشة، "**التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات**"، ط1، (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص ص.170–171.

سلطة فوق سلطة الدولة ولكنها تساهم في ترقية مصالح الدولة "بتسهيل الإلتزام بالإتفاقيات من خلال توفير المعلومات والتخفيض من تكاليف المعاملات.

ويمكن القول بأن المؤسسات الدولية والإقليمية والتي من بينها مجلس التعاون الخليجي أو أي منظمة إقليمية أو دولية أخرى هدفها الأساسي هو تشجيع التعاون بين الدول ونبذ الخلافات، بمعنى آخر تعظيم المكاسب الإقتصادية للحصول تقارب سياسي وأمني . وهذا ما يهدف إليه مجلس التعاون الخليجي، غير أن طغيان نفوذ بعض المنظومات السياسية داخل مجلس التعاون كالسعودية مثلا نجد أن لها دور كبير أكثر من جميع دول المجلس من حيث الكثافة السكانية، القوة العسكرية الموارد المالية بالإضافة إلى قوتها في التأثير السياسي على كيان مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي هذا هو السبب المعيق للمنظومة المؤسساتية لمجلس التعاون وهو ما جعل هذا المجلس يفشل في تسوية الخلاف السعودي القطري، وبالتالي كلتا النظريتان الواقعية والليبيرالية تركز على المصلحة والتعاون.

خلاصة الفصل

ما يمكن إستنتاجه من خلال هذا الفصل الأول أن مفهوم الخلاف هو مفهوم مركزي وذو علاقة وطيدة بمفاهيم التوتر والأزمة النزاع والصراع وكذلك الحرب إذ لا يمكن تصور جل هذه المفاهيم لولا وجود الخلاف، أما فيما يخص عرضنا للجانب المقاربات السابقة ذكرها وعلى إختلاف نظرها للعلاقات الدولية عموما وللخلاف السعودي القطري خصوصا، إلا أن كل مقاربة ساهمت في تقديم وجهة نظر معينة في محاولة تفسير وفهم العلاقات الدولية والعلاقات السعودية القطرية تحديدا على إعتبار أن العلاقات بين الدول هي مزيج من التعاون والصراع وأن الأطراف الإقليمية والدولية تتصرف طبقا لما تمليه مصالحها الوطنية في تفاعلاتها مع باقي الوحدات السياسية الأخرى، ومنه قد ركز الإتجاه الواقعي على فعالية الدولة في النظام الدولي، أما الواقعية الكلاسيكية فركزت على أهمية متغير المصلحة الوطنية بين الدول إلى جانب دور القوة وميزان القوى، فيما ركزت الواقعية الجديدة على متغير بنية النظام الدولي وكيفية تأثيره في العلاقات بين الدول وكيفية الدول الحفاظ على مصالحها في ظل فوضوية النظام الدولي، أما فيما يخص الفكر الليبرالي المؤسساتي فهو يولي أهمية للدولة كفاعل إلى جانب الفواعل فوق دولاتية، كما أفضى إلى إمكانية التعاون في إطار مؤسساتي. لكن من الواضح ومن خلال إسهامات هذه المقاربات النظرية أنها تركز أكثر على جانب المصلحة وهذا ما يؤكد أن العلاقات الدولية تحكمها أكثر جوانب القوة والمصلحة .

ومن خلال إسقاط هذه المقاربات على الخلاف السعودي القطري ورغم وجود الجوانب المشتركة بينهما، إلا أن السعي إلى لعب دور إقليمي فعال من خلال السعي إلى زيادة القوة والحفاظ على المصلحة هي الأهداف الأساسية الذي يسعى إليها كل طرف.

الفصل الثاني

إنعكاسات الخلاف السعودي القطري على منظومة مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: التعاون الخليجي، النشأة والتطور ومجابهة التحديات.

المبحث الثاني: آثار الخلاف السعودي القطري على منظومة التعاون الخليجية.

على الرغم من جمود الخلافات الخليجية الخليجية حول مسائل الحدود الموروثة عن الوصاية الاستعمارية البريطانية، منها الخلافات السعودية القطرية التقليدية قبيل تأسيس منظومة مجلس التعاون الخليجي في بداية ثمانينات القرن الماضي، إلا أن ذلك لم يؤثر وقتداك على امكانية رسم الحدود بين الدولتين وتجاوز الخلاف أ وعلى الاقل النظرة إلى امكانية التعاون في عديد المجالات في إطار انشاء مدلس التعاون الخليجي واحتواء الخلافات البينية في إطار هذه المنظومة المؤسساتية بدوافع سياسية واقتصادية وامنية عجلت بظهورها ونشأتها ، إلا ان الخلاف الخليجي الراهن كشف عن ضعف هذه المؤسسة في احتواء الخلافات السعودية القطرية ، بسبب تناقض المصالح بين الطرفين وكذا اختراق منظمة التعاون الخليجي بشكل غير مباشر من طرف قوى اقليمية كتركيا وايران ، ودولية خاصة الولايات المتحدة ذات الازدواجية في المواقف بمنظار براغماتي بالأساس. على كل سوف نتعرض في هذا الفصل الى ظهور مجلس التعاون الخليجي ، وكذا التطرق الى الخلاف التاريخي والراهن لأعضائه ،وكذا مواقف الدول الاقليمية ؛ك]ران وتركيا . والدولية ؛الولايات المتحدة كنموذج.

المبحث الأول: التعاون الخليجي: النشأة والتطور ومجابهة التحديات

تتطلع جميع الدول إلى تحقيق المزيد من التكامل باعتباره هدفا إستراتيجيا وحتمية فرضتها التطورات الإقتصادية العالمية، فالدخول في تكتلات إقتصادية تستطيع الدول من خلالها الصمود في وجه المنافسة العالمية. وكاستجابة لبعض المتغيرات والمعطيات الإقليمية والدولية حتمت على دول الخليج العربي الدخول في تكتلات خاصة مع وجود مقومات ودوافع مشتركة للقيام بذلك وبالفعل فقد ثم إنشاء ما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي :الدوافع والتطور

النشأة : لقد ظهرت فكرة إنشاء وحدة بين دول الخليج العربي منذ اللحظات الأولى التي تحصلت فيها على إستقلالها في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، هذا بعدما أعلنت بريطانيا عن نيتها الإنسحاب من الخليج التي كانت تفرض سيطرتها على معظم دول المنطقة، وبالتالي منح هذه الدول إستقلالها وحريتها بعيدا عن السيطرة الإستعمارية التي دامت لأ كثر من قرن ونصف. فدول الخليج كانت تمثل إحدى القواعد الرئيسية لكل من الإمبراطورية الهندية ـالبريطانية وهمزة وصل بين الشرق والغرب بالنسبة لبريطانيا. بعد الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي في بداية السبعينيات سعت عدة

قوى إقليمية ودولية إلى السيطرة على هذه المنطقة محاولة ملئ الفراغ الذي أعقب هذا الإنسحاب وهو الأمر الذي جعل إمارات الخليج تدرك أن فكرة الإتحاد فيما بينها هي الحل المناسب لمواجهة الهيمنة الإستعمارية في المنطقة بكون هذا الإتحاد سيحقق أغراضا سياسية وإقتصادية لهذه الدول[1].

كان لقيام دولة الإمارات العربية بتوحيد إمراتها عام 1971 دافعا أساسيا في إقناع دول المنطقة بأهمية التعاون فيما بينها بكون الإمارات قد نجحت في تقديم نموذجا ناجحا تمثل في توحيد إماراتها.

فقبل إعلان إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 سبقته عدة إقتراحات قدمتها الدول الأعضاء لتشكيل المجلس، فمن بين ثلاثة إقتراحات التي قدمت كان الطابع الأمني مسيطرا على إثنين منهما، وهما الإقتراحان الذي قدمته كل من السعودية وعمان حيث دعا الأول الي إنشاء منظمة خليجية تهدف إلي توحيد مصادر السلاح لدول الخليج وإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية، بدلا من إنشاء حلف عسكري مع إستبعاد فكرة الأحلاف العسكرية تماما مع الدول الأجنبية، كما طالب الإقتراح السعودي باشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتسهيل المحافظة علي القوانين والنظام الداخلي فيها وتشجيع دول الخليج العربي على تحقيق الإستقلال الذاتي، فيما دعا الإقتراح العماني الي إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة في المنطقة[2].

أما المقترح الثالث التي تقدمت به الكويت رغم أنه لم يتحدث عن الجوانب العسكرية والأمنية والذي ركز على إقامة إتحاد خليجي، إلا أن الإقتراح الكويتي كان نابعا من مبادرة بحرينية نتيجة إدراك أميرها الراحل "عيسى بن سلمان آل خليفة «ضرورة مواجهة التهديدات الدولية والإقليمية ضد دول الخليج مما دفعه بتكليف وزير خارجيته آنذاك " محمد ابن مبارك" بنقل مقترحه الى ملك المملكة العربية السعودية الملك" حمد بن عبد العزيز آل سعود" بإنشاء منظمة إقليمية تظم دول الخليج العربية وهوالمقترح

[1] عبد المحسن لافي الشميري، "**مجاس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**"، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2012/2011)، ص ص.31.32.

[2] عمر الحسن ،"**مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة**"، جمال عبد الله محررا، (مركز الجزيرة للدراسات، أفريل2014)،ص. 8.

الذي حظي بتأييده وطلب نقله إلى أمير الكويت " جابر الاحمد الصباح" الذي رحب بدوره على مشروع إنشاء المجلس[1].

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي الى عام 1975 من خلال المحادثات التي جرت بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء " الشيخ جابر احمد الصباح" أمير الكويت برئيس دولة الإمارات العربية وبعد مناقشات مطولة جرت بينهم صدر عنهما بيان مشترك دعا الى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين تجتمع مرتين كل سنة. فهذا المجلس يتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت).

وفي عام 1976 دعا الشيخ جابر الصباح الى إنشاء وحدة خليجية بغية تحقيق التعاون في جميع المجالات هذا من أجل إقامة وحدة على أسس متينة لصالح شعوب دول منطقة الخليج العربي ، فكانت دعوته البذرة التي أثمرت في سرعة التحرك الى العمل في تكوين الإطار العام لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي[2].

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد بالأردن في نوفمبر 1980 حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجلات وقد رحبت بيه دول المنطقة بشكل عام[3].

بدأت الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف عام 1981 ، حيث اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والبحرين والكويت في قمة خليجية خاصة بهم .وتداولوا فيما بينهم حول كيفية تحقيق تنظيم تعاوني يجمع بينهم، من خلال

---

[1] عمر الحسن ، مرجع سابق ،ص.8.

[2] محمد بن هويدن، "**مستقبل التكامل السياسي الخليجي**"، (الإمارات: منتدى التنمية،2014) تاريخ الولوج إلى الموقع2018/05/13، أنظر للموقع:

(https://www.gulfpolicies.com/index.php?option:com)

[3] عبد الرحمان روابح،" **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر،2013/2012)، ص.57.

المشاريع المقدمة من طرف الدول الثلاثة(المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وعمان) حيث ناقشوا مختلف الجوانب لكل مشروع، ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول إلى صيغة موحدة[1].

وبالفعل فقد ثم الإعلان عن إنشاء المجلس خلال اجتماع قادة دول الخليج الست في أبوظبي خلال الفترة25-26 ماي1981 وأطلق على هذا الإجتماع قمة التأسيس حيث ثم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس[2] .الذي حدد فيه أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الإقتصادية المالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والإجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجلات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع التعاون في القطاع الخاص.

الدوافع : في القمة الخليجية التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية ديسمبر 2011، إقترح ملك السعودية الراحل" عبد الله بن عبد العزيز" تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى إتحاد خليجي أي الإنتقال بالمجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الوحدة[3].ولقد ثم قبول هدا المقترح السعودي من طرف قادة دول المجلس لما يحمله هذا التحول من أهمية وأثار إيجابية على شعوب المنطقة، وإنطلاقا مما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس التي تنص على تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع القطاعات. أما عن دوافع وأسباب الدعوة لإقامة إتحاد خليجي فمن الصعب تحديدها، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب والدوافع أدت بالمملكة العربية السعودية بالدعوة للاتحاد منها:

1- **الدافع اللحظوي** :لقد ثم ربط الدعوة لإقامة إتحاد خليجي بتوقيت إعلان السعودية على هذا المقترح، أي بالأوضاع التي كانت تسود العالم العربي سنة2011 أ وكما يعرف " بالثورات العربية" التي حركت

[1]عبد الرحمن روابح، مرجع سابق، ص.8.

[2]ريم نميس، "**الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد2011**"، (مذكرة ماستر في العوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2016/2015)، ص.26.

[3]حسنين توفيق ابر هيم، "**الإتحاد الخليجي العربي هوالمستقبل** "،(السعودية: مركز الخليج للأبحاث،2015)، ص.5.

الركود السياسي العربي وأطاحت بحكومات كما جرى في تونس ومصر ليبيا واليمن، كل هذا التغير الذي يحدث جاء معه مشروع إقامة إتحاد خليجي نتيجة إحساس الطرف السعودي بالخطر الوشيك أي بتداعيات الثورات وانعكاساتها على السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي وجاء الإعلان عنه من وحي هذه اللحظة أي لمواجهة التحديات الخاصة برياح التغيير التي اجتاحت المنطقة[1].

2- **الدافع الاستراتيجي:** بالإضافة الى الجانب "الآني" اللحضوي المرتبط باندلاع الثورات العربية نجد دافع آخر الا وهوالدافع الإستراتيجي المرتبط أساسا بالتمدد الإيراني، بحيث شعرت المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي بقلق سياسي واستراتيجي نتيجة رغبة الطرف الإيراني وقدرته على إستغلال هذه الثورات العربية من خلال التغلغل في المحيط الجغرافي لهذه الدول وهوما يعتبر تهديدا لأمن واستقرار بلدان دول الخليج العربي، خاصة وأن الهاجس الأكبر للمملكة العربية السعودية هوالطرف الإيراني لأن من أهم أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي هوكنتيجة لمواجهة إنعكاسات نجاح الثورة الإيرانيةعام1979 ، هذا بالإضافة إلى الحرب الإيرانية العراقية والتخندق الطائفي في المنطقة والخوف من بروز ما يسمى الهلال الشيعي ومحور إيران العراق، سورية حزب الله في لبنان فدول الخليج محاصرة من قوى إقليمية أخرى تكن لها العداء المتجذر تاريخيا وعقائديا ومن تنظيم الدولة الإسلامية وإيران[2].

هذه الأخيرة التي تحاول إفشال أي تقارب ا وتكامل سياسي بين دول المجلس من خلال استعمال كافة الوسائل[3].

3- **الدافع الذاتي:** إضافة الى الدافعين الآني والاستراتيجي هناك دافع ذاتي خاص بالمملكة العربية السعودية من خلال توظيفها الظروف الاستثنائية لزيادة نفودها الديبلوماسي، من خلال كسب صراعها مع الطرف الإقليمي الإيراني في المعادلة الأمنية والسياسية الخليجية التي تتسم بكونها معادلة صفرية،

---

[1] معتز سلامة وعبد الخالق عبد الله، ا"ل**اتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير**"، المجلة العربية_للعلوم السياسية، (الامارات: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان.45.46،2015)،ص ص.110.111.

[2] عبد الله عبد الرزاق باحجاج، "**فكرة الاتحاد الخليجي ونضوجها الإقليمي والدولي التحول الأمريكي والإكراه الإيراني نموذجا**"، (الإمارات،:مركز الخليج للأبحاث، العدد.96 ، جوان2015)، ص.59.

[3] محمد بن صقر السلمي، "**إيران ومشروع الاتحاد الخليجي**"،(الإمارات :آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد.69، يونيو2015)، ص .47.

فكل خسارة لإيران تحتسب مكسبا للسعودية وأي مكسب للنفود السعودي في محيطه الجغرافي يعتبر خسارة صافية للنفود الإيراني فه وتصور كونفدرالي مرن يعطي الرياض دورا قياديا اكبر مما ه وقائم حاليا[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

يتشكل مجلس التعاون الخليجي حسب نظامه الأساسي المصادق عليه في 21 رجب 1401هـ الموافق 25 ماي و1981م عندما توصل قادة قادة كل من: دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت في إجتماع عقد في أبوظبي ، بحيث تشكل المجلس من الهيكل التنظيمي التالي [2]:

1- **المجلس الأعلى** :هوالسلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضوآخر . وفي قمة أبوظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة . ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد ، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت ، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية . النظام الأساسي.

- **الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى** : وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عض ويتم إختيارهم من ذ والخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات . وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

---

[1] عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، مرجع سابق، ص.114.

[2] بدريه عبد الله العوضي،"**دول *مجلس التعاون الخليجي* ومستويات العمل الدولية**"،(الكويت، عالم المعرفة ،1985)،ص29.

أنظر أيضا :

الأمانة العامة ،لمجلس التعاون الخليجي ، الموقع الرسمي :

(http://www.gcc-sg.org/en-us/Pages/default.aspx)

- **هيئة تسوية المنازعات** :تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي

2- المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء أومن ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، ويعقد المجلس إجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضوآخر ، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء . وتشمل إختصاصات المجلس الوزاري ، من بين أمور أخرى ، إقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء ، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية الى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته . كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله . وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

3- الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ، ومتابعة تنفيذ القرارات ، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أوالمجلس الوزاري ، والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال إجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات ، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، الذي إعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014م، فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف من الآتي:

- ✓ أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ✓ خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- ✓ بعتة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الإقتصادية، وشؤون الإنسان والبيئة، على إرتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث قابلة للتجديد .

خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على إرتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الإستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام

.شكل رقم02 : يوضح رسم الهيكل التنظيمي

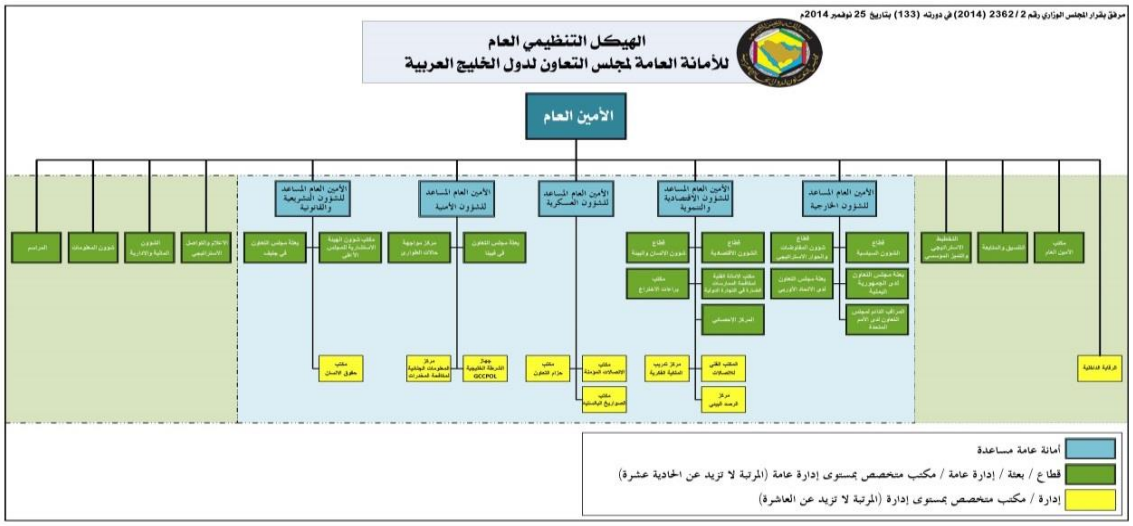

المصدر: مجلس التعاون الخليجي ، الأمانة العامة للمجلس على المرقع الرسمي._

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/PublishingImages/GCC-SG-Structure-7-12015.jpg

يستنتج مما سبق من خلال هذه الصيغة التعاونية التي تضم الدول الست تهدف– فيما تهدف – المنظومة الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها ، وفق ما نص عليه النظام الاساسي للمجلس في مادته الرابعة ، التي اكدت ايضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

المطلب الثالث: مجلس التعاون الخليجي: التحديات الأبعاد.. والأدوات

لقد تزامنت مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية، بحيث أصبح لا مكان فيه للجهود الفردية ولا الإنعزال والإنطواء على الذات فمنذ بدأ مسيرة مجلس التعاون الخليجي قبل أكثر من عقدين ونصف كمنظمة إقليمية وه ويواجه العديد من التحديات، وقد سعى المجلس لمواجهتها ونظرا لأننا نعيش في وقت حصل فيه الكثير من التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية على مختلف الأصعدة والتي يرتبط نجاح التجربة التكاملية الخليجية بمدى التكيف معها بإجابية وفعالية لابد لنا أن ندرس ونحلل أهم التحديات المحتملة التي تواجه مجلس التعاون الخليجي ومدى قدرته على مواجهتها.

ومن أهم التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي هي كالتلى:

– الإعتماد المفرط على قطاع النفط: ليس هناك خلاف على أن النم والذي تحقق في إقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الإجتماعية التي ثم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الإقتصادية إرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالإيرادات الناتجة عن إنتاج وتصدير الغاز والنفط، وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف الجوانب الحياة الاقتصادية والإجتماعية وإمكانية النم و وفرص التقدم في البلدان الأعضاء[1].

– توتر العلاقات بين دول مجلس التعاون نتيجة عدم حل الخلافات الحدودية والخلافات الأخرى بين بعض هاذ الدول.

– الإنكشاف السياسي: حيث يلاحظ أن نشأة دول الخليج تعتمد على أسس قبلية بالدرجة الأولى، وتعاني من عدم وجود المشاركة السياسية، بالرغم من أن الأحداث أثبتت ولاء شعوب الخليج لحكامها، كما تعاني دول الخليج العربية من ضعف الإستقرار السيسي بسبب حرمان السكان من حقوقهم السياسية والمشاركة في صنع القرار.

[1]علي عبيد نايف، "**مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،)1996، ص. 219.

الإنكشاف الإجتماعي: تعاني دول الخليج من مشكلة سكانية حقيقية تتمثل في قلة عدد السكان بالمقارنة مع إيران والعراق، وضخامة عدد الأجانب إلى إجمالي السكان إذ يشكل هؤلاء الأغلبية السكانية في نصف الدول الخليجية، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت في حين يشكلون قرابة الثلث في كل من السعودية والبحرين وعمان[1] .

– إضافة إلى ذلك بأن التوجه الفردي للدول في الخليج في توقيع إتفاقيات مع الدول الكبرى كأهم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي وكمثال على ذلك توقيع دولة قطر على إتفاقية تتضمن إنشاء أكبر قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها وفي منطقة الخليج بالأخص.

– فيما يخص المواطنة الخليجية التي قام على أساسها المجلس، فالنظام الأساسي للمجلس ينص في ديباجته الرئيسية على وحدة الهدف والمصير التي تجمع شعوب الخليج، وأن المادة الرابعة م النظام الأساسي تنص على تعميق وتوظيف الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وهذا ما لم يتحقق رغم دعوة مجلس التعاون لتحقيقه[2].

التهديد الإيراني: إن سياسة إيران تمثل تهديدا للأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، في مرشحة لأن تكون أهم قوة في النظام الإقليمي الخليجي، وقد تفرض رؤاها وتصوراته بالنسبة لأمن الخليج وخصوصا بعد إنسحاب القوات الأمريكية من العراق، وتتحرك إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إنطلاقا من هذه الحقيقة، فهي تأخذ في حساباتها أهمية الموقع الي تحتله على رأس الخليج العربي، والذي يمكنها من التحكم في شريان الذي يغدي العالم الصناعي بمجمل الطاقة وه وما يعني إمتلاك مقومات القوة التي تغري على إستعمالها، أ وعلى الأقل تمنع أي طرف آخر من الهيمنة على الخليج[3].

الخطر الإسرائيلي: فإسرائيل تسعى إلى التحكم في معطيات التوازنات الإستراتيجية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، فهي تتبنى إستراتيجية ثابتة تستند على ضرورة منع أي دولة عربية من الحصول

---

[1] فالح شمخي العنزي، "**الإتحاد الخليجي: الدوافع والمعوقات**"، (مجلة آراء حول الخليج، ع.92، 2012)، ص ص. 68. 69.

[2] الأمانة العامة، "**الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي**"، تاريخ الولوج2018/06/3، أنظر الموقع: (http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Abouthttp://www.gcc-sg.org/ar-sa/About t)

[3] أشرف العسوي،" **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**"، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 106.

على ركائز متكاملة للقوة فإسرائيل بنت تصورها للتفوق في ميزان القوى على الإستراتيجية العسكرية على الجميع، ولما وجدت أن للقوة المسلحة حدودا، راحت تطرح مشروع (الشرق أوسطية) الذي يراد منه أن نفود إسرائيل على المنطقة برمتها سياسيا وإقتصاديا وعسكريا، لذى فهي تحاول محاربة أية دولة خليجية تسعى لبناء قدرات إقتصادية فوق العادة أ وحيازة إمكانات عسكرية كبيرة، فهي تعارض حصول دول الخليج على أسلحة القوة[1].

ومنه لا يمكن لأي أحد في منطقة الجزيرة والخليج العربي أ ومنطقة الشرق الأوسط أن يتجاهل المتغيرات السياسية والإقتصادية والثقافية المتفاعلة، فيما تحرك إسرائيل المستقبلي تجاه مشروعها القومي، لاسيما إذا ثم إعتبار كل المتغيرات المؤثرة في المنطقة تعمل بشكل مباشر أ وغير مباشر لمصلحة إسرائيل ومشروعها لمصلحة إسرائيل ومشروعها المعروف[2].

– المخاوف من الإرهاب: من الواضح أن المخاوف من التهديدات الأمنية ستظلُّ العامل المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون الخليجي على مائدة واحدة دون النظر إلى الخلافات القائمة بينهم؛ فالمخاوف المحتمل قدومها من كل من إيران والعراق التي أدَّت إلى نشأة المجلس عام 1981، لا تختلف كثيرًا عن المخاوف من الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف بـ "داعش"؛ فمما

لا شك فيه أن هذه المخاوف أدَّت دورًا أساسيًّا في توحيد الصف الخليجي وعودة السفراء إلى الدوحة في هذه المرحلة الفاصلة؛ وهذا ما أشار إليه المحلل السياسي الكويتي عايد المناع: "أصبح لدينا هاجس أكبر من مسألة التباين في السياسات الخارجية، فداعش بات يسيطر على ثلث العراق وثلث سوريا". وأضاف: "الخلافات السياسية (مع قطر) لم تَعُدْ تُشَكِّل أولوية؛ بل المشاكل المستجدة، وخصوصًا داعش؛ الذي لم يكن أحد يذكره قبل أشهر، نحن في خطر من شمال شرق سوريا إلى شمال غرب العراق، وهذا جرس إنذار حقيقي لدول المجلس لتُصَفِّي خلافاتها[3]".

---

[1] عمار علي حسن، "**جوانب الإرتباط بين أمن الخليج والصراع العربي– الإسرائيلي**"، (مجلة آراء حول الخليج، ع.46، 2008)، ص. 25.

[2] فالح شمخي العنزي، مرجع سابق، ص .91.

[3] إسلام خالد حسن، "**الخلافات الخليجية الخليجية: الأسباب القضايا وآليات الحل**"، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص. 2.

وكان أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قد دعا في افتتاح القمة الخليجية التي تستضيفها بلاده، إلى ما وصفها بـ"مواجهة الإرهاب والتطرف"، وقال الشيخ تميم في افتتاح القمة: إن "ظاهرة الإرهاب التي يشهدها عالمنا المعاصر ومنطقتنا العربية على نح وخاص" تتطلب اتخاذ "كافَّة التدابير اللازمة لمواجهتها، واستئصال جذورها وعلاج أسبابها الحقيقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية". ودعا أمير دولة قطر إلى عدم الانشغال بـ"خلافات جانبية"؛ مشدِّدًا على أن "الظروف الإقليمية والدولية بالغة التعقيد... وتضعنا أمام مسؤوليات جسام". كما دعا إلى ألاَّ تتحوَّل الخلافات السياسية إلى "خلافات تمس قطاعات اجتماعية واقتصادية وإعلامية وغيرها[1]." فمن خلال دعوة أمير دولة قطر يتبن أن الأوضاع التي تشهدها منطقة الخليج العربي وبالأخص في سوريا والعراق سوف تلقي بظلالها على الدول الخليجية وه وما يدفعهم إلى تجنب الخلافات الداخلية والإهتمام بالتعاون داخل مجلس التعاون للتصدي لمثل هذه التهديدات.

ما يُثير التساؤل أيضًا هوعدم وجود آلية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء في حالة وجود إختلافات في وجهات النظر؛ مما يَحُولُ دون تحوُّل هذه الإختلافات إلى خلافات قد تُؤَثِّر سلبًا في عمل المجلس وتُعيق تطوُّره ونموُّه؛ كما أنه لا يوجد هناك عمل مؤسسي، أومؤسسة مسؤولة لمتابعة قرارات القمة الخليجية ومتابعة تنفيذها، ولا توجد محكمة خليجية أوسياسات هيكلية تسعى إلى جعل التعاون الخليجي بعيدًا عن أهواء القادة، ومحكومًا بنظم وقوانين وتشريعات ومؤسسات وسياسات وآليات خليجية مشتركة؛ يكون للمواطن الخليجي فيها صوت وكلمة مسموعة.

– في الإطار الأوسع، تطرح الخلافات الخليجية شكوكًا ثقيلة الظل على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، في المديين القصير والمتوسط، على الأقل، وعلى فعالية المجلس وتعبيره عن إرادة خليجية موحدة. ليست حدَّة الخلاف وتطوره، ولا تنكرها لقيم المنطقة التقليدية واصطدامها مع الروابط الوثيقة بين الشعوب، وحسب، ولكن أيضًا تجاهل الرياض و(أب وظبي) الفادح لمؤسسات مجلس التعاون، كشفت جميعًا عن أن المجلس لم يعد يعني الكثير لأكبر أعضائه وأثقلهم وزنًا[2].

[1] إسلام خالد حسن ، مرجع سابق، ص. 2.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، "**الخليج : أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة**"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص. 3.

تشكل الخلافات الخليجية الراهنة أكبر تهديد لمجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في عام 1981، باعتبار أنّها الأعمق سياسياً، فلم يسبق أن تعرضت أي دولة لحصار إقتصادي وسياسي كالذي تتعرض له قطر اليوم. ربّما تصدر السعوديّة التي تهيمن على مجلس التعاون، قراراً بطرد قطر الأمر الذي يهدّد بالانهيار التام لمجلس التعاون أواقتصاره شكليّاً على السعوديّة والإمارات.

– لا يقتصر العداء والخلاف في المجلس على قطر التي تعرّضت للعزلة في وقت سابق بعد سحب السفراء. فسلطنة عمان باتت عضويتها شكليّة في هذا المجلس حيث نأت بنفسها عن التصرّفات السعوديّة. ذات الأمر بالنسبة للكويت التي تريد النأي بالنفس، إلا أنّها تخشى أي خطوات سعوديّة تجاهها. هذا ما بدا واضحاً في الأزمة الخليجية القائمة على اعتبار أن موقف كل من دولة الكويت وسلطنة عُمان واضح برفض الاجراءات السعودية والاماراتية ضد الدوحة[1].

لقد ألقت الخلافات الخليجية الراهنة بضلالها على مجلس التعاون الخليجي، حيث أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تتخذ قراراتها خارج منظومة مجلس التعاون، وما زاد من حدة هذا الخلاف هوإنقسام مجلس التعاون إلى طرف مؤيد لقطر والآخر موال للجانب السعودي وهودليل على تصدع مجلس التعاون.

المبحث الثاني: آثار الخلاف السعودي القطري على منظومة التعاون الخليجية :

الخلاف السعودي القطري الحالي ، هوفي الحقيقة ليس وليد اليوم بل هو نتاج تراكمات تاريخية في علاقات البلدين منها المسائل الحدودية وغيرها ، ومع بروز منظومة مجلس التعاون الخليجي التي عجلت بتقارب المصالح المشتركة في إطار تلك المنظومة بكافة تحدياتها ودوافعها الإقليمية والدولية السياسية ، الإقتصادية ،الأمنية وغيرها، زادت مبررات التعاون الإقليمي بين البلدين، إلا أنه تجدد الخلاف السعودي القطري العام 2017 بسبب إختلاف الدوافع والمصالح والرؤى السياسية بين البلدين تجاه عديد القضايا الإقليمية منها القضية الفلسطينية وما عرف بصفقة القرن وكذا قضايا تتعلق بقضايا التحولات السياسية في العالم العربي وغيرها ونظرة كل طرف من زاوية مختلفة تلك القضايا.

المطلب الأول: تاريخ وراهن الخلاف السعودي القطري: الطبيعة والأبعاد:

[1] **حصار قطرخطوة نحوزوال مجلس التعاون الخليجي**،أنظر للموقع:(alwaght.com/ar/News/10600)

من أكثر العلاقات صعوبة وتعقيدا في المنظومة الدولية تلك القائمة بين دول متجاورة ومتقاربة جغرافيا، فالدول المتجاورة نجدها تميل أكثر نح والتعاون فيما بينها إلا أن هذا لا ينفي وجود توترات تحدث في أي لحضه، فالقرب أوالجيرة الجغرافية يعتبر خط الدفاع الاول كما هوخط الهجوم الأول أيضا، فالقرب التاريخي والجغرافي بين الدول عادة ما يولد تقاربا أوتباعدا في العلاقات فيما بينها وهذا ما يخلق أرضية خصبة لعلاقات سياسية تتأرجح بين التكامل والتنافس والأخوة والعداوة هذا وفق الظروف والمستجدات التي قد تحدث في أي وقت.

فدول العالم كلها تسعى وبكل الوسائل الى ممارسة الهيمنة وبسط نفودها الإقليمي، فدول الجوار هي الأخرى تسعى للتمدد الجيوستراتيجي، من خلال ممارسة سياسات الضم والإحتواء وحتى بقيامها بالاحتلال وخوض حروب نتيجة لوجود خلافات تاريخية أوقومية ومذهبية، وحدودية حقيقية أومصطنعة .فدول مجلس التعاون الخليجي ليست بمنأى عن وجود خلافات وتوترات بين دوله، بحيث نجد دوله أكثر تشابها وتقاربا من الناحية الجغرافية، فدوله تتقاسم وتشترك في مقومات تاريخية وإجتماعية وسياسية وأمنية، وبمقابل ذلك الرغبة والسعي الى لعب دور اقليمي. أدخل كل من المملكة العربية السعودية وقطر في عدة صراعات يرجع البعض منها إلى عشرينيات القرن الماضي، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مسيرة الخلاف بين البلدين ودور القوى الدولية والإقليمية من هذا الخلاف.[1]

بالرغم من أن منطقة الخليج العربي تتميز عن غيرها من المناطق الأخرى، حيث وجود أصل قبلي واحد، لغة مشتركة دين واحد ، إلا أن المشاكل الحدودية تعد فيها الأخطر وأكثر حساسية وتوترا من أي منطقة أخرى، هذا ما تجلى في وجود أكثر من نزاع حدودي ظهر في هذه المنطقة الدي وصل إلى منازعات وعمليات عسكرية والإحتلال لا لشيء إلا خدمة للمصالح الإستعمارية المتمثلة في شركات البترول، التي أوجدت مناخا غير طبيعي وظاهرة من ظواهر العلاقات العدائية[2]، والأحقاد الشخصية، والمؤامرات حتى داخل النظام السياسي الواحد، قبل أن تسري إلى جميع الأنظمة وكشفت

[1] عبد الخالق عبد الله، " **التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي**"، السياسة الدولية، (م.48،ع.192،أفريل2013)، ص.80.

[2]محمد السعيد إدريس، " **النظام الإقليمي للخليج العربي** " ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الدكتوراه(34)،2000)، ص ص.308-309.

على أن الخلافات الحدودية لم تكن إلا صراعا على النفط وليس صراعا عربيا خليجيا وإن كان فيها الطرف العربي الخليجي الأداة المنفذة للقوى الإستعمارية والشرطي الذي يحافظ على شركاتها وامتيازاتها[1].

ومن هنا تأتي الخلافات الحدودية السعودية القطرية لتصب في الإتجاه نفسه من المشاكل التي عانت منها، والتي مازالت تعاني منطقة الخليج العربي بسبب النفط والتنافس بين الشركات البترولية المتعددة الجنسيات، حيث أول مشكل حدودي أثير كان عام1922 خلال مؤتمر العقير الذي نظم حدود المملكة السعودية والمندوب السامي البريطاني في العراق "بيرس كوكس" الذي دكّر السعودية باتفاقية عام 1916 التي وقعت بين حاكم قطر وبريطانيا، مع مشايخ وإمارات الساحل المهادن ففي هذا المؤتمر قام "كوكس" برسم خط فاصل الذي يبدأ من نهاية الخليج الواقع الى الجنوب من جزيرة البحرين، ويمتد الى الشرق من أتبال " .ومع ذلك لم تعترف به الرياض هذا ما جعل حاكم قطر يقوم بعدة إتجاهات من أجل ضمان حدود إمارته، حيث طلب من بريطانيا ضمانات إضافية عبر منذوبها السامي ببنود اتفاقية [2] 1916.

لكن في المقابل إستغل حاكم قطر فرصة الإعلان عن دولة السعودية ليقوم بجولته إلى الرياض لتقديم التهنئة، فكانت تلك الزيارة فرصة لتوضيح الخلافات القائمة، الأمر الذي جعل بعض المصادر تأكد بأنه حصل إتفاق بين الشيخ علي عبد الله وابن سعود بأن لا يقوم بإعطاء أي إمتياز للنفط في الأراضي الداخلية من بلاده وألا يتعدى ما يمنحه من إمتيازات مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها.

حيث فسر ذلك بأنه تهديد سعودي لقطر بعدم منح الشركات البريطانية إمتيازات إضافية، إلا أن هذا المسعى القطري الذي يعد الأول من نوعه بين حاكمين عربيين لتسوية الخلافات الحدودية بينهما، هذا ما أقلق الطرف البريطاني الذي اعتبرته خروجا على نصوص معاهدة الحماية ولا يمكن القبول بهذه

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص. 309.

[2] محمد طه أب والعلاء، "**جغرافية شبه جزيرة العرب**"، ط1، (القاهرة: مؤسسة العربي، 1972)، ص.19.

الخطوة، حيث أدت إلى ضعف موقف بريطانيا نتيجة تعنت آل سعود والذي أدرك بأن السياسة البريطانية لم تهدف إلا إلى[1]:

- الإحتفاظ بالخط الأزرق كحدود شريكه للمملكة العربية السعودية.

- النضر في طبيعة الإمتيازات النفطية مع مراعات مصالح آل سعود في ظل الظروف القائمة.

- إقتصار الحماية البريطانية على قطر على صدور مشروع إمتياز شركة النفط الإنجليزية- الفارسية.

- إعتبار المنطقة الواقعة شرقي الخط الأزرق تحت النفوذ البريطاني بمقتضى إتفاقية الحماية.

- تحذير السفارة البريطانية في أنقرة من عدم التفاوض مع السفارة الأمريكية حول الحدود مع قطر أوالإمارات الأخرى.

- منح الحماية لقطر بشرط موافقة شيخ قطر على منح إمتياز نفط بلاده للشركة الإنجليزية- الفارسية.

- تكليف المقيم السياسي بإبلاغ شيخ قطر بعدم التطرق أوالإتفاق بصدد الحدود من أبن سعود.

من هنا وجدت بريطانيا في الإتفاق السعودي القطري مدخلا للشركات الأمريكية، وقامت بتحذير شيخ قطر من أن ابن سعود يسعى لابتلاع مشيخة قطر نفسها وفي عام 1935 أعطى شيخ قطر شركات بريطانية إمتياز التنقيب عن النفط، إلا أن ابن سعود أصر على عدم السماح للشركات بالقيام بأعمال التنقيب حتى يتم التوصل إلى حدود واضحة بين البلدين[2]. حيث دارت مفاوضات بين ابن سعود وبريطانيا (كونها حامية لقطر) طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حول الحدود السعودية وقطر لاكن بدون نتيجة تذكر، ففي ماي 1945 ثم إستئناف المفاوضات بين الطرفين وفي عام 1949 قامت السعودية بتقديم تصورا جديدا لحدودها، فيما عرف " بالخط السعودي لعام 1949 " وكان الأخذ به يعني إنتزاع قطعة من الأراضي القطرية عرضها 25 ميلا، وفي عام 1952 عقد مؤتمر آخر "

[1] طارق عبد الله النافع، "**دور الجامعة العربية في إدارة الأزمة الحدودية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر**"، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009)، ص .86.

[2] طارق عبد الله النافع، المكان نفسه، ص.87.

مؤتمر الدائرة المستديرة" حيث حضره ممثلون عن السعودية وقطر وبريطانيا، إلا أنه فشل في الوصول إلى حل النزاع أما في عام 1972 تمكنت السعودية من الحصول على " خور العديد"[1].

من خلال تتبع مسيرة الخلافات بين الجانبين (السعودي والقطري) نجد أن مشكلة الحدود تزداد حدة كلما ثم إكتشاف حقل بترولي جديد، هذا ما يصعب من إحتمالات الوصول إلى تسوية الخلافات لأن هذا مرهون ببعض الإعتبارات الخارجية أكثر منه من إرادة الدولتين، في مقابل ذلك نجد أن بريطانيا لم تلجأ في سياستها التفاوضية على الحدود إلى حد التصادم مع ابن سعود كل هذا من أجل حماية مصالحها والمتمثل في حماية شركاتها البترولية ومن بعض الإمتيازات . هذا الموقف البريطاني كان هدفه وهمه الوحيد هوإيقاف تقدم الشركات البترولية الأمريكية في الإستحواذ على نفط المنطقة الذي كان لها الفضل في إكتشافه سنة 1903 .

بعد أن لا حضت بريطانيا التقارب السعودي القطري سعت إلى تعديل الخط الأزرق، سيما وأن الرياض دعت إلى مفاوضات يجب أن تكون بين حكام قطر وبدون تدخل بريطانيا فطرحت خطتها لتعيين حدودها الشرقية للمملكة والذي سمي بالخط البنفسجي[2].

دخول بريطانيا في مفاوضات مع المملكة العربية السعودية واجه عدة صعوبات، لاسيما وأن الرياض إستندت على قوة كبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تساند الطرف السعودي في كل الخلافات والقضايا الحدودية، كل هذا الدعم الامريكي زاد من قوة الطرف السعودي فقامت الرياض بطرح مشكلة " العقبة" حيث إعتبرت الميناء الصغير جزءا من أراضيها، وفيما يخص الحدود الشرقية فقامت بطلب وجوب حضور جميع الأطراف ولا يتعلق بالطرف البريطاني وحده[3].

لقد استمرت الخلافات الموجودة بين بريطانيا والسعودية بكون الطرف السعودي كان يستمد قوته من الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الامريكية.

---

[1]محمد حسن العيدوس ،"**الحدود العربية –العربية في الجزيرة العربية**"، ط1، (الإمارات :مركز العيد روس للدراسات والاستشارات،2002)، ص.212.

[2]صلاح العقاد، "**الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية** "، مجلة السياسة الدولية، (ع.111 ، 1يناير 1993)، ص ص.90-91.

[3]طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص.90.

كانت الظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية لها تأثيرا كبيرا على بريطانيا خاصة مكانتها العسكرية والإقتصادية، هذا ما جعل مستعمراتها تستقل الواحدة تلوى الأخرى الأمر الذي أضعف موقفها خاصة في منطقة الخليج العربي، بالرغم من إحتفاظها بشركاتها البترولية فبريطانيا من خلال كل هذا تابعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. فالمملكة السعودية إعتبرت الخلافات الحدودية أمرا لا يمكن تسويته إلا من خلال المفاوضات الثنائية دون تدخل أطراف خارجيين فلقد استطاعت الرياض إقناع دولة الكويت بالتنازل عن منطقة " خور العديد" وجعله تابعا للسيادة السعودية وفقا لإتفاقية1974[1].

فهذه المنطقة عبارة عن خليج صغير يقع جنوب قطر قامت السعودية تحويله إلى قاعدة بحرية صغيرة، هذا ما أثار حفيظة الطرف القطري الذي إعتبره محاولة من المملكة السعودية صد الطريق أمامه كون هذه المنطقة تربط الطرف القطري بالإمارات مباشرة الأمر الذي يجعل من القطريين أن يمروا بنقاط الحدود السعودية قبل الوصول الى الإمارات[2].

في الواقع تعتبر حادثة مخفر الخفوس الأولى من نوعها بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، حيث وصل الخلاف على نقطة حدودية إلى حد النزاع المسلح والتي جاءت بعد أكثر من سنة على إندلاع حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، كما أنها تأتي بعد فترة طويلة من تسوية النزاعات والخلافات الحدودية بين الطرفين (السعودي والقطري) حيث حصل سنة1965 إتفاق أثبت فعاليته طوال السنوات السابقة في استقرار حدودهما وعدم إثارة أية مشاكل أخرى[3].

تقع منطقة الخفوس بالقرب من الطريق المؤدي إلى قاعدة بحرية صغيرة شيدتها السعودية في " خور العديد" الذي كان يتبع دولة الإمارات قبل أن تتنازل عنه للسعودية كما في إتفاقية 1974 وترجع أهميته بالنسبة لقطر بكونه يربطها بدولة الإمارات أكبر شريك تجاري لها في منطقة الخليج العربي.

---

[1]محمد حسن العيدوس، المرجع نفسه، ص.212.

[2]ناجي أبى عاد وميشيل جرينون، "**النزاع وعدم الإستقرار في الشرق الاوسط** "، ترجمة: محمد نجار، ط1، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص.156.

[3]طارق عبد الله النافع، مرجع سابق،ص.90.

فالقطريون يرون أن سيطرة السعودية على هذا الممر يجعل جميع الطرق البرية لقطر محاطة تماما بالأراضي السعودية، وعليهم أن يمروا بنقاط المرور السعودية قبل الوصول الى الإمارات[1].

ظهر النزاع على منطقة الخفوس بعد البيان القطري في 30 سبتمبر 1992 التي أعلنت فيه بأن قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز " الخفوس" القطري مما أدى الى إستشهاد جنديين قطرين وأسر آخر، وعلى إثر ذلك عقد مجلس الوزراء القطري إجتماعا طارئا برئاسة ولي العهد ورئيس الوزراء أحمد بن خليفة آل ثاني، الذين أعلنوا عن وقف العمل باتفاقية الحدود المبرمة سنة 1965 بين السعودية وقطر.

لكن الموقف السعودي جاء منافيا لما جاء به البيان القطري ففي 1 أكتوبر 1992 قدمت المملكة العربية السعودية بيانا رسمي جاء فيه أن مركز الخفوس لم يتعرض لأي إعتداء عسكري وما كان سوى تراشق بين أفراد البادية داخل الحدود السعودية[2].

وفيما يخص الموقف القطري بوقف العمل باتفاقية 1965 والذي لا يتضمن رسم وتحديد الحدود بين الدولتين بصفة نهائية فقد إعتبرته السعودية بأن هذه الإتفاقية ملزمة لكلا الطرفين ولا يجوز الإخلال بها.

وفي 14 سبتمبر أصدرت المملكة العربية السعودية بيانا آخر قالت فيه بأنه لا يوجد داخل الأراضي السعودية أية مركز أوموقع باسم الخفوس، وفي هذا البيان أيضا اتهمت السعودية قطر بانتهازها فرصة انشغال المملكة بأحداث حرب الخليج الثانية وتوغلت داخل الأراضي السعودية مسافة لا تقل عن 14 كم. هذا من أجل تضليل الراي العام وجاء في هذا البيان بأن اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين المختصة بتعيين الحدود قد انهت عملها ولم يبقى سوى الموافقة على إختيار الشركة التي ستقوم بوضع علامات الحدود[3].واكدت السعودية على لسان الملك " فهد" عن رغبتها في إقامة تفاوض مع قطر بغية

---

[1]محمد عوض الهزايمية، "**قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**"، ط1، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007)، ص.127.

[2]محمد حسن العيدوس، مرجع سابق، ص .214.

[3]طارق عبد الله النافع، مرجع سابق، ص.91.

الوصول إلى تسوية وإنهاء الأزمة مع التزام المملكة السعودية ببنود اتفاقية 1965 خاصة المادتين الثالثة والخامسة. فالمادة الثالثة تنص بأن لا يعهد لإحدى الشركات المسح العالمية بالقيام بمسح وتحديد نقاط الحدود بين البلدين وهذا بعد التوقيع على الخريطة الرسمية الحدودية بين البلدين والحاقها باتفاقية 1965 باعتبارها جزءا مكملا لها[1].

أما المادة الخامسة فتنص على تشكيل لجنة خاصة مشتركة تقوم بوضع مواصفات عملية المسح وتبين نقاط الحدود بين البلدين.

وردا على البيان السعودي أصدرت قطر بيانا آخر في 14 سبتمبر الذي جاء فيه بأن منطقة الخفوس هي منطقة قطرية قامت المملكة السعودية باعترافها بأنها تابعة لدولة قطر وهذا وفق إتفاقية 1965 ، أما فيما يخص اللجنة الفنية المشتركة فقد أشار البيان القطري بأن هذه اللجنة لم تنعقد منذ عام 1974 ولم تقم بإنجاز المهام المنوطة لها بكونها لم تحسم عدة نقاط حدودية محل الخلاف[2].

وفي غضون ذلك لجأت دولة قطر إلى اتخاد عدة وسائل وأساليب للضغط على السعودية بغية الإنسحاب من الخفوس فكان ذلك من خلال[3]:

1- بعث نشاطها الديبلوماسي مع العراق: وبذلك تكون أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تستأنف علاقاتها مع صدام حسين منذ حرب الخليج الثانية فالرئيس صدام حسين استجاب لها وقام بتأييد الطرف القطري في نزاعها الحدودي مع السعودية غير أن قطر سحبت سفيرها بعد عدة أيام من وصوله إلى العراق.

2- التلويح بالورقة الإيرانية لإ يجاد تسوية للنزاع، فالموقف الإيراني كان مؤيدا لقطر .هذا في الوقت الذي ترى فيه دول مجلس التعاون أن زيادة القوة العسكرية الإيرانية يمثل تهديدا وخطرا على أمنها ويزيد من حدوث توترات في المنطقة.

3- تصدير نزاعها إلى داخل مجلس التعاون من خلال إنسحابها من قوات ذرع الجزيرة.

---

[1]محمد حسن العيدوس، مرجع سابق، ص.214.

[2]محمد حسن العيدوس، مرجع سابق، ص214.

[3]محمد مصطفى شحاتة، "**الحدود السعودية مع دول الخليج**"، السياسة الدولية، (ع.111، يناير1993)، ص.225.

4- إتجاه الطرف القطري إلى تدويل النزاع حول الخفوس، حيث قام وزير خارجية قطر " حمد بن جاسم" ببعث رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة " بطرس غالي" يدعوه فيها إلى الوساطة[1].

فمن خلال كل الوساطات التي أرادت التوفيق بين كل من الدوحة والرياض فشلت، إلا أن الوساطة المصرية هي الوحيدة التي استطاعت في نهاية المطاف أن تجمد الخلاف بين البلدين دون أن تتمكن بطبيعة الحال من إيجاد حل نهائي له.

لقد أحدثت الثورات الشعبية العربية المعروفة إعلاميا" بالربيع العربي" الكثير من التغيرات في ديناميكيات القوة والنفود في المنطقة العربية فبعد سقوط عدة أنظمة عربية كتونس ومصر وليبيا واليمن فيما تشهده سوريا من حروب مازالت مستمرة إلى اليوم، كل هدا أفسح المجال أمام دول عربية أخرى للقيام بأدوار أكثر تأثيرا وفعالية في الشؤون الإقليمية، وتعد قطر مثالا على ذلك فرغم صغر هذه الدولة إلا أنها تمارس أدوارا فعالة ومؤثرة على المستوى الإقليمي ففي خلال فترة وجيزة إستطاعت قطر أن تتحول من دولة محدودة القوة إلى دولة ذات نفود في المنطقة خاصة بعد التحولات التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011 التي وجدت فيها فرصة يمكن من خلالها توسيع نطاق نفودها الإقليمي وكمثال على ذلك أدت دورا أساسي في محولة الإطاحة بنظام بشار الأسد في سوريا ومارست ضغوطا من أجل إدانته، ودعوتها إلى تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية كما أصبحت الداعم الأساسي للتيار الاسلامي في وصوله الى السلطة في بعض الدول العربية خاصة مصر كل هذه الإسهامات والمواقف القطرية أدى إلى خلق أصدقاء وأعداء لقطر.

فالخلافات الخليجية الحالية هي ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تاريخ ممتد من الخلافات في وجهات النظر بدأت مند أن سعى أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في انتهاج سياسة خارجية مختلفة عن سياسة باقي دول الخليج فقد عمل "الشيخ حمد" على إخراج بلاده من تحت العباءة السعودية راسما خطوطا جديدة لسياسات بلاده الخارجية مستقلة ومتعارضة في بعض الأحيان مع سياسة السعودية، وه وما أدى إلى بروز إسم قطر في الساحة الدولية، كما لعبت قطر دورا في السياسة الخارجية يفوق حجمها المتواضع ومنذ اندلاع الانتفاضات العربية استخدمت وسائل إعلامها ونفودها

[1] محمد مصطفى شحاتة، مرجع سابق، ص.225.

المالي والسياسي لدعم المتمردين في العديد من الدول العربية، مما أثار حفيظة العديد من أنظمة الحكم في المنطقة التي رأت في السلوك القطري تجاوزا لأدوارها على المستوى السياسي والإستراتيجي[1].

وزيادة على ذلك فقد بنت قطر علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدمت وسمحت بإقامة أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة(العديد) بالإضافة إلى انفتاحها على القوى الإقليمية الاخرى على الرغم من وجود تناقضات كبيرة بين هذه الدول، فقد انفتحت قطر على المبادرات التي تستخدمها ، كما أطلقت ثورة إعلامية عبر إنشاء قناة الجزيرة(1996) والتي من خلالها فتحت المجال أمام مناقشة قضايا كانت تعد تابلوهات في الفضاء السياسي العربي المغلق.

فقد عملت الجزيرة على استضافة مثقفين وإعلاميين وناشطين من مختلف التيارات السياسية والفكرية الليبرالية والقومية واليسارية والإسلامية وتناولت أكثر القضايا حساسية في الوطن العربي[2].

ومذ منتصف التسعينيات مثلت التوجهات القطرية وبخاصة في السياستين الخارجية والإعلامية مصدر إزعاج لبعض الحكومات، وكانت بذلك مادة لعنوان تأزم دوري في العلاقات مع هذه الدول وبصورة خاصة المملكة العربية السعودية.

ومع إنطلاق (ثورات الربيع العربي) حاولت الدول العربية تحميل الإعلام وقطر المسؤولية عنها من خلال الأخطاء والسياسات التي قادة إلى الحالة الثورية في المنطقة العربية.

وفيما كانت قطر وقناة الجزيرة تؤديان أكثر أدوارهما الحيوية والمحورية في المنطقة العربية خلال هذه المرحلة (2011)كانت النظم العربية تعيش مرحلة إنكماش ودفاع عن النفس، محاولة تهدئة الأوضاع لكن الأمور لم تلبث أن تغيرت بسرعة، فلقد أخذ توتر العلاقة بين عدد من الدول الخليجية العربية وقطر منحى تصاعديا بلغ دروته عام 2013، وأصبحت السياسات القطرية في تقدير بعض دول مجلس التعاون تشكل مصدر خطر على أمنها ، مما أدى إلى قيام بعض دول مجلس التعاون بقطع علاقاتها

[1]منصور أبوكريم،" **إنعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية**"، (المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الإقتصادية والسياسية، أكتوبر 2017) ، ص ص.3.2.

[2]محمد الرميحي، "مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي"، **السياسة الدولية**، (م.52، ع.218، أكتوبر 2017)، ص ص.95.94.

الديبلوماسية مع دولة قطر واستمر ذلك ثمانية أشهر الى أن ثم التوصل عام 2014 الى إتفاق الرياض بين خادم الحرمين الملك" عبد الله" والشيخ" تميم بن حمد آل ثاني" أمير دولة قطر[1].

يتضمن التوافق على ست قضايا وهي أولا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أوغير مباشر، ثانيا، عدم إيواء أ وتجنيس أي من مواطني المجلس من لهم نشاط يتعارض مع أنظمة دولته إلا في حال موافقتها وعدم دعم الفئات المعرضة لدولهم، ثالثا: عدم دعم الإسلام المعادي رابعا :عدم دعم الإخوان أوأي من المنظمات أوالتنظيمات أوالأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عن طريق العمل الأمني المباشر أوعن طريق محاولة التأثير السياسي خامسا عدم قيام أي من دول مجلس التعاون بتقديم الدعم لأي فئة كانت في اليمن ممن يشكلون خطرا على الدول المجاورة لليمن، سادسا: عدم الإخلال بنهج سياسة دول مجلس التعاون تجاه دعم مصر والإسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها وإيقاف جميع النشاطات الإعلامية الموجهة ضدها في جميع وسائل الإعلام[2].

لكن بعد تولي الملك "سلمان بن عبد العزيز" مقاليد الحكم في السعودية عام 2015 شهدت العلاقات بين الطرفين نوعا من التقارب، وقد توج بزيارة الأمير "تميم بن حمد آل ثاني" إلى الرياض، وتأتي هذه الزيارة في اطار التنسيق والتعاون السعودي القطري في بعض الملفات وخاصة السياسية، وهذا ما لوحظ من خلال مشاركة قطر في عمليات عاصفة الحزم ضد الحوثيين عام2015، وهذا التقارب جاء بعد أن شعرت الدول الخليجية مجتمعة بأن أمنها سيكون عرضة لعدم الإستقرار إذا ما استمرت حالة عدم التوافق الخليجي[3].

تجدد الخلافات:

في الخامس من يونيو2017 صحا القطريون على أمر غير متوقع وهوظهور أسوء خلاف في تاريخ قطر، فقد قادت كل من السعودية والإمارات والبحرين المنتمية غلى منظومة إقليمية وهي مجلس

---

[1]مصطفى عبد العزيز مرسي، "أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعيتها على مجلس التعاون الخليجي"، **شؤون عربية**، (ع.171، خريف 2017) ، ص.38.

[1]مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص.38.

[3]قطر والسعودية، تقارب أكبر على وقع عاصفة الحزم، 2015،أنظر للموقع:

(https:// www.alkhalee jonline.netltaggedltagsl).

التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر بشن حملة إعلامية خاصة(السعودية والإماراتية) على دولة قطر هذا بالإضافة إلى قطع علاقاتها الديبلوماسية وإغلاق المنافد البرية والبحرية والجوية معها، فهذا القرار المثير للجدل قد يزيد من الوضع سوءا في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منطقة الخليج العربي، والعالم العربي الذي يعاني أصلا من تحديات إقتصادية وأمنية وخلل في توازن القوى في المنطقة.

عندما انطلقت الحملة الإعلامية على دولة قطر عام 2017 مثل هذا استئنافا لصراع قديم حول دور قطر ومواقفها وسياساتها الخارجية خاصة بعد الإنقلاب الذي حدث عام 1995، والتي لم تسمح الظروف السابقة بحسمه. ومع هذا فإن قطر التزمت المواقف الموحدة لدول الخليج العربية في أكثر القضايا الإقليمية أهمية خاصة في سوريا واليمن والموقف من إيران والحرب على الإرهاب.

فمع مجيئ الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، إستعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس حيث ثم نشوء تحالف بين ولي عهد أبوظبي وولي العهد السعودي في السعودية لأسباب داخلية وخارجية.

وعادت القيادتان إلى سياساتهما الهجومية، حيث بدأت بالتعبئة ضد قطر من خلال وسائل إعلام غربية وأمريكية، وصولا إلى قمة الرياض التي قدمت مؤشرا على وجودخلافات مكبوتة في العلاقات معها، لعل أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري وبعض دول مجلس التعاون في مقابل ذلك التركيز على الحضور الإماراتي المصري، يأتي هذا قبل اختتام قمة الرياض[1].

ومن خلال هذه التطورات المتسارعة يمكن التساؤل عن الدوافع الحقيقية خلف هذه الخلافات الخليجية؟

– تصطدم السياسة القطرية مع السياسة الإماراتية منذ اندلاع الثورات الشعبية العربية في 2011، سواء لتباين موقف الدولتين من الإتجاه الإسلامي في المنطقة العربية، أولوقوف كل منهما في معسكر مقابل فيما يتعلق بقضايا محددة– فيمكن القول بأن الخلافات القطرية الإماراتية تجلت في أكثر حالاتها في الموقف من الانقلاب العسكري في مصر ضد الرئيس محمد مرسي والموقف من محاولة خليفة حفتر

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، "**أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها**"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو2017)، ص.3.

الذي يرفض الإعتراف بحكومة التوافق المعترف بها دوليا والذي سعى للسيطرة العسكرية على ليبيا، والموقف من التحركات التي تستهدف تقسيم اليمن من جديد[1].

– وجود خلافات حادة بين السعودية وقطر في ظل الحراك العربي خاصة في الحالة التونسية والمصرية، فالموقف السعودي من الحراك في البلدين موقف متحفظ والأقرب للرافض له وهذا ما يعززه موافقة السعودية على استضافة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وأسرته، بينما كان الموقف القطري مساندا وداعما للحراك في كلا البلدين، وهذا الموقف من قبل السعودية وقطر مازال على حاله من التعامل مع الحالة المصرية والتونسية، حيث تساعد وتدعم السعودية خصوم الإخوان المسلمين، بينما قطر تقوم بدعم الإخوان بجميع الوسائل الإقتصادية والإعلامية.

–التطورات في مصر، كبرى البلدان العربية وربما أكثرها أهمية من منظور الأمن العربي الشامل. وشكلت مساعدة الدوحة المعنوية والمادية لتيار الإخوان فضلا عن كون الدوحة ملاذا آمنا لكل المعارضين الإخوان من المصريين، ضغطا استهدف إشاعة عدم الإستقرار في مصر، ومن شأن إستمراره أن يشكل خطرا على الأمن القومي المصري، وبالتالي العربي في مرحلة حرجة من عدم الإستقرار القوى الإقليمي[2].

–تقدير هذه الدول (السعودية– الإمارات–البحرين–مصر)بأن قطر قد أهدرت إستحقاقات إتفاقية الرياض، إذ تبين لها أن دور قطر في الملف اليمني كان دورا مزدوجا لمصلحة الأطراف المعادية لتحالف "عاصفة الحزم" مما أدى الى إنهاء مهمة قطر في هذا التحالف، لاسيما وأنها كانت قد أبرمت وثيقة تعاون دفاعي مع إيران فبراير 2010 ثم تحولت إلى إطار "تعاون عسكري" في2015، أما بالنسبة للبند السادس المتعلق بمصر فلم يتغير السلوك القطري الرمي الى إنهاك واستنزاف قدرات القاهرة كحليف إستراتيجي لدول مجلس التعاون ومحاولة إعاقتها إقليميا في مقاومة الإرهاب، إلى جانب الأضرار بالنظام المصري بسب موقفه من تنظيم الإخوان المسلين الذي أدرجته الدول المقاطعة لها على قائمة الإرهاب على

[1]مركز الجزيرة للدراسات،" **الخليج: أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة**"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 7 يونيو2017)، ص.5.

[2]محمد الرميحي، مرجع سابق، ص.96.

عكس دولة قطر التي أحسنت الضيافة وقدمت الدعم السياسي والمالي والإعلامي فضلا عن موقفها من تمويل بعض فصائل الجماعات الإرهابية في سورية والعراق واليمن وليبيا[1].

– المساندة السياسية للتيارات الإسلامية المتطرفة، الصاعدة إلى السلطة، بحيث قادت الحكومة القطرية خطة سياسية ، بالتنسيق مع الولايات المتحدة ، لإدارة مسار الحراك الثوري التي شهدته الدول العربية بعد عام2011، وفق أجندة تفسح لها المجال لتكون اللاعب المركزي في الإقليم بهدف مساعدة التيارات الإسلامية على الوصول إلى الحكم، فيما عرف بالحكومات الملتحية، وكذلك مساعدتها على إنجاح تجربتها في إدارة شؤون بلادها[2].

– إحتضان الحركات الإنقلابية: إذ يشير اتجاه في الأدبيات الى أن الدوحة تمثل ساحة الإنطلاق لتمويل حركات إنقلابية ضد عواصم خليجية عدة، ويأتي في مقدمة هذه المنظمات أكاديمية التغيير، وهي مؤسسة مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، تهدف الى إثارة القلاقل الداخلية على نحوما حدث في البحرين[3].

– تقدم قطر إلى واجهة الأحداث، وتحولها إلى الرقم الديبلوماسي الصعب في موازين القوى، وبروز الدوحة كمركز للثقل السياسي العربي الجديد من أجل تبوؤ دور إقليمي والخروج من تحت العباءة السعودية خاصة في ظل التحولات الإستراتيجية في الواقع العربي الراهن .كل هذا التقدم التي تشهده الدوحة ، تبدوالسعودية عاجزة عن مسايرة الطموحات السياسية لجارتها الصغيرة(قطر) التي تمارس أدوارا كانت حكرا على القوى الإقليمية وهذا مالم تتقبله المملكة العربية السعودية خاصة مع تولي الملك "سلمان" السلطة إضافة إلى إنتخاب الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية (دونالد ترامب) الذي تبنى نهجا مغايرا منذ توليه الحكم للإدارة السابقة(براك أوباما).

– تراجع الدخل النفطي سبب ضغوطا على ميزانيات دول الخليج مما جعل بعض الدول تتخذ إجراءات تقشفية.

---

[1]مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص ص.38.39.

[2]محمد عز العرب، " السياسة الخارجية القطرية ودعم الإرهاب"، **السياسة الدولية**، م.52، ع.210، أكتوبر2017) ، ص.66.

[3]محمد عز العرب، المكان نفسه، ص.66.

– كانت أبرز الخطوات تأثيرا في السياسة القطرية الجديدة إنشاء قناة الجزيرة التي تناولت في بعض الأحيان موضوعات وأحداث حرجة للغاية بالنسبة للأنظمة العربية الأخرى، فكانت سياستها الإعلامية وبرامجها النقدية أحد الأسلحة الفاعلة،التي كان يوظفها النظام القطري في حربه الناعمة مع النظام السعودي، مما أضاف جرعة توتر عالية في العلاقات السعودية القطرية[1].

– بيد أن التصعيد بهدف إخضاع قطر لم يكن ممكنا في هذا التوقيت بدون تطورين مهمين: الأول : هوالتقارب الوثيق بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وولي عهد(أبوظبي) محمد بن زايد، وشعور الأول بأن الثاني يمتلك شبكة نفوذ في أمريكا نجحت في تحسين صورة السعودية في مدركات ترامب، وأن ذلك يعزز مكانته في المملكة باعتباره حقق نجاحا في إقناع واشنطن بتبني الأجندة السعودية، أما التطور الثاني :فيتعلق بالدعم المعنوي الذي تلقاه ابن سلمان وابن زايد من زيارة الرئيس ترامب للسعودية الذي يعتقد الاثنان انها –أي الزيارة– مثلت انتصارا لسياستها والعودة إلى سياسة التحالف التقليدية مع الولايات المتحدة وتخلي واشنطن عن أوهام التحول الديموقراطي في الشرق الاوسط[2].

المطلب الثاني: الإستثمار الإقليمي للخلاف الخليجي: الموقف الإيراني نموذجا

يبدوأن الخلاف السعودي القطري منذ ظهوره من الوهلة الأولى ،قد عجل باندفاع المواقف الإقليمية خاصة الطرف الإيراني ،حيث سارعت إيران إلى ابراز مواقفها بقدر ما تبد وفي اختراق منظومة التعاون الخليجي، وسنحاول إبراز الموقف الإيراني في ما يلي .

1– الموقف الإيراني من الخلاف السعودي القطري :

جاءت الخلافات الخليجية بكل تأكيد في صالح السياسة الإيرانية في المنطقة، وصبت في صالح الإستراتيجية الإيرانية الهادفة إلى إضعاف الموقف السعودي في الصراع الإقليمي، لذلك بادرت إيران لفتح مجالها الجوي أمام الطائرات القطرية وتزويد قطر بكل المستلزمات التي أوقفتها الدول الخليجية. فالعلاقات الإيرانية عرفت تقاربا منذ عقود سابقة ، فقد تخللتها بعض التوترات في أوقات متباينة، كقيام الثورة الإيرانية عام 1979، والدعم القطري للتحالف العربي في حرب الخليج1991،فالعلاقة الإيرانية

1محمد عز العرب، المكان نفسه، ص.67.

[2]مركز الجزيرة للدراسات ، مرجع سابق، ص.6.

القطرية كانت مستقرة منذ عهد" الشاه محمد رضا بهلوي"[1]، إلا أن هذا الإستقرار لم يدم وتحول إلى عداء واضح خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية سنة1979 وصولا الى حرب الخليج الأولى، وما لبث أن تحول هذا العداء الى تحالف على إثر الخلاف السعودي القطري في منطقة الخفوس(نزاع حدودي) .

كان لحضور أمير قطر السابق "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى طهران بدعوة من الرئيس الإيراني الأسبق " خاتمي" ، بحيث كانت أول زيارة يقوم بها حاكم دولة خليجية منذ20 عاما، ولكن سبقتها زيارة عام1998 من أجل المشاركة في مؤتمر القمة الإسلامية ومنذ ذلك الحين لم تنقطع زيارة المسؤولين القطريين الى إيران. ففي سنة2007 بلغ التعاون بين البلدين ذروته عندما قامت قطر بتوجيه الدعوة الرسمية إلى الرئيس الإيراني " محمود أحمدي نجاد" لحضور مؤتمر القمة الخليجية الثامنة والعشرين في الدوحة كضيف شرف. هذا مالم تتقبله الدول الخليجية [2].

إنتقدت إيران قرار قطع العلاقات، واعتبرته تعميقا للأزمات في المنطقة .بحيث قال الرئيس الإيراني في إتصال مباشر مع أمير قطر:" إن بلاده تقف مع قطر شعبا وحكومة، وإن المجال الجوي والبري والبحري لإيران سيبقى مفتوحا دائما أمام قطر كدولة شقيقة وجارة. مشددا على أنه إذا كان هناك نزاع بين دولا إقليمية فإن الضغوط والتهديدات والعقوبات ليست هي الطريق الصحيح لحل الخلافات[3].

وينطلق الموقف الإيراني باتجاه دعم قطر من حسابات عدة، أولها تعدد أوجه التعاون مع قطر، فأمنيا وقع البلدان في عام 2016 اتفاقية تتيح للقوات الإيرانية العمل داخل المياه الإقليمية القطرية، في مساعي مطاردة المهربين والإرهاب، كما برز التعاون الأمني من خلال إستغلال نفوذ قطر لدى بعض الجماعات السورية المسلحة بما في ذلك جبهة النصرة لإطلاق صراح 30 جنديا إيرانيا كانوا قيد الإعتقال لدى قوات المعارضة السورية [4].

---

[1]منصور أبوكريم،" **الموقف الدولي والإقليمي من الأزّمة الخليجية**ط1،(فلسطين: مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2017)، ص.5 .

2علي الجمال ونسرين الصباحي،" **الدور الإيراني في الأزمة الخليجية**"،(القاهرة: المركز المصري للدراسات الإستراتيجية، 2017)، أنظر للموقع:(https.//goo.gl/rFsm2w)

[3]طلال عتريسي،" الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية الخليجية "، **شؤون عربية** ،(ع 171، خريف 2017)، ص. 5 .

[4]كريم سعيد،" **أزمة قطر واحتمالات تغيير التحالفات الإقليمية**"، السياسة الدولية، أنظر للموقع: (http://www.siyassa.Org.eglNewsl12106.aspx)

وكان من الواضح منذ بداية الخلافات، أن طهران أخذت موقفا مؤيدا لقطر ومناهضا لإجراءات الحصار والقطيعة معها، بالرغم من أن الدوحة تبنت سياسات تتناقض والسياسات الإيرانية في سوريا، كما سبق أن سحبت سفيرها من طهران تضامنا مع السعودية عندما قطعت هذه الأخيرة علاقاتها مع إيران في مطلع 2016، وليس ثمة شك في أن انحياز إيران لقطر نابع من طبيعة المواجهة السعودية الإيرانية، وخشية إيران من سيطرة سعودية خليجية إن استطاعت الرياض فرض شروطها على الدوحة [1].

وعلى الرغم من المواقف التي إتخذتها طهران من الخلاف من تقديم المعونات ، إلا أن الخطاب الإيراني حافظ على ديبلوماسيته المعتادة فبقي في موضع المترقب والدعوة إلى حلول سياسية ورفضها للعقوبات، كما إعتبر بعض المسؤولين أن على إيران الحذر في مقاربة هذه الخلافات التي لم تكن لتحصل ضد قطر لولا مباركة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اعتبر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي "علاء الدين بر وجردي" أن التوترات الأخيرة بين الدول العربية ناجمة عن التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة[2].

علق وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" في تغريده له قائلا: " الجيران دائمون ولا يمكن تغيير الجغرافيا، الإكراه ليس حلا أبدا، الحوار أمر حتمي[3]. "

كما إعتبر ظريف على هامش منتدى السلام في عهد جديد من الجغرافيا السياسية في أوسلو، أن الوضع في منطقة الخليج يصعب التنبؤ بتطوراته ، نحن لسنا بحاجة الى إصطدام جديد. وفي مقابلة له مع القناة الإيرانية الناطقة بالإنجليزية " برس تي في" حذر ظريف من تزايد التوترات التي يمكن أ ن تؤدي إلى كارثة على حد تعبيره[4].

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات،"**أثر أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية**"،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات،19 سبتمبر 2017)، ص ص.6.5 .

[2] طلال عتيرسي، مرجع سابق، ص. 51.

[3] هيفاء زعيتر،" **إيران والأزمة الخليجية :من المستفيد وماهي السيناريوهات المطروحة؟**"، موقع رصيف 22 ،أنظر للموقع:
(https://raseef22.com)

[4] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص.52 .

من جهة أخرى قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، إن تسوية الخلافات بين الدول الإقليمية يتم عبر الطرق السلمية والحوار الشفاف لا غير، وتابع أن طهران تعرب عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة في علاقات بعض دول جوارها الجنوبية وتأمل في تسويتها [1].

فالحكومة الإيرانية لا تريد التورط في النزاع الخليجي، على الرغم من أن هذا الخلاف يصب في مصلحتها، إذ يجعلها بعيدة عن الإستهداف والتحريض. وهي مستعدة للإنحياز الكلي إلى قطر، وتشجع على الوساطة لحل الخلافات، وتخشى أن تنزلق الأمور إلى المواجهة العسكرية، كما أن الدوحة بالمقابل لا تريد أن تبدوا وكأنها قد أصبحت في المحور الإيراني فهي لاتزال حريصة على عدم إغضاب المملكة العربية السعودية وهي تحاول تجاوز الخلافات بالإعتماد على كل من تركيا وباكستان [2].

فطهران تسعى إلى توسيع نفوذها داخل الدوائر الجغرافية التي تمثل عمقا استراتيجيا للخليج، ومنها سوريا واليمن والعراق، وبذلك تقوم إيران بدعم الموقف القطري رغبة منها بأن يطول أمد الخلاف داخل الجبهة الخليجية.

وعلى صعيد ذي شأن، يمثل الإنخراط الإيراني في الخلافات القطرية فرصة مواتية لطهران لترميم العلاقة مع حركة "حماس" بعد أن دخلت العلاقة مرحلة الفتور منذعام2011، ووقعت الحركة وطهران إتفاقا مبدئيا يقضي باستئناف الدعم الإيراني للحركة، فضلا عن عودة العلاقة وتطويرها[3].

وفي نظرة سريعة على خارطة العلاقات الخليجية الإيرانية يلاحظ أن علاقة قطر مع إيران لم تكن أفضل من العلاقات التي تربط العديد من دول مجلس التعاون الخليجي مع طهران، فبعيدا عن سلطة عمان التي تمتلك علاقات قوية مع طهران سواء على المستوى السياسي أ والاقتصادي، بالإضافة الى الامارات التي تعتبر شريكا تجاريا لإيران.

فالخلافات تصب في صالح إيران التي تدير سياستها الخارجية بعقلانية وصبر، فقد أصبحت هي المستفيدة الأكبر من هذا الصراع القطري الخليجي على أكثر من صعيد، فمن ناحية أولى سوف يؤدي

---

[1] "**طهران تعلن عن موافقتها المبدئية بخصوص الأزمة الخليجية القطرية**"، موقع روسيا اليوم، فأنظر للموقع: (*https://arabic.rt.com*)

[2] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص. 52 .

[3] كريم سعيد، مرجع سابق،ص.3.

مساندتها للموقف القطري ومحاولات فك الحصار والمقاطعة عنها ، في تصليب الموقف القطري و بالتالي ضعف البناء السياسي لمجلس التعاون الخليجي ، ومن ناحية ثانية فإن هذا الصراع القطري الخليجي وفي القلب منه السعودية سوف يؤدي إلى ضعف الموقف القطري وربما السعودي في تمويل ودعم المجموعات المسلحة على الساحة السورية التي هي القلب في المعركة المقاومة الممتد من طهران وسوريا إلى حزب الله في لبنان[1].

خلاصة الموقف الإيراني من الخلافات الخليجية، حاولت إيران الظهور بمظهر الحياد، وعدم التدخل بشكل مباشر ومراقبة الأوضاع عن قرب، ولكن في نفس الوقت قدمت الدعم لقطر عبر فتح مجالها الجوي وتقديم مساعدات لسد العجز الناتج عن المقاطعة العربية، فالخلافات الخليجية خدمت الإستراتيجية الإيرانية بإضعاف الموقف العربي أمام التمدد الإيراني في المنطقة، عبر الدخول في صراعات جانبية، وبالتالي تعتبر إيران المستفيد الأول من االخلافات الخليجية، خاصة في ظل بروز تحالف جديد يظم تركيا، قطر، إيران .

المطلب الثالث: الإستغلال الدولي للخلاف الخليجي: أمريكا نموذجا

منذ بداية الخلافات الخليجية بين قطر وحلفائها من جهة، والدول الداعمة لمكافحة الإرهاب من جهة أخرى، اتسم الموقف الأمريكي بالتناقض الواضح، بين أركان الرئيس "دونالد ترامب" الذي عرفت إدارته عدة مؤشرات على وجود تباين في المواقف الأمريكية من الخلافات الخليجية، بحيث ظهر موقف عبر عنه الرئيس ترامب الذي اتهم قطر صراحة بتمويل الإرهاب، بيمنا وزارتي الخارجية والدفاع فكان موقفهما مخالفا بل الأكثر من ذلك حاولت وزارة الخارجية في بداية الخلاف النأي بالنفس عن الوقوف مع أحد أطراف الخلاف والبحث عن مخارج لحلها.

جاءت ردة الفعل الأولية من حصار قطر من وزير الخارجية الأمريكي السابق "ريكس تي ليرسون" الذي طالب بضرورة حل الخلاف بالطرق السلمية، لكن الموقف الأمريكي عرف بعد ذلك حالة من الغموض والتضارب بعد أن قام " ترامب" بنشر تغريده على حسابه يتبنى فيها موقفه الداعم للدول المحاصرة، وأكد ما حصل هـ وأحد ثمار زيارته المنطقة في إشارة الى قمة الرياض التي طالب من

[1] فاروق عبد الخالق ، "**مستقبل الأزّمة القطرية الخليجية(2-3)**"، موقع اليوم الجديد،أنظر للموقع: (http//www.elyomnew.comlarticles/70425)

خلالها ببذل المزيد من الجهود لمواجهة ما أسماه "بالإرهاب الإسلامي " بكل أشكاله، مشيراإلى حركة حماس وتنظيم القاعدة ، وقد إمتد التناقض في الموقف الأمريكي ليشمل البنتاغون الذي أشاد بالجهود التي تبدلها دولة قطر في محاربة تمويل الإرهاب، هذا وقد أعلن ترامب في مؤتمر الرياض أن قطر حليف إستراتيجي في مكافحة الإرهاب[1].

كما أكدت تصريحات ترامب على وجود إنقسام عميق في إدارته بين تيار وزارة الخارجية والدفاع ، والذي يحرص على الحفاض على التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد" التنظيمات الإرهابية" والتي تعد قطر فيه شريكا إستراتيجيا لها وبين تيار يرى كل ما هوإسلامي إرهابي[2].

تناقض الموقف الأمريكي من الخلاف ظهر بين وزارة الخارجية التي دعت إلى تخفيض العقوبات على الدوحة وعدم التصعيد، والبيت الابيض، حيث اتهم " ترامب" قطر بدعم وتمويل الإرهاب قائلا: إن " الوقت حان" لتوقف الإمارة الغنية عن ذلك" ، كما أن وزارة الدفاع الأمريكية قامت بعد تصريحات ترامب بإجراء تمارين عسكرية مشتركة مع القوات القطرية وتوقيع عقود معها لبيعها طائرات مقاتلة[3].

ومع تعقد المشهد في المنطقة بعد فشل الوسطة الكويتية، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الدخول على خط الوساطة كطرف دولي يمتلك علاقات جيدة مع جميع الأطراف، بحيث قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " ريكس تير لرسون" ببذل جهود وساطته في االخلافات الخليجية بزيارته الكويت الذي إجتمع مع أميرها، ثم إجتمع مع الأمير القطري تميم بن خليفة، ثم التقى بالرياض الملك سلمان .حيث إنصبت جهود الوساطة الأمريكية على البحث عن حلول وسط للخروج من الخلافات ، تراعي السيادة القطرية، والمطالب العربية من جانب، وتضمن المصالح الأمريكية من جانب آخر، باعتبار أطراف الخلاف هم حلفاء للولايات المتحدة، لكن كل هذه الجهود المبذولة باءت بالفشل.

يمكن إستخلاص بأن الموقف الأمريكي من الخلافات الخليجية متسم بالتناقض الواضح بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية من جانب، والإنتهازية من جانب آخر ، فبينما حاول

---

[1] ا"**الأزمة الخليجية: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب المواقف الأمريكية**"، موقع عرب48، نقلا عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،أنظر للموقع: (https://goo.gL/RgTNS8)

[2] الأزمة الخليجية: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب المواقف الأمريكية، مرجع سابق.

[3] "**أزمة قطر مرهونة بوحدة الموقف الأمريكي تجاه الخليج**"، جريدة المصري اليوم، (القاهرة)، أنظر للموقع: (*www.almasryalyoum.com/news/details/1161138*)

الرئيس دونالد ترامب إرضاء السعودية ودول الخليج بعد المكاسب الإقتصادية الكبيرة التي حققها خلال زيارته الرياض، سعت وزارة الخارجية والدفاع على التمسك بالتحالف الإستراتيجي مع قطر، كل هذا أدى إلى فشل الوساطة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي.

خلاصة الفصل

الخلافات الخليجية–الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فمن المعروف أن هنالك العديد من الإختلافات في وجهات النظر؛ تؤدّي أحيانًا إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هوالحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى .ومن المعروف –أيضًا –أن بعض هذه الخلافات يبقى سريًّا؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج؛ رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلَّق بعضها بخلافات حدودية ، وإختلافات بين الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب إختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدَّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوَّرت أحيانًا إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام2002

إلاَّ أن الخلاف الأخير بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ومصر من جهة ودولة قطر من جهة أخرى يُعَدُّ من أهمِّ الخلافات التي تشهدها منطقة الخليج العربي لاسيما مع إمتدادها وتدخل أطراف إقليمية ودولية فيها .أما عن نتائج الهجمة ومداها على قطر مرتبطة بنهاية المطاف بالموقف الأميركي .ومع أنه من الصعوبة تصور قيام دول الخليج الثلاث، إضافة إلى مصر، بالإقدام على قطع العلاقات مع قطر وعزلها من دون تشاور أوتنسيق مع الولايات المتحدة، وفي الأخير يمكن القول بأن إستمرار هذه اللخلافات ليس في مصلحة مجلس التعاون الخليجي. بل هي في صالح أطراف أخرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث:

راهن القطيعة السعودية القطرية و مستقبل مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: الخلاف السعودي القطري الراهن وهشاشة التعاون الخليجي

المبحث الثاني: مستقبل التعاون الخليجي في ظل تداعيات الخلاف الراهن

أفضى الخلاف الأخير بين السعودية وقطر ؛كدولتين محوريتين في مجلس التعاون الخليجي إلى قطيعة دبلوماسية ،وتأزم بالغ التعقيد في علاقاتهما تجاه بعضهما البعض ،إذ لم تشهد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي أخطرالخلافات كهذه منذ إنشائه عام م1981، بعد إعلان ثلاث من دول المجلس هي السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر والحكومة الليبية قطع علاقاتها مع قطر. وأتت هذه الخلافات في البداية بشكل مفاجئ بعد زيارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب للسعودية، ولقائه القادة العرب في قمة الرياض بحر العام 2017 ، وما أسفرت عنه هذه الزيارة من توجهات عامة في المنطقة تباعا للرؤية الأمريكية التي توافقت مع بعض دول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هي السعودية ، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، فين حين عارضت قطر إنتهاج الرؤية الخليجية الأمريكية في إطار مجلس التعاون الخليجي وما عرفت بصفقة القرن . الأمر الذي عكر صفو العلاقات السعودية القطرية خصوصا والخليجية الخليجية عموما ،كما كشف عن إنكشاف سياسي واضح وهشاشة في البنية المؤسساتية لمنظومة التعاون الخليجي ، ومن ثم يطرح ملابسات وإحتمالات متباينة بخصوص مستقبل التعاون الخليجي .في هذا الفصل سوف نتطرق إلى راهن القطيعة في العلاقات السعودية القطرية وكذا مسألة الهيمنة السعودية على مجلس التعاون الخليجي كون السعودية القطب العضو المؤثر في المدخلات والمخرجات السياسية لمجلس التعاون الخليجي .بالإضافة إلى التعرض إلى سيناريوهات تتعلق بمستقبل العلاقات بينهما ومستقبل التعاون الخليجي ككيان تجلى منذ أكثر من أربعين سنة .

المبحث الأول: الخلاف السعودي القطري الراهن وهشاشة التعاون الخليجي

تطور الخلاف السعودي القطري الراهن إلى حالة من القطيعة حيث عرفت مستويات التعاون عدة تعثرات بسبب هذا الخلاف ، ومن ثم إنعكس هذا الخلاف بصورة القطيعة الخليجية القطرية ومنها السعودية القطرية إلى هشاشة و تراجع في مسارات التعاون. ما يطرح تساؤلات عديدة و سيناريوهات ربما السبب في ذلك يعود إلى إختلاف في مصالح الدول الأعضاء حول العديد من القضايا الإقليمية مما أثر سلبا على أداء المجلس، بالإضافة إلى الهيمنة السياسية السعودية على مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: تأثير القطيعة الخليجية على أداء مجلس التعاون الخليجي

يجمع شعوب دول مجلس التعاون الخليجي أصول واحدة ، حيث تجمعهم روابط مشتركة كالدين و اللّغة و العادات بالإضافة إلى الموقع الجغرافي و الملكية كنظام للحكم كل هذه المقومات ساعدت الدول الخليجية على تأسيس مجلس التعاون الخليجي هدفه الأساسي هو الحفاض على أمن و إستقرار دوله، و بالرغم من إجتماع هذه الدول على منظومة واحدة لم يمنع من حدوث خلافات بين أعضائه ، حيث كان آخرها الخلاف السعودي القطري. فمن خلال تتبع مسيرة الخلاف يمكن التساؤل عن تأثير الخلاف الراهن على الحفاض تماسك المجلس؟.

لم يكن الخلاف الخليجي، مع دولة قطر خاصة في شقه السياسي جديداً، فهو يعود إلى الفترة التي كان يحكم خلالها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تنازل عن الحكم في 24 يونيو (حزيران) 2013. في تلك الفترة كان الخلاف يدور أساساً حول قضايا تفردت بها الدوحة كالعلاقات مع إيران، والموقف من الصراعات خاصة حرب لبنان وغزة. أما على الصعيد الداخلي الخليجي طالما واجهت الدوحة إنتقادات بسبب ما أعتبر تغطية إعلامية متحيزة من قبل قناة «الجزيرة» التي طالما تتناول شؤوناً خليجية، وسعودية على نحو الخصوص[1].

[1] ميرزا الخويلدي،" محطات الخلاف الخليجي الخليجي القطري مع بروز التطورات الإقليمية"، **جريدة العرب الدولية**، (العدد13138،الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2014).

ويبدو أن القادة الخليجيين إستشعروا في ذلك الوقت (أحداث الربيع العربي) خطر تمدد ما يُعرف بالدولة الإسلامية في كلٍ من سوريا والعراق شمالًا، وكذلك التوتر الذي كان يشهده اليمن جنوبًا، والذي أدّى لاحقًا إلى سقوط العاصمة صنعاء بيد جماعة الحوثي والمواليين للرئيس اعلي عبدالله صالح، وآثروا أن يرجحوا ما تقتاضيه الحكمة ومصلحة دولهم، وبالتالي فقد قرروا أن يضعوا الخلافات جانبًا لا سيما بعد أن تعهدت الدوحة بتنفيذ التزاماتٍ كانت قد وقعّت عليها –فيما عُرف بوثيقة الرياض– في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 بحضور كل من العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح1.لاكن عدم إلتزام الدوحة بتنفيذ تلك الالتزامات سبّبَ في عودة الخلافات.

إن الخلافات الخليجية–الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فمن المعروف أن هنالك العديد من الإختلافات في وجهات النظر؛ تؤدِّي أحيانًا إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى. حيث أن الخلافات بعضها يتعلَّق بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وهذا ما فعلته بعض الدول الخليجية عندما قامت بسحب سفراءها من قطر عام 22014 . وذلك على خلفية اتهام تلك الدول لقطر بتدخلها بشؤونها الداخلية من خلال إحتضانها لجماعة الإخوان المسلمين التي تعمل على زعزعة الأمن في دول الجوار، وكذلك بتحريضها من خلال منصاتٍ إعلامية عديدة وعلى رأسها شبكة الجزيرة الإعلامية .

أما عن الخلاف السعودي القطري لا شك أنّ واحداً من أسباب هذا الخلاف هو عدم قبول قطر لزعامة المملكة العربية السعودية لمجلس التعاون الخليجي، حيث دأبت قطر منذ فترة طويلة، تمتدّ حوالى عقد ونصف العقد، على رفض سعي السعودية لأن تكون «الأخ الأكبر» في أسرة مجلس

1جمال عبد الله، "**الأزمة القطرية الخليجية إلى أين؟**"،أنظر للموقع:(http://www.sharqforum.org/2017/06/16/)

2 إسلام خالد حسن، "**الخلافات الخليجية الخليجية: الأسباب القضايا و أليات الحل**"، أنظر للموقع:(http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114125342702598.html)

التعاون الخليجي، لكن ليس هذا هو السبب الوحيد الذي يفسّر نشوب هذا الخلاف واستمراره طيلة هذه الفترة، مع استثناء محدود لتحسّن العلاقات بين البلدين، بعد تسلّم الملك سلمان سدة المسؤولية في المملكة العربية السعودية1.

تعيش قطر منذ إستقلالها عن الإنتداب البريطاني أزمات دبلوماسية متكررة مع السعودية. ويظل أبرز الصراعات التاريخية بين البلدين أزمة ترسيم الحدود سنة 1992. وهي الأزمة التي أظهرت خلافات بينهما ترتب عليها مقاطعة قطر لمجلس التعاون الخليجي.

ومنذ إستيلاء الأمير السابق حمد بن خليفة على الحكم، إثر إنقلابه على والده، تعززت رغبة قطر في البروز دوليا. لكن الرياض تساند قبيلة آل مرة المعارضة للحكم في قطر، والتي إتهمتها الدوحة بمحاولة الانقلاب في 19962.

سبب آخر للخلاف راجع إلى خلاف بين مشروعين إسلاميين وسعي كلّ من قطر والسعودية لتزعّم مشروع منافس للمشروع الآخر. قطر تدعم المشروع الإسلامي الذي تسعى إليه وتعمل من أجله جماعة الإخوان المسلمين، وباتت قطر على قناعة أكبر بواقعية هذا المشروع وقدرته على التحقق في ضوء وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى سدة الحكم، وتنامي نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في أقطار عربية عديدة، منها الأردن والمغرب وتونس، وبالتالي باتت الدوحة على قناعة بأنّ لديها نفوذاً سياسياً وجماهيرياً يفوق ما لدى المملكة العربية السعودية ومن حقها أن تتزعّم المشروع الإسلامي3. هذا على خلاف المملكة العربية السعودية التي تعتبر نفسها مخولة أكثر من قطر لتزعّم المشاريع الإسلامية لأنها عددياً هي أكبر من قطر ولأنها تحتضن الكعبة المشرّفة والمدينة المنورة، وبالتالي تحوز على مزايا لا تتوفر لقطر.

ويمتد الخلاف بين البلدين الجارين إلى المجال الإعلامي. حيث كانت قطر السباقة إلى تأسيس وسيلة إعلام دولية هي "الجزيرة"، قبل أن تتبعها السعودية بقناة "العربية" التي تبث من دبي.

---

[1] العبد الله حميدي، "**الخلاف السعودي القطري لماذا؟**"،أنظر للموقع:(http://katehon.com/ar/article/lkhlf-lswdy-lqtry-lmdh)

[2] محمد الخضيري، "**أزمة الخليج تاريخ حافل بالنزاعات بين السعودية و قطر**"،أنظر للموقع: (http://www.france24.com/ar/20170607)

[3] العبد الله حميدي، مرجع سابق.

وقد أثارت "الجزيرة" غضب السعودية أكثر من مرة، بتطرقها لمواضيع تخص الشأن السعودي الداخلي. وسحبت السعودية سفيرها من الدوحة سنة 2002 إحتجاجا على أحد برامجها.

ويتبادل البلدان الإتهامات من خلال القنوات التلفزيونية. وبثت قناة "العربية" العديد من الأخبار "المزعجة" عن قطر، فيما يركز الإعلام السعودي على إنتقاد العلاقات القطرية–الإسرائيلية و الإيرانية1.

وهناك سبب آخر للخلاف لأنّ لدى قطر مصالح مشتركة مع إيران، حيث تمّ بشكل مشترك استثمار حقول النفط والغاز في المياه القريبة من حدود البلدين، ناهيك عن أنّ قطر لا تؤمن بأنّ سياسة العداء المطلق لإيران ذات جدوى فعلية، لأنها تستنزف طاقات دول المنطقة، وتتحوّل إلى خطر يهدّد أمنها ووجودها2.

أما عن الخلاف الراهن فقد توقفت أي لقاءات أو إجتماعات دورية بين اللجان المختلفة و العاملة في إطار مجلس التعاون، بل و تجمد فعليا خاصة جهاز الأمانة العامة للمجلس، و أرجأت كل الإجتماعات المخطط لها، و حتى اللقاءات في الإطار الفني و بعبارة أخرى إصابته بشلل، ودخل هذا الأخير في حالة بيات، ليس فقط على مستوى العلاقة بين الدوحة و بقية الأعضاء، ولكن البيات طال كل اللقاءات الجماعية، فلا تستطيع الدول الخليجية أن تعقد أي إجتماعاتها دون قطر حتى اليوم، ولا هي قادره على عقدها بحضور قطر بسبب المقاطعة3.

ولقد تباينت بعض المواقف بخصوص صمود المجلس أمام هذا الخلاف، مثلما صمد من قبل أمام خلافات أكثر شدة، فالبعض الآخر يرى بأن هذا الخلاف من أعقد الخلافات داخل البيت الخليجي، بحيث و لدت عدم الثقة بين أعضائه، و هو ما يتناقض مع الأهداف الأساسية لمجلس التعاون، و مقدمتها دعم مقومات أمنهم و بالتالي فهذا الخلاف له تداعيات سلبية على العمل الجماعي الحالي و حتى المستقبلي4.

---

[1] إسلام خالد حسن، مرجع سابق.

[2] محمد الخضيري، مرجع سابق.

[3] حمد الرميحي، مرجع سابق، ص..92.

[4] مصطفى عبدالعزيز مرسي، مرجع سابق، ص ص. 42. 43.

فقد وجَّه الخلاف السعودي القطري الحالي ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك. وبغضِّ النظر عن آفاق حل تلك الخلاف، من المنطقي الإستنتاج أن قطر من الآن فصاعدًا، لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولًا حليفة، بل جيرانًا يُشكِّلون تهديدًا لأمنها الوطني. ومن المؤكد أن مثل هذه الإعتبارات لن تغيب أبدًا عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان.

وتمثلت أكبر الأضرار التي لحقت بمجلس التعاون الخليجي جراء حصار ثلاث دول خليجية بالإضافة إلى مصر لقطر منذ الخامس من يونيو/حزيران الماضي، في تعطّل 5 مشروعات مشتركة وهي: الإتحاد الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة، والبنك المركزي والعملة الموحدة، وإنشاء السكك الحديدية، والربط الكهربائي.

ومن المرتقب أن يتواصل تآكل التجارة البينية بين دول الخليج الست في ظل توقف التجارة بين قطر من ناحية وكل من السعودية والإمارات والبحرين من ناحية أخرى.

فمن المتوقع أن تؤثِّر الخلافات الخليجية سلبًا على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن دول الحصار. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي في الأصل متدنية وتبلغ أقل من 10 في المئة، هذا بالإضافة إلى فشل مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام 2010 ويبدو أن الخلافات الراهنة ستضيف مزيدًا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة.[1]

ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شكٍّ، ومن المرجح أيضًا أن تثير الخلافات الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. وهنا، يمكن القول: إن دولة مثل قطر (في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى

[1] ناصر التميمي، مرجع سابق.

الكويت وسلطنة عُمان، من المتوقع أن تصبح أكثر تحفظًا أو تدقيقًا تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي1.

أما عن الأهداف الأساسية لحصار قطر هو تسوية الكثير من الملفات و القضايا التي تقف قطر من خلال إعلامها و سياستها عائقا كبيرا في تسويتها و على رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية و التي تمثل الدوحة من أبر الحاضنين لحركات المقاومة الفلسطينية خاصة حركة حماس بالإضافة إلى كشف المجازر المرتكبة فيها وذلك من خلال قناة الجزيرة 2.

ومن أهداف حصار قطر، صرف الترتيبات التي تجري في اليمن و ليبيا من محاولة تقسيمهما.

وأيضا الملف العراقي وذلك من خلال مخطط تدميرها و استهداف الجماعة السنية.

أما في سوريا فقد أصبح من الواضح أن هناك تواطئا كبيرا لتقسيمها بعد تدميرها، فمن خلال التأمل في عمق الأزمة نجد أن الخريطة متشابكة وأن قطر كانت العائق أمام الكثير من الترتيبات و بذلك قرروا حصارها3.

و بالرغم من أن الأسر الحاكمة في دول الخليج قد صمدت في فترات صعبة، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتجاوزت مطبات سياسية كبرى، و أنها تتصف بالمرونة في التعامل مع الخلافات و التكيف السريع، فإن المناخ الحالي يمثل تحديا غير مسبوق و إختبار للقوة غير مؤكد النتائج يفاقم من هذا المأزق الدخول الجزئي لبعض القوى الإقليمية على خط الخلاف، و مسارات إدارتها، مما يدفع باتجاه تعقيدها أكثر مما يدفع باتجاه حلها، و الاخطر من ذلك أنه يدفع باتجاه تفكيك توحد المنظومة الخليجية[4].

---

[1] منصور أبو كريم ، "**إنعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية و المنطقة العربية** " أنظر للموقع:((https://democraticac.de/?p=50091

[2] أحمد منصور، "**من أهداف حصار قطر**"، أنظر للموقع: www.al-watan.com/news-details/id/82493))15/06/2018

[3] أحمد منصور،مرجع سابق.

[4] حمد الرميحي ، مرجع سابق، ص ص .96 .97.

من خلال التعقيدات و التجاذبات بين طرفي الخلاف و بخاصة السعودي القطري أفرز إنعكاسات عدة لم تخدم الطرفين بصفة خاصة، و مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة.

المطلب الثاني: الهيمنة السياسية السعودية على مجلس التعاون الخليجي

طبيعة الصراع السعودي القطري تأتي من منطلقات السعي للهيمنة، فالسعودية كانت ولا زالت غير مستعدة أن تتقاسم الريادة والدور الرئيس في مجلس التعاون الخليجي، وكوكيل معتمد للمنطقة إقليمياً وعربياً في ساحة التوازنات السياسية والاقتصادية العالمية، وهو ما لم تعد ترتضيه الدوحة، خصوصاً وأنها لعقود حكم ما قبل عام ١٩٩٥، كانت إلى حد كبير لاعباً على الهامش في جميع القرارات الإقليمية والعربية، بحيث لم يكن لها أي دور حقيقي في ديناميكية السياسة والاقتصاد الإقليمي والعربي.

إن حالة التهميش التي كانت الدوحة تعيشها كانت بمثابة السند و الدافع الرئيسي لتغيير سلوكاتها الخارجية بعدما رأت بأنها قادرة على لعب دور إقليمي منافس للقوى الإقليمية في منطقة الخليج العربي تجسد هذا بعد الإنقلاب الذي حدث عام 1995 حيث شهدت قطر عدة تحولات في سياساتها الخارجية و أصبحت تمارس أدوارا أكثر إنفتاحا مما كانت عليه مستفيدة من القوة الإقتصادية ، خصوصا بعد البدء بتصديره الغاز بشكل تجاري، حيث أنها وجدت في ذاتها أنها قادرة على لعب دور البديل المناسب لدور الوكيل الجديد للمصالح الغربية في المنطقة، خصوصا مع تحررها من الكثير من المعوقات الفكرية والسياسية التي تعيق تحرك السعودية، والتي كانت لعقود هاجساً غربياً ومانعاً حقيقياً لقيام السعودية بلعب دور الوسيط الحقيقي للقضايا العربية الشائكة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حيث كانت أول دولة خليجية تتبادل التمثيل التجاري مع الكيان الإسرائيلي1.

تعتبر التغيرات التي تشهدها الدوحة بمثابة منافسة بينها و بين المملكة العربية السعودية إذ أن الإجراءات التي إتخدتها الدوحة من خلال منح أراضيها للقوات الأمريكية كقاعدة عسكرية لحرب إسقاط النظام في العراق إلى قيامها بدور الوسيط العربي والإسلامي عبر إحتضان معاهدة الصلح بين حركتي حماس وفتح الفلسطينيتين بعد أن فشلت اتفاقية مكة قبلها ببعض أشهر، وهو الدور الذي أظهر

[1] ياسر الغسلان ، "**قطر و السعودية. .صراع الهيمنة**"، **تاريخ الولوج إلى الموقع 2018/06/15**، أنظر للموقع:(https://arabic.cnn.com)

السعودية باعتبارها عاجزة عن لعب دورها التاريخي كوسيط قادر على الإنجاز في القضايا العربية والإسلامية الملحة، إلى صراع الطرفين في الهيمنة على دول الربيع العربي ابتداء من تونس مرورا بمصر وليبيا واليمن وأخيرا سوريا.

عرفت منطقة الخليج العربي عدة أحداث خاصة بعد تنازل الأب الشيخ حمد بن خليفه للحكم لأبنه تميم، حيث تلخص صراع الهيمنة الحقيقي في مسألة من سيسيطر على مصر باعتبارها الإمتداد العربي والإسلامي للخليج فبدلت الدوحة كل المجهودات الفكرية والسياسية والإقتصادية لمرحلة ما بعد سقوط الرئيس مبارك، عبر دعمها المعلن لجماعة الإخوان المسلمين واحتضانها لأبرز رموزها وحمل لواء التسيس الإسلامي للدول العربية إذ تعتبر هذه الإجراءات من أحد الأسباب الأساسية التي أوصلت الخلاف السعودي الأخير لباب شبه مسدود، خصوصا وأن السعودية منذ الإطاحة بنظام مبارك كانت تسعى لحكم أكثر اعتدالا وانفتاحا باتجاه العالم في مصر، وهو ما دعاها لدعم ثورة السيسي الأخيرة والتي شهدت عودة الدور السعودي الفاعل في الداخل المصري، الأمر الذي أثار حفيظة و غضب الدوحة.

كما نجد في التحولات السريعة للأحداث في اليمن خصوصا مع بروز عملية "عاصفة الحزم"، إذ تعتبر أكثر من مجرد معركة في بلد واحد في شبه الجزيرة العربية، حيث يفهم من ذلك هو عودة المملكة العربية السعودية بقوة على لعب أدوار أكثر فعالية في السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط و التطورات في اليمن، و في هذا الإطار من الممكن أن تستخدمها كمساومة مع إيران حول قضايا إقليمية بما في ذلك سوريا1.

لقد أثار قلق الطرف السعودي الأدوار التي باتت تلعبها جماعة الحوثين في اليمن حيث اعتبرته كأحد المؤشرات على تصاعد طموحات الطرف الإيراني و الحوثي في آن واحد وهكذا وبدلا من أن تنظر السعودية إلى الحوثين على أنهم قوة يمكن تحملها في الشمال، إذ اعتبرتهم أنهم يشكلون تهديدا كبيرا على مصالحها، فعملت من أجل تشكيل تحالف عربي دولي يسعى إلى إستعادة اليمن ومن استعادة

[1] لينا الخطيب، "**الدور السعودي النافذ في الخليج و الشرق الأوسط**"، تاريخ الولوج إلى الموقع 2018/06/15،أنظر للموقع:(carnegie-mec-org/2015/04/01/ar-pup-59558)

نفوذها في منطقة الخليج، وجاء دعم الدول المتحالفة معها و في مقدمتها مصر و باكستان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة لحملتها العسكرية من أجل تعزيز مكانتها1.

بدأ التوتر واضحا بين الرياض والدوحة في مرحلة مبكرة، وشعرت القيادة القطرية بأن ثمة

تحركات سعودية لجهة معاقبة الدوحة ، على ما تعتبره الشقيقة الكبرى تم ردا على تقاليد العلاقة بين دول مجلس التعاون. ولذلك، كان متوقعا أن يفرز التوتر في العلاقات القطرية السعودية شكلا من أشكال الصدام بين البلدين ، حيث وصل الخلاف بينهما على نقطة الخفوس الحدودية في 1992 ، إلى نزاع مسلح أسفر عنه مقتل جنديين قطريين، والذي يأتي بعد أكثر من عام من إندلاع حرب الخليج الثانية2.

وحين قررت قطر الخروج من تحت الوصاية السعودية المفروضة عليها، والتحرر من عقدة شقيقتها الكبرى، واجهت القيادة الحاكمة في قطر تحديات حقيقية، فلم تجد طريقا سهلا تسلكه نحو الإستقلال السياسي والإقتصادي عن السعودية. فقد واجهت الدوحة معارضة سعودية لتنفيذ مشروع نقل الغاز إلى الدول الخليجية، والذي كان دافعا لقطر لإيجاد البدائل عبر مشاريع تصنيع الغاز (الغاز الطبيعي المسيّل)3.

عموما كان يسيطر هاجس التخوف من السيطرة السعودية على قطر، على صنع سياسة قطر الخارجية لفترات دون أن يكون لذلك مبررات على أرض الواقع، وخاصة بعد ترسخ نشوء الدولة، وإن كان من خلافات بين الدولتين في بعض القضايا، إلا أن فكرة الهيمنة السعودية على قطر على نمط ما قام به العراق تجاه الكويت عام 1999 ، تبقى مجرد هاجس ساد في أوساط السلطة الأميرية دون مقترنات تثبت صحة هذا الإدعاء. خصوصا و أن المملكة العربية تعتمد على إستراتيجية النفوذ والتأثير في الدول الأخرى، مستفيدة من ثقلها السياسي والمالي في المنطقة4.

---

[1] لينا الخطيب،مرجع سابق.

[2] طارق النافع، مرجع سابق، ص .83.

[3] Dorsey, Wahhabis vs. Wahhabis: Qatar Challenges Saudi Arabia, P 16.

[4] منذر أحمد زكي شراب،" **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012**"،(رسالة مكملة للحصول على درجة الماجيستير في دراسات الشرق أوسطية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأزهر غزة2014)، ص ص. 60 .61.

هذا الخلاف ليس الأول بين السعودية والإمارات ومصر مع قطر، إلا أنه جرى الإعتقاد في الخلافات السابقة أن التغير في الموقف السياسي من قطر والتوتر معها حدث جراء التغير في القيادة السعودية بعد رحيل الملك عبدا لله، "لكن تبين الآن أن الخلافات عميقة بين دول التعاون الخليجي".

إذ من أهم الأسباب خلف سحب السفراء الخليجيين من الدوحة يرجع إلى حصول السعودية على إثباتات تؤكد لها أن الدوحة تقف خلف التمويل المالي لبعض الجماعات المناهضة للحكم في المملكة في الداخل والخارج، إضافة لدعمها المستمر لتحركات الحوثيين في جنوب المملكة، والتي شنت حرب كرّ وفر مع الجيش السعودي في المناطق الحدودية مع اليمن1.

حرب الهيمنة بين الطرفين إن صح تسميتها بذلك تتلخص في تقديري في أن كل طرف يسعى إلى إضعاف الطرف الآخر سياسيا، فاستمرت من جهة السعودية في موقفها الرافض لمشاركة أحد في عملية تحديد مستقبل المنطقة، ومن جهة أخرى تحول عناد قطر وهجومها الإعلامي إلى التحرك الميداني وهو التحرك الذي لم تكن السعودية مستعدة للتعاطي معه بدبلوماسية وتجاهله رغم كل محاولات التهدئة التي تقوم بها ش بوساطة الكويتية والتي كما يبدو لم تحقق نجاحا.

سحب السفراء الخليجيين من الدوحة لم يكن بالحدث البسيط بل هو سابقة خطيرة على العلاقات الخليجية – الخليجية، خصوصاً وأنه مكون من تحالف يضم نصف أعضاء مجلس التعاون الخليجي مما يؤشر لاحتمال انهيار هذا الكيان الإقليمي الذي لا زال يحاول أن يقدم إضافة حقيقية لشعوبه، وهو تحرك أتى في وقت حساس تمر به المنطقة العربية، بحيث تشهد فيه حالة من تفكك لدوله هذا في ظل تصاعد المد الإيراني الطائفي في المنطقة وتزايد الأحزاب الدينية و بالأخص الإخوان المسلمين.

إن الحديث عن العلاقة السعودية القطرية، بأنها قائمة على عدم الثقة المتبادلة، وإن شهدت بعض الهدوء ، بسبب وجود مصالح مشتركة في الإستقرار و الإستمرار في الإتصال، للتوفيق حول بعض القضايا التي تمس مصالح الطرفين بالمنطقة، إلا أن الخلافات ازدادت حدة بعد عودة المملكة العربية السعودية إلى لعب أدوارها المعتادة كطرف فاعل في منطقة الخليج بصفة خاصة و المنطقة العربية بصفة عامة.

[1] ياسر الغسلان، مرجع سابق.

المطلب الثالث :إنكشاف منظومة التعاون الخليجية في معالجة الخلاف الراهن

مثّل الخلاف الخليجي– الخليجي عموما ، و السعودي القطري خصوصا ، إختبارا حقيقيا لمجلس التعاون الخليجي ، الذي إرتكز منذ نشأته مطلع ثمانينات القرن الماضي على التعاون في المجالات السياسية ، الإقتصادية ، الأمنية ،الثقافية والإجتماعية كما نصت عليه مواد النظام التأسيسي للمجلس. فكان الخلاف الخليجي ؛ السعودي القطري تحديدا خارج إطار المنظومة بعيد القمة الأمريكية الخليجية في الرياض ماي 2017 ، وإنعكاساتها على المخرجات السياسية لمجلس التعاون الخليجي أهم إنشقاق سياسي وإنكشاف أمني له منذ نشأته، خصوصا فشله في إحتواء الخلاف تحت سقف قبته ومن خلال المبادرة الكويتية الرامية لحل الخلاف القائم ،خاصة وأن محيطه الإقليمي المتدهور سياسيا وأمنيا لا يبعث على الإرتياح مطلقا. ويمكن إبراز إنكشاف مجلس التعاون الخليجي في معالجة الخلاف الراهن وتحدياتها الإقليمية في ما يلي :

1- **إنكشاف اقتصادي** : في ظل الخلاف السعودي القطري الراهن لم تشفع الإنجازات في المجالات الإقتصادية و التنموية ،للمجلس التعاوني الخليجي منذ العام1981 في حله، رغم التقدم في إطار تنسيق السياسات بين مختلف دول في المجلس ورغم تحقيقه بعض النجاحات الملحوظة مثل إنشاء إتحاد جمركي في العام 2003، بالإضافة إلى سوق مشتركة في العام 2008. والتي كان من المفترض، أن يتمكن مواطنوه من السفر والعمل في أي دولة عضو، بالإضافة إلى تحرك السلع والخدمات بحرية أكبر عبر الحدود. وقدرته على تكيّفه في التعامل مع التداعيات الإقتصادية الناجمة عن إنخفاض أسعار النفط في الفترة بين العامين 2013 و2015، وما ألحقه من أضرار بميزانيات الحكومات ، مما أدى بأعضاء أعضاء المجلس إلى الموافقة على فرض ضريبة المبيعات، وتُركت

الحرية لكل دولة على حدة بتحديد التفاصيل المرتبطة بالمعدلات والتوقيت[1].وبقي الخلاف السعودي القطري خصوصا والخليجي الخليجي عموما مستدعا بضغوط المصالح الخليجية الوطنية الفردية ،نتج عنه أفشل خطط أخرى أكثر طموحاً، بسبب الخلاف الخليجي وجمود الفكرة السعودية والداعية إلى

[1]العربية سي أن أن ، "**هل يواجه مجلس التعاون الخليجي خطر الإنقسام؟** "، نشرة أخبار الإقتصاد ،(دبي : نشرة الخميس، 07 ديسمبر 2017)،تاريخ الولوج إلى الموقع: 2018.06.05أنظر للموقع:(https://arabic.cnn.com/business/2017/12/07/gulf-cooperation-council-future)

تحويل مجلس التعاون الخليجي، إلى كتلة مماثلة للإتحاد الأوروبي[1]، تجابه الرهانات الإقتصادية، والتحديات السياسية و المنغصات الأمنية بشكل جماعي ، إلا أنه لا زالت غالبية السياسات الخارجية للدول الأعضاء في المجلس تتم بشكل مستقل مانعكس سلبا على منظمة التعاون الخليجي[2] . وبالتالي فإن التعاون الإقتصادي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي وإمكانية تطويره مرتبط أيضا بالإرادة السياسية بين الدول الأعضاء. فرغم أنها تتمتع بسوق خليجية مشتركة وإتحاد جمركي، وطمحت بإحدى المرات لإطلاق عملتها الخاصة –كما أسلفنا–، إلا أن "الكتلة التجارية" التي تضم ست دول عربية وخليجية تتعرض لضغوط هائلة، وقد تجلى ذلك عندما عقد مجلس التعاون الخليجي في الكويت القمة الثامنة و الثلاثين له يوم 05ديسمبر 2017 [3] ،وكانت إحدى أقصر القمم في تاريخه، منذ 37 عاماً من تأسيسه .ولأول مرة في تاريخ قمم المجلس شهدت القمةالـ38 في الكويت غياب الملفات الإقتصادية في مؤشر على مستقبل غامض في مجالات التعاون الإقتصادي بين دول الخليج.، والتي إنتهت بشكل مفاجئ بعدما أُلغي إنعقاد القمة في اليوم الثاني. وكانت المرة الأولى التي يلتقي فيها أعضاء مجلس التعاون الخليجي منذ إندلاع خلافات عميقة في وقت سابق من هذا العام،

عندما فرضت ثلاث دول من أعضائه أي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين حظراً إقتصادياً على قطر[4]

وما دل على الإنكشاف الإقتصادي لمجلس التعاون الخليجي الذي كان يطمح إلى أن يتحول إلى سادس أكبر إقتصادي في العالم[5]، هو تبدد ذاك الطموح عقب حصار قطر، وعدم قدرة ذلك التعاون القتصادي في تبديد الخلافات السياسية وتحجيمها، إذ سجلت راجعا في مستويات التعاون البيني ،الذي أفضى إلى خسائر دول الخليج تكبّد تدول منظومة المجلس التعاوني خسائر باهظة نتيجة الحصار الذي

---

[1]علي فخرو،" تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي" ، **مجلة المستقبل العربي** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 402 ، أوت 2012) ص .23.

[2] علي فخرو المكان نفسه ، ص. 24.

[3] – صحيفة العربي الجديد، "**انطلاق أعمال القمة الخليجية اليوم في ظل استمرار حصار قطر**"، (الكويت : صحيفة العربي الجديد الالكترونية ، الثلاثاء 2018.12.05). تاريخ الولوج 2018.06.02 أنظر للموقع:(https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/5

[4]صحيفة العربي، سابق.

[5] علي فخرو، المرجع سابق ذكره ، ص. 24.

تفرضه على قطر السعودية ونظيراتها الخليجية منذ 2017.06.05، وفشل القمة الخليجية التي عقدت في الكويت ، وتمثلت أكبر الأضرار التي لحقت بمجلس التعاون الخليجي جراء حصار 3 دول خليجية بالإضافة إلى مصر لقطر في تعطّل 5 مشروعات مشتركة وهي[1]: الإتحاد الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة، والبنك المركزي والعملة الموحدة، وإنشاء السكك الحديدية، والربط الكهربائي، فيما تواصلت نزيف فقدان حصة كبيرة من التجارة البينية وخسائر مباشرة طاولت القطاع الخاص الخليجي حيث. و تقدر ما قيمته 50.5 مليار دولا أمريكي قيمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي حسب المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2016، وشكلت صادرات السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى قطر ما نسبتها 83 في المئة، وبإضافة 6 في المئة نسبة صادرات البحرين إلى قطر[2] ،لتشكل بذلك واردات قطر من دول الخليج ما نسبته 89 في المئة من أجمالي صادرات دول المجلس السعودية ، الإمارات و البحرين إلى قطر[3]–

حسب إحصائيات وزارة التخطيط و التنمية القطرية[4] .وقد أضحت مهددة فعلا في ظل الخلاف الخليجي [5]القطري ،سيما منها الخلاف السعودي القطري . إذ تمثل ما قيمته 10.4 مليار دولار أمريكي حجم التجارة البينية بين قطر وباقي دول الأعضاء تراجعت لمصلحة دول غير خليجية بعد توقف التجارة البينية بين كل من قطر و السعودية ،الإمارات والبحيرين[6] .

---

[1] صحيفة العربي الجديد، مرجع سابق ذكره .

[2]المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، "**ملامح الأداءالإقتصادي لدول مجلس تعاون دول الخليج العربية** "،ا(الرياض : ملخص الأداء الإقتصادي، العدد7 ،2017)، أنظر للموقع:
(https://gccstat.org/ar/statistic/surveys/2017)

[3] العربية سكاي نيوز، "**بالأرقام.. التبادل التجاري بين قطر ودول الخليج**"، نشرة الأخبار الإقتصادية "، (أبوظبي:سكاي نيوز عربية، الإثنين 5 جوان 2017 ، الساعة14:08 بتوقيت أبوظبي).

[4]وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء القطرية ،قسم استراتيجية التنمية الوطنية ،2017 أنظر للموقع االرسمي للوزارة
(https://www.mdps.gov.qa/ar/Pages/default.aspx)

[5] العربية سكاي نيوز،المرجع نفسه

[6]أرشيف النجاح الإخباري، "**بالأرقام.. التبادل التجاري بين قطر ودول الخليج**"، تاريخ الولوج للموقع 2018.06.06 (فلسطين : جامعة النجاح الوطنية، مقال نشر بتاريخ 2017.06.05 على الساعة 15.52 على موقع :
(https://nnarchive.najah.edu/news/qtsd/2017/06/05/29168/)

وتعتبر أهم واردات قطر من دول الخليج البضائع المصنعة للمستهلك النهائي، التي تشكل 27 في المئة من إجمالي واردات قطر من دول الخليج، يليها "الأغذية والحيوانات الحية" وتمثل قيمة وارداتها نحو 16 في المئة من الإجمالي تستورد دولة قطر ما نسبته 15 في المئة من المواد الغذائية من السعودية، و 11 في المئة من الإمارات. أما بالنسبة للصادرات، فإن صادرات قطر إلى الدول الخليج تجاوزت 19 مليار عام 2016، ما يمثل 9 في المئة من مجمل صادراتها. وتستحوذ السعودية والإمارات على 65 في المئة من صادرات قطر إلى الدول العربية. وفي الربع الأول من العام المالي تصدرت السعودية الدول المستقبلة للصادرات القطرية غير النفطية بنحو 41 في المئة من إجمالي هذه الصادرات، تبعتها الإمارات بنسبة 32 في المئة، وفقا لوزارة التخطيط التنموي و الاحصاء القطرية [1].

من خلال ما أشرنا ، يمكن فهم أنه قبل الخلاف الخليجي كان ثمة تعاون إقتصادي وتبادل تجاري طموح بين دول مجلس التعاون الخليجي ، غير أن ذلك التعاون تأثر وعرف تراجعا بسبب القطيعة الخليجية القطرية ومنها الخلاف السعودي القطري ، ومن ثم ساد إنكشاف إقتصادي يضاف إليه الانشقاق السياسي و الإنكشاف الأمني لمنظومة التعاون الخليجي ، ما يدل على دور القضايا السياسية و الأمنية وأثرها في البعد الإقتصادي للتعاون الخليجي الخليجي، ومنها السعودي القطري.

2- **إنشقاق سياسي:** يعني قرار السعودية والبحرين والإمارات إلى جانب مصر قطع علاقاتها

مع قطر ، هي أسمى مظاهر الإنشقاق و التصدع في العلاقات الخليجية القطرية ، ومنها السعودية القطرية وتداعياتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي الذي شهد طيلة عقود من الزمن هيمنة سعودية وذلك يعني أن الدولة السعودية سعت قبل سنوات تحضير نفسها للعب دور إقليمي محوري، ومن خلاله أيضا تعرف قطر على حجمها الطبيعي كدولة صغيرة تابعة لها ، كما أن هذا المسعى السعودي أيضا رسالة قوية من السعودية موجهة للأتباع الصغار في الخليج بما فيهم الإمارات العربية أن في الخليج هناك سيد واحد هو السيد السعودي الذي هو في الواقع وكيل للسيد الأمريكي القرار القطيعة مع قطر أثار جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض، وسط تساؤلات عما حدث في الرياض إبان زيارة ترامب لها ولقائه

[1] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية ، مرجع سابق.

بعدد من قادة الدول الإسلامية ،وما تمخض عن هذه القمة من أزمة خليجية تشتت سياسيا من خلال قطع السعودية ودول أخرى خليجية علاقاتها مع قطر [1].

غير أنه ثمة تحليلات متضاربة للأزمة ، فتتراوح التحليلات التي تبحث عن السبب الحقيقي الذي يكمن خلف الخلاف الخليجي، وما جعله ينفجر فجأةً بهذا الشكل العنيف، بين من يقول إنها بسبب الموقف من إيران والإخوان، ومن يقول إن المسألة تتعلّق بالغاز، وبين نظرية الفدية التي يُقال إنها دُفعت لأطراف عراقيّة، وهناك من يقول أن القضية الفلسطينية السبب الحقيقي للخلاف. فهذا يعني ببساطة أنّ لا أحد يعرف ما هو السبب الحقيقي للخلاف، وما هي الخطّة التي تسير عليها الحملة ضد قطر،[2]. ومن المؤكد أن لكل طرف في الخلاف له حججه التي يستند عليها موقفه وفق ما تمليه عليه مصلحته الوطنية .وبالتالي ما الإنشقاق الخليجي إلا نتيجة لتضارب المصالح الوطنية فيما بينها وتعارضها ، وهذا ما أثر سلبا على المصالح المشتركة التي يسعى إلى تحقيقها مجلس التعاون الخليجي ، وبالتالي عجز أطرافه عن حل الخلاف فيما بينهم ما يدل على القصور السياسي و الدبلوماسي مع أول إختبار حقيقي لأعضائه تمثل في الخلاف الخليجي الخليجي.

3- **قصور دبلوماسي** : على أيه حال وبغض النظر عن أسباب الخلاف الخليجي في هذا المدمار ، فإنه وفي ظل وجوده تزامنت معه جهودا كوتية لمحاولة رأب التصدع في العلاقات الخليجية– الخليجية ومنها السعودية القطرية ، غير أن تلك المساعي فشلت أمام فشل قمة الكويت، التي استضافتها دولة الكويتيوم الثلاثاء، 5 ديسمبر 2017،في القمة الدورية الثامنة والثلاثين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان مقررًا أن تستمر أعمال القمة مدة يومين، إلا أنها اختُصِرت في ساعة واحدة فقط؛ بسبب التمثيل المنخفض لبعض الدول الأعضاء. وباستثناء أمير قطر الذي رَأَس وفد بلاده في اجتماعات القمة[3]، غاب زعماء السعودية والإمارات والبحرين؛ ما عُدَّ نكسة كبيرة لجهود الوساطة لحل الخلافات الخليجية التي يبذلها أمير الدولة المضيفة الشيخ صباح الأحمد الصباح. وأصدرت القمة بيانًا تجاهل

---

[1] بلقاسم الشايب،" **ترامب بنهج سياسة فَرِّق تَسُدْ ويعلن دعمه لإجراءات الإمارات والسعودية في عزل الدوحة** " ،(جريدة الجزائر تايمز الالكترونية ،ليوم 06 يونيو 2017) تاريخ الولوج للموقع، 2018.06.06 أنظر للموقع : (http://www.algeriatimes.net/algerianews38415.html)

[2] بلقاسم الشايب، المكان نفسه.

[3] صحيفة العربي الجديد، "**إنطلاق أعمال القمة الخليجية اليوم في ظل استمرار حصار قطر**"، مرجع سابق ذكره ، ص.02.

تمامًا وجود الخلافات الخليجية. وتزامنًا مع انعقاد القمة أعلنت الإمارات والسعودية عن إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق المشترك، تشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والعسكرية بينهما، ويرأسها ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، لكن الفشل في جمع قادة الدول الأعضاء في القمة الثامنة والثلاثين في الكويت، وذهاب السعودية والإمارات باتجاه الإعلان عن إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق المشترك خارج إطار المجلس، وبروز مواقف بحرينية تدعو إلى تعليق عضوية قطر في المجلس؛ لهو دليل قصور المجلس التعاوني في رأب التصدع الداخلي ويجعله محل شك كبير في استمراه في المستقبل . خاصة ومع بداية الأزمة بدأ يتشكل في إطار منظومة مجلس التعاون تمايز واضح بين تكتلين؛ يمثل الأول دول الحصار الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين)، وينتظم في الثاني الدول التي تحاول الحفاظ على استقلالية قرارها ولا سيما قطر وعُمان، بينما تحاول الكويت أن تأخذ مسافة واحدة من الطرفين، وذلك رغم وجود مخاوف تعبر عنها أوساط كويتية من تنامي نزعات الهيمنة لدى الدول الأكبر في المنظومة الخليجية إتجاه الدول الصغرى. ومع أن القمة بدت كأنها عقدت للحيلولة دون إنفراط عقد مجلس التعاون، فإنها أسهمت أكثر في الكشف عن حجم التصدع الذي ضرب المنظومة الخليجية؛ نتيجة أزمة حصار قطر[1].في وقت تشهد المنطقة الخليجية إنكشافا أمنيا لا يبعث على الإرتياح .

-**4الإنكشاف الأمني** : منذ تسعينيات القرن الماضي، ومنظومة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج تقوم على محورين رئيسيين، الأول: إعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على ما يسميه البعض "الأمن المستورد" الذي جسدته الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة بعد حرب تحرير الكويت، وما استتبع تلك الإتفاقيات من إقامة قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة ظلت –وما تزال حتى الآن– عامل ردع رئيسيًّا بالنسبة لدول الخليج في مواجهة إيران. المحور الثاني: الدور الذي كان يقوم به العراق قبل احتلاله في مارس 2003، كموازن إقليمي لإيران في المنطقة[2].

[1] صحيفة العربي الجديد،مرجع سابق .

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر ،" إنكشاف استراتيجي :الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الإتفاق النووي ،"**مجلة السياسة الدولية** "، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية 196، ديسمبر 2013)، ص. 14.

فبعد غياب الموازن الإقليمي التقليدي الذي كان يمثله العراق –سواء على صعيد القدرات التقليدية أو حتى النووية– أصبح الدور الأمريكي في المنطقة يقوم بوظيفتي الردع والموازن الإقليمي في مواجهة إيران. وكان الرهان الخليجي قائمًا على استمرار حالة العداء بين إيران من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، أو في أقصى تقدير توجيه ضربة عسكرية ضد إيران. يدلل على ذلك، أنه منذ احتلال العراق وخروجه من معادلة توازن القوى في المنطقة، أي منذ عقد كامل تقريبًا، لم تُقدِم دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ خطوات توحي باستعدادها للمرحلة التي يتراجع فيها الاهتمام الأمريكي بشئون المنطقة، أو تتبدل فيها أولويات السياسة الأمريكية على النحو الذي بدأت ملامحه تتجسد الآن[1].

فضلا عن ظهور خطر الإرهاب حسب التعريف الأميركي، ومطالبة هذه الدول بإصلاحات جوهرية تضاعف من إجراءات الأمن مع عدم استقرار داخلي[2].ومن ثم فمجلس التعاون الخليجي كأحد التجمعات العربية أنه. وعلى الرغم من إلتقاء مدركات التعاون االخليجي في عديد المجالات ، إلا أنها لم تترجم عمليا كما هو مطلوب، حيث لازال ثمة خلافات لدى أعضاء هذه المنظومة، لعدة إعتبارات أهمها تتعلق باختلاف الرؤى السياسية و الأمنية

الخارجية لكل عضو من الاعضاء تجاه عديد القضايا الإقليمية ، كالقضية الفلسطينية ،قضايا التحولات السياسية في بعض دول العالم العربي وغيرها ، بالإضافة إلى غياب تنسيق سياسي وسياسة خارجية وأمنية مشتركتين لدول المنظمة تجاه القضايا المشار إليها . و التي إنعكست بتداعياتها على المنظومة ككل وأدائها الإقليمي ، والتي تمثل فيها السعودية القطب المهيمن في كافة المجالات لتوفرها على قدر كبير من القوة ومقوماتها السياسية و الإقتصادية و العسكرية مقارنة بالدول الأعضاء على الأقل . كما أن الإنكشاف الإقتصادي لمجلس التعاون الخليجي الذي كان يطمح إلى أن يتحول إلى سادس أكبر إقتصادي في العالم، هو تبدد ذاك الطموح عقب حصار قطر، وعدم قدرة ذلك التعاون الإقتصادي في تبديد الخلافات السياسية وتحجيمها وفق ما تقتاضيه المصلحة المشتركة لأعضاء المنظومة الخليجية .

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر، المكان نفسه ، ص. 15.

[2] محمد عارف نصر ،"المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي"، **السياسة الدولية**، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 186، أكتوبر 2011)، ص. 62.

في خلاصة هذا المبحث يمكن إعتبار أنتطور الخلاف السعودي القطري الراهن إلى حالة من القطيعة ، إنعكس سلبا على قضايا التعاون بسبب هذا الخلاف ، ومن ثم أدى هذا الخلاف بصورة القطيعة الخليجية القطرية ومنها السعودية القطرية الحالية إلى تراجع في مسارات التعاون. ما يطرح تساؤلات عديدة و سيناريوهات ، ربما السبب في ذلك يعود إلى إختلاف في مصالح الدول الأعضاء حول العديد من القضايا الإقليمية مما بين هشاشة المجلس في الأداء السياسي ، الإقتصادي و الأمني الإقليمي من جهة ، وإنكشافه في حل الخلافات البينية وإحتوائها قبل تصاعدها، بالإضافة إلى الهيمنة السياسية السعودية على مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن إنكشاف المجلس بسبب ذلك الخلاف إقتصاديا ،سياسيا وأمنيا مع تصاعد التحديات السياسية و الأمنية الإقليمية المحيطة.

المبحث الثاني: مستقبل التعاون الخليجي في ظل تداعيات الخلاف الراهن

من خلال السياقات الخلافية التاريخية و الراهنة للعلاقات السعودية القطرية ،أو التداعيات الخلافية بين الدول المقاطعة من جهة، و قطر من جهة أخرى يمكن رصد بعض التصورات أو السيناريوهات التي قد تؤول إليها العلاقات السعودية القطرية الخلافية وتداعياتها على مستقبل كيان منظومة مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الأول: سيناريو إستمرار الوضع القائم وجمود التعاون الخليجي

بعد مرور قرابة العام على بداية الخلاف السعودي القطري، إلا أن مسألة الخلاف مازالت تراوح مكانها بالرغم من المساعي المبذولة من طرف الكويت، هذا الخلاف كشف عن حقيقة ضعف مجلس التعاون الخليجي في تسوية خلافاته الداخلية خاصة مع عدم تجاوب الطرف القطري مع المطالب التي فرضتها عليها الدول المحاصرة كشروط لعودة العلاقات

وحل الخلاف وهو ما يؤول إلى إستمرار الوضع القائم في سياق هذا السيناريو يمكن أن تمتد الخلافات الخليجية لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف[1]وهناك

[1] Political Risk Analysis– **Guff crisis :Has Saudi Arabia Miscalculated**? Scenarios and Implications"In: (http://goo.gl/8x1j5p)

إحتمال لاستمرار الخلاف و أن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار الحالي لعدة سنوات ، بشكل يؤدي إلى خسائر إقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة[1].

فإذا إستمر الخلاف في نفس المسار في عام 2018 ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة ستصبح مهمشة إلى حد كبير ، ومنه حدوث إختلال وظيفي غير مسبوق. هذا الخلاف سيزيد من توطيد المحور السعودي الإماراتي البحريني ، ومن المرجح أن تدفع هذه الدول إلى الأمام بالاتفاقات الثنائية والثلاثية على حساب آليات دول مجلس التعاون الخليجي. و من المرجح أن تستمر الرياض في دبلوماسيتها المزعزعة للإستقرار في الشرق الأوسط و منطقة الخليج العربي. ومنه لن يكون من المستغرب رؤية المزيد من المراهنات الإقليمية القادمة من هذا المحور. ، ومع ذلك ستواصل الرياض ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية على دول المنطقة ، خاصة وأن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يواصل إستخدام السياسة الخارجية لترسيخ سلطته محليا2.وعلى إثر ذلك ستواصل قطر السعي للحصول على ضمانات لأمنها وتطورها الإقتصادي خارج منطقة الخليج. حيث يفهم من نشر قوات التركية على الأراضي القطرية، أنه من المتوقع أن يتعمق التعاون العسكري بين الدولتين ، مع المزيد من الإتفاقيات الثنائية للدفاع والأمن ، والمزيد من نشر القوات والمعدات التركية في الدوحة. ومن المرجح أن يتضاعف التعاون الإقتصادي والتجارة أكثر بين البلدين.3وما يزيد من إستمرار هذا الخلاف هو إصرار المملكة العربية السعودية على تغيير النظام في الدوحة تشير تصريحات جماعات الضغط السعودي والمقالات في الصحف الإماراتية إلى أن أعضاء بارزين في العائلات السعودية والإماراتية يودون الإطاحة بالزعيم القطري واستبداله

في المقابل، تشير توقعات مؤسسة "بي إم آي" للأبحاث ((BMI Researchإلى أن دولة قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية و الإقتصادية، نظرا لما تمتلكه من مصادر للقوة

---

1 No end in sight :**the GCC–Qatar erase** ,**the Economist Intelligence Unit**; In: (https://goo.gl/C7rpbu)

2 Ali Bakeer, Will the GCC crisis be resolved in 2018? *Two scenarios for the GCC crisis in 2018. ,In, (https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/gcc-crisis-resolved-2018-171225114355719.html)*

3

الإقتصادية التي تتمثل في الإحتياطات المالية الكبيرة، زيادة على ذلك التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل و التجارة1.

وما يعزز إحتمال استمرار الأزمة هو التحالف التركي القطري و إستمرار العلاقات، لأن قطر تحتاج دائما إلى دولة إقليمية ترتبط بها و تستفيد من التحالف معها لزيادة دورها الإقليمي، في الوقت ذاته إستفادة تركيا من هذا التحالف، فقد ساهمت الرؤية السياسية المشتركة المتعلقة بالشرق الأوسط في التقارب بين الطرفين.

تمادي الطرف القطري و إصراره على إنتهاج سياسات ترى السعودية و الإمارات و مصر و البحرين، أنها تشق الصف العربي، خصوصا الخليجي و تعادي مصالح كل الدول، في ظل العديد من الإتهامات الموجهة لقطر، ومنها دعم الإخوان المسلمين، و التحالف مع إيران التي تستهدف دول الخليج العربية. وهذايعني الذهاب إلى مدى أبعد في الخصومة مع دول مجلس التعاون الخليجي و الإرتماء أكثر في حضن طهران، وتوطيد إستمرار العلاقة مع جامعات "الإسلام السياسي" بما فيها تنظيمات متطرفة تنشر في أكثر من بلد عر بي.

هذا بالإضافة إلى المواقف المختلفة بين البلدين في المسألة اليمنية، لأن المملكة العربية السعودية تخشى من التمدد الإيراني في المنطقة ودعمها لجماعة الحوثيين في اليمن التي تعتبره تهديدا لأمنها وإستقرارها.

بعد مرور قرابة العام على نشوب الخلاف السعودي القطري ورغ الجهود المبذولة لتسويته

إلا أنه مازال يراوح مكانه ، فقطر لم تولي أية إهتمام للمطالب المرفوعة من قبل المملكة العربية السعودي و لا هذه الأخيرة متراجعة عن قراراتها وبالتالي يبقى الخاسر الوحيد من هذا الخلاف هو منظومة مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: سيناريو التسوية واستكمال مسار التعاون

ليس من مصلحة منظومة مثل مجلس التعاون الخليجي حدوث توترات وخلافات بين أعضائه، (القطري و السعودي) لاسيما أن الخلاف بين الجانبين يتكرر كل مرة بفعل التوجه التي باتت تلعبه

[1]Ali Backer, Ibid

السياسة القطرية من خلال لعبها على أدوار مهمة داخل النظام الإقليمي الخليجي، كنتيجة لتراجع بعض القوى التقليدية في المنطقة خاصة مصر و العراق، بالإضافة إلى تبنيها لسياسات منفتحة على العالم هذا ما جعل المملكة العربية السعودية و الإمارات و مصر و البحرين إلى فرض العقوبات والحصار عليها (الخلافات الأخيرة2017) و التي لا تخدم كلا الطرفين .

وعن إحتمالات الوصول إلى حلول لهذا الخلاف فهذا مبني عل عدة إعتبارات:

توصل الطرفان إلى حل خلافاتهما كنتيجة تدخل وسطاء من قبل القوى الإقليمية والعالمية. وبذلك ستضطر الدوحة إلى تقديم بعض التنازلات ، ولكن لن يُطلب منها التضحية بمبادرات السياسة الخارجية الرئيسية ، بما في ذلك العلاقات الودية مع إيران ، والروابط مع الإخوان المسلمين1.

الضغط الممارس من طرف الولايات المتحدة وأوروبا من أجل إنهاء النزاع بسرعة. و إن الخطر الكبير هو أن تؤدي الخلافات إلى إعاقة القتال ضد ما يسمى بالدولة الإسلامية والإضرار باقتصاداتها من خلال إرتفاع أسعار النفط والغاز أو تعطيل أنشطة الأعمال الغربية في الخليج. يمكن أن يتضمن القرار المتبادل رفع الحظر مقابل طرد عدد من الأفراد من قطر التي تعتبرها السعودية والإمارات وحلفاؤها إرهابيين. وقد غادر بالفعل قادة حركة "حماس" الفلسطينية التي تتخذ من الدوحة مقراً لها. يمكن لقطر أن تجدد وعدها بأن تولي إهتماما أكبر لمصالح دول الخليج الأخرى في أنشطتها في السياسة الخارجية (بما في ذلك سياسات التحرير في الجزيرة).

إن التكاليف الإقتصادية التي يتحملها كلا الطرفين في المقاطعة المؤيدة للسوق تخفف لصالح هذا السيناريو.

ولكي يتم حل الخلاف ، يجب أن يحدث أمران: يجب على محور محاصرة قطر أن يعتقد أنه وصل إلى طريق مسدود ، وأن إدارة ترامب ستحتاج إلى الضغط على السعودية والإمارات لتغيير مسارها.

[1] **4 Scenarios for Qatar–Gulf crisis**: War included, In, (https://dohalife.com/4-scenar-ios-qatar-gulf-crisis-war-included/)

الأول يعتمد على قدرة قطر على تحمل الضغط السياسي والإقتصادي المتزايد من الكتلة التي تقودها السعودية. والثاني يعتمد على إدارة ترامب في حل الخلافات الداخلية ومتابعة إستراتيجية واضحة وموحدة لاحتواء إيران1.

يمكن أن يساعد الوساطة التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء – ربما بالتزامن مع دول الخليج العربية و عمان – في نزع فتيل الخلافات الحادة. هنا سيكون هناك أدوار هامة لألمانيا وفرنسا خاصة التي تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الدول المعنية. لكن هذا لن يفعل الكثير لحل الخلاف الأساسي. وبالتالي ، فإن الأمر الأكثر إلحاحًا هو أن تعالج ألمانيا وشركاؤها الأوروبيون المطالب الواضحة لجميع أطراف الخلاف، التي تحددها الإعتبارات طويلة الأجل بدلاً من المصالح الإقتصادية قصيرة الأجل. ويلزم إبلاغ الرياض وأبو ظبي بضرورة إحترام السيادة الوطنية ومبدأ إحترام القانون الدولي. كما يجب دعوة الجانبين إلى تكثيف جهودهما للقضاء على الإرهاب الجهادي ، دون إساءة إستخدام تلك المعركة كذريعة لقمع المعارضة السياسية. وفوق كل شيء ، يجب الضغط على الأطراف لتفادي إقحام خلافاتهم في صراعات إقليمية أخرى2.

الخلفيات السابقة: من خلال وجود رؤية مشتركة من بعض المسائل خاصة في مسألة البحرين(وجود توافق وتعاون في المواقف).عقب إنتفاضة 14 فبراير 2011، حيث كان أمن البحرين و إستقرارها و عدم المساس بشرعية أسرة آل خليفة الحاكمة من أهم أولويات الدوحة و الرياض.

وما يبرر كذلك على وجود تقارب بين البلدين هو موقفهما الموحد من القضية السورية، بمحاولة إسقاط نظام حكم بشار الأسد الذي يعتبرونه الحليف الإستراتيجي لإيران في المنطقة، فهذا التقارب الذي له أبعاد إقليمية و استراتيجية مشتركة و ينطلق من ضرورة وقف التمدد الإقليمي الإيراني في الشأن العربي.

وما يعزز من إحتمالات الوصول إلى حل توافقي هو تسوية الخلافات السابقة بين البلدين خاصة الخلاف الحدودي و الخلاف الذي حدث عام2014 و التي ثم التوصل إلى حلول لها .ومما يزيد من

---

1 Ali Backer ,op .cite, p.3.

2Ali Backer,Ibid.

فرص الوصول إلى حلول توافقية يرضي الطرفين، هو دخول المملكة العربية السعودية في صراعات أكثر من جبهة خاصة في اليمن وهذا مالا يخدم مصلحتها . خاصة من تزايد النفوذ الإيراني التركي الإسرائيلي في المنطقة.

خشية الطرف السعودي من إستمرار فرض الحصار على قطر من أن تتوجه وتزيد من فرص التقارب الإيراني– القطري وبناء علاقات أكثر مما كانت عليه من قبل .

ومع إستمرار جهود أمير دولة الكويت، " صباح الأحمد" الوسيط الأساسي في الخلافات ، هناك إحتمال التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. فقد يسمح هذا الحل لأطراف االخلاف من حفظ ماء الوجه، نظرا لأنه يراعي المخاوف السعودية بشأن الدعم القطري لجماعة الإخوان المسلمين وحماس وعلاقة قطر مع طهران، وفي الوقت ذاته يسمح للدوحة بالحفاظ على إستقلالها النسبي في سياستها الخارجية، لكن بشكل لا يضر من التوجهات الإقليمية للرياض[1].

الخوف من إنهيار مجلس التعاون الخليجي و إتاحة الفرصة للمد الإيران بالسيطرة على المنطقة من خلال الدعم الإيراني لحلفائها في سوريا واليمن.

بناءًا على التجارب السابقة يمكن القول بأنه يمكن الوصول إلى حلول توافقية ترضي الطرفين لاسيما بعد النجاحات التي حققتها الوساطة الكويتية في السابق، و ما يزيد من إحتمالية التوصل إلى حلول وجود تباينات داخل المجلس ممن يعارض فكرة مقاطعة دولة قطر.

المطلب الثالث: سيناريو التصعيد وتفكك التعاون الخليجي.

بعد أن رأت الدول الفارضة للحصار على دولة قطر بأنها فقدت شرعيتها في مجلس التعاون الخليجي، كونها أصبحت مهددا لشرعيات الخليج وذلك من خلال دعمها للحركات الإسلامية ومحاولتها لأن تكون اللاعب الأول في المشهد الإقليمي، وفي الوقت ذاته تعد كل من السعودية و الإمارات هذه القوى إرهابية مما يجعل من قطر على المدى البعيد عرضة لخلافات أكثر حدة و زيادة الضغوطات عليها بغية تراجعها على سياستها المنفردة خارج نظام مجلس التعاون الخليجي.

[1] محمد مجاهد الزيات، "**المسارات المحتملة للسياسة الخارجية القطرية خلال المرحلة المقبلة**"،(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص.3.

ووسط حالة الجمود السائدة، و الشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق نتائج سريعة، فإن دول الحصار ربما تلجأ إلى تشديد الإجراءات و العقوبات ضد الدوحة، وبعض هذه التدابير قد تتسم بالعدوانية، ففي سياق هذه الإحتمالات قد تلجأ هذه الدول إلى إنهاء عضوية قطر في بعض التجمعات و التحالفات الإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي و الجمعة العربية و التحالف العسكري الإسلامي (و إن كان من الصعب تحقيق ذلك)[1].

و في خضم الخلافات الموجودة داخل مجلس التعاون الخليجي الحالية ، قررت تركيا التعجيل بنشر 3000 إلى 5000جندي في قطر. كما أطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية حملة دبلوماسية لدعم حليفها الغني بالغاز في الخليج ، وهو ما قد يزيد من تصاعد الخلافات الإقليمية. يزعم البعض أن قرار تركيا المثير للجدل بدعم قطر ضد تحالف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر ناتج عن الدعم المالي القطري للرئيس رجب طيب أردوغان. ومع ذلك ، فإن النظر في طموحات أنقرة السياسية الأوسع ، بما في ذلك إرادتها الثابتة في الحفاظ على المشاركة النشطة في الساحات السياسية في الشرق الأوسط ولمواجهة سياسات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في سوريا ، يكشف عن مبرر أكثر تعقيدًا لهذا الدعم العسكري والسياسي غير المسبوق2.

ومن الخيارات الأكثر إحتمالا هو أن تأخذ قطر كل ما في وسعها للتحضير للتصعيد العسكري المستقبلي. حتى لو كان من الممكن تخليص الصراع على المدى القصير ، فإنه من المتوقع أن تقوم قطر بتوسيع علاقاتها السياسية والعسكرية مع تركيا بشكل كبير. ومن المرجح أن تتكثف العلاقات مع طهران في ضوء الرهان الحالي بأهمية الممر الإيراني. كما أن إحتياطي الغاز المشترك في الخليج الفارسي يخلق "تأثيرًا محميًا" للعلاقة بين قطر وإيران3.

---

[1] **تراجع الدور القطري استراتيجية أم تكتيك**،أنظر للموقع: https://www.News.alkaleej ffairs –Online /Main/Content

[2] Michael Knights, **Turkey's Waiting Game in Sinjar** , In, (https://dayan.org/content/theories-versus-scenarios-ankara%E2%80%99s-qatar-game)

[3] *Matthias Sailor, op.cit,p3.*

ومن الإحتمالات التي قد تستغلها الدول المحاصرة على قطر هو عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها بمفردها بسبب محدودية قوتها العسكرية وإضطرارها للتحالف مع قوى أجنبية، وإرتباطها بمعاهدات تجيز إقامة قواعد عسكرية ووجود قوات أجنبية على أراضيها، هذا الخلل يمنعها من التدخل العسكري بشكل منفرد، كما أن غياب القوة الصلبة، وتحديدا العسكرية، يمنع قطر من القيام بمغامرات عسكرية، ويجبرها على الاعتماد على الطرق غير العسكرية للتدخل بالإضافة لذلك، فإن ضيق الرقعة الجغرافية و محدودية كتلتها البشرية تحول دون قدرة قطر على تسليح نفسها وبناء قوة عسكرية رادعة، حتى و إن توفرت الإمكانات الضخمة هذا ما يصب في مصلحة المملكة العربية السعودية، لاسيما بعد كسبها للموقف الأمريكي الداعم لها[1].

ومما يزيد من إحتمالات التصعيد هو أن دور قطر، الداعم لجماعة الإخوان المسلمين، بدأ يتراجع على الساحة الإقليمية لصالح السعودية التي باتت تمسك بزمام المبادرة في الملفات الرئيسية مثل مصر وسوريا لاسيما بعد إعلان السعودية والإمارات عن تقديم مساعدات لمصر.

فإذا نضرنا إلى مواقف أطراف الخلاف لوجدنا أن مجلس التعاون الخليجي شهد تكتلات سياسية ذات مصالح متضاربة، فمن الواضح أن المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات و البحرين ستزيد من حدة صراعها السياسي من مواقف الدوحة، خاصة دولة السعودية و الإمارات التي تقومان بدعم النظام الحالي لجمهورية مصر بقيادة عبد الفتاح السيسي، والتي كانت فيه مصر في وقت قريب تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين المدعومين من قطر وبالتالي هذه التغيرات التي تشهدها السياسة المصرية تعتبر ضربة موجعة لدولة قطر وهذا ما سيزيد من حجم الضغط عليها.

ومنه قد يكون للخلاف عدة آثار في أماكن أخرى ، حيث تشارك دول الخليج بشكل مباشر – عسكريًا – أو بشكل غير مباشر عن طريق توفير التمويل والأسلحة. يمكن لقطر وخصومها أن يلحقوا الأذى ببعضهم البعض في سوريا وليبيا واليمن وقطاع غزة أو. قبل كل شيء ، من خلال العداء المتشدد

[1] فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء التورات العربية بين التراجع و التمدد"، **وفاق السياسة و القانون** ع.11، جوان 2014)، ص.47.

أن يشل تماما المنظمات الضعيفة بالفعل ، ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية. في المستقبل المنظور 1.

[1] *Matthias Sailer,op.cit,p3.*

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول بأن السيناريو الثالث هو الأكثر إحتمالا. إذا حدث ذلك ، سيكون من الصعب التوسط بين الطرفين. وأن الشرط الأساسي للتدخل الناجح سوف يكون متشددًا وقبل كل شيء للجهود المتسقة من جانب واشنطن التي تحافظ على شراكات أمنية مع جميع ممالك الخليج. في الوقت نفسه لا ينبغي التقليل من أهمية تأثير أوروبا. في نهاية المطاف يبقى إحتمال تفكك مجلس التعاون وارد إذا لو تقم قطر التراجع عن سياساتها.

خاتمة

خاتمة

- تعتبر الخلافات الخليجية الراهنة من أصعب الخلافات التي عرفها مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه، فهذه الخلافات جاءت نتيجة عقدين من الإختلافات في السياسات والإستراتيجيات و التوجهات بين قطر من جانب ودول الخليج من جانب أخر، فالخلاف تعبير عن حالة الصراع الخفي بين محاور متعددة في المنطقة حول النفوذ والسيطرة على القرار السياسي أو لزعامة في الخليج والمنطقة العربية.

- سمحت االخلافات الخليجية كأزمة دولية لكل القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والإقليمية كإيران لتعزيز تواجدها في المنطقة، والحفاظ على مكاسبها السياسية والإقتصادية، لذلك إختلفت مواقف القوى الدولية والإقليمية من الخلاف نتيجة إختلاف مصالحها القومية، وبالتالي جاءت هذه المواقف تعبير عن هذه المصالح من جانب وإستثمار لحالة الصراع من جانب آخر، لتعزيز هذه المصالح على المدى القريب والبعيد.

- االخلافات الخليجية تسير نحو الإنتقال لإدارة الأزمة، خاصة بعد فشل كل جهود الوساطة(الكويتية) والعربية والدولية في الوصول لحل، نظاراً لإصرار الأطراف على التمسك بمواقفها.

- يعد التناقض الأمريكي من الخلافات الخليجية سبب من أسباب إستمرار الخلاف، وتعقدها، فالإنتهازية الأمريكية وتوقيع أمريكا(الرئيس ترامب) إتفاقيات منفصلة أمنية وإقتصادية مع أطراف الخلاف و التعامل بازدواجية ساهم بشكل كبير على إصرار الأطراف بمواقفها.

- تعتبر منظومة مجلس التعاون الخليجي من أكبر الخاسرين من هذا الخلاف ، لاسيما بعدما طرحت فكرة التحول من التعاون إلى الإتحاد.

- في النهاية، يبقى التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف هو الخيار الأمثل، ويصب في مصلحة جميع الأطراف وربما المنطقة بأسرها. لكن في ظل المعطيات السائدة في الوقت الراهن يبدو أن السيناريو الأكثر إحتمالًا هو إستمرار الجمود وبقاء المقاطعة أو الحصار لفترة طويلة.

- ومع ذلك، حتى لو نجحت الوساطة الكويتية في التوصل إلى حل توافقي، فإن الشكوك التاريخية وأجواء عدم الثقة لن تتبدد بسهولة، لا بل إن الخلافات السياسية قد تطفو مجددًا على السطح في حال تبدل الظروف الإقليمية والدولية.

- وفي جميع الأحوال، لن يستطيع أي حل يمكن التوصل إليه محو الأضرار التي ألحقتها الخلافات بالفعل بمنطقة الخليج، والشرق الأوسط عمومًا. وسوف تظل التداعيات التي ذكرناها سابقًا تلقي بظلالها السلبية على مجلس التعاون وعلى المجتمعات الخليجية لسنوات قادمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-القواميس و المعاجم:

المعجم الوسيط ، الجزء الأول طباعة والنشر، 1995

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ/الكتب :

1-إبن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1955.

2-أبو العلاء محمد طه، جغرافية شبه جزيرة العرب، القاهرة، مؤسسة العربي، ط1، 1972.

3-أبو عامر علاء، العلاقات الدولية، عمان، دار الشروق للنشر، 2004.

4-أبى عاد ناجي و جرينون ميشيل، النزاع وعدم الإستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة: نجار محمد، الأردن، الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 1999.

5-أرسلان محمد فؤاد، الصراع الدولي دراسة تطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة، مطابع الهيئة الرسمية العامة للكتاب ، 1986.

6-بوتول غاستون و آخرون، الحرب و الحضارات، تر: أحمد عبد الكريم، سوريا، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، 1984.

7-بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، بيروت، دار الجيل، ط1، 1999.

8-بوقارة حسين، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، هومة، 2008.

9-بومنجل خالد ، الرحمان المهدي فارق مجيب ، إدارة النزاع في أكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية و الأمريكية، برلين، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الإقتصادية ،ط1 ،2018.

10جاد الله محمود، "إدارة الأزمات، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع،2010.

11-جندلي عبد الناصر, التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية", ط.1, الجزائر ،دار الخلدونية,2007.

12-حامد هويدي أمين، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ،1987.

13-حتي ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

14-حداد كمال، النزاعات الدولية، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997.

15-خلف السكارنة بلال، إدارة الأزمات، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،ط1 ،2015.

16-دافيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية و إدارة الأزمة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2001.

17-الدليمي عبد الرزاق محمد، الإعلام و إدارة الأزمات، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2012.

18-دورتي جيمس و بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة –وليد عبد الحي، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

19-رقايقية فاطمة الزهراء، الشراكة الأورو- متوسطية رهانات، حصيلة و آفاق التجربة الجزائرية و العقبات المحيطة، الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع،ط1 ، 2013.

20-السعيد إدريس محمد، النظام الإقليمي للخليج العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الدكتوراه(34)،2000.

21-عوامة محمد ،أدب الإختلاف في مسائل العلم والدين، بيروت، دار البشائر، ط2، 1998.

22-عودة جهاد، النظام الدولي :نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع ط1.، 2005.

23-العيدوس محمد حسن ، الحدود العربية –العربية في الجزيرة العربية، الإمارات : مركز العيد روس للدراسات و الإستشارات، ط1، 2002.

24-غرايبة مازن خليل," نظريات التكامل الدولي، دراسة نظرية تحليلية", مؤتة للبحوث والدراسات1991.

25-غريفيش مارتن، أوكالاهان تيري،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

26-غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر، شركة باتينيست للمعلوماتية و الخدمات المكتبية،2005.

27-الفيومي أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب شرح الوجيز، بيروت ، المكتبة العلمية، ب .س .

28-قادري حسين، دراسة و تحليل النزاعات الدولية، باتنة، منشورات خير جليس، د. ط، 2007.

29-قادري حيسن، النزاعات الدولية: دراسة و تحليل، الجزائر، منشورات خير جليس،2007.

30-قربان ملحم، الواقعية السياسية، بيروت، دار النهار للنشر، 1970.

31-القزويني علي، التكامل الإقتصادي الدولي الإقليمي في ظل العولمة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

32-كلاوس ستيفان ، معالجة النزاعات، تر، يوسف حجازي، فلسطين ، مركز الشرق الأوسط للديموقراطية و اللاعنف،2006.

33-لجرجاني علي بن محمد، التعريفات، ط1، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1983.

34-محمد مجاهد الزيات، المسارات المحتملة للسياسة الخارجية القطرية خلال المرحلة المقبلة، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2014.

35-المشاط عبد المنعم، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي: حرب الخليج الثانية النتائج و **الآثار**، ط1، القاهرة، سلسلة الدراسات السياسية و اللاستراتيجية، الدار العربية للنشر و التوزيع، 1992.

36-مصباح عامر، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

37-مصباح عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، ط1،الجزائر، بودواو، المكتبة الجزائرية، 2005.

38-المعيني خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، سوريا، دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع،2009.

39-نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

40-الهزايمية محمد عوض، قضايا دولية تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى، "عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع،ط1، 2007.

3-الرسائل الجامعية:

41-بركان إكرام، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.

42-بزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-198 ،رسالة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ،2007-2008.

43-بوشول السعيد ، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية و آفاقه، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ـ تخصص تجارة دوليةـ ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ،قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009/2008.

44-بومنجل خالد ، الرحمان المهدي فارق مجيب ، إدارة النزاع في أكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية و الأمريكية، برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الإقتصادية ،ط1 ،2018.

45-حشاني فاطمة الزهراء، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإتصال، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر؛2008.

46-روابح عبد الرحمان ، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر،2013/2012.

47-سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان ، الصراعات في القارة الإفريقية دراسة حالة السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2005.

48-شراب منذر أحمد زكي ، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012،رسالة مكملة للحصول على درجة الماجيستير في دراسات الشرق أوسطية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأزهر غزة2014.

49-لافي الشميري عبد المحسن ، مجاس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2012/2011.

50-مقروس كمال, دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية, رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ـ اقتصاد دولي ـ, قسم العلوم الإقتصادية , كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس، 2014.

51-النافع طارق عبد الله ، دور الجامعة العربية في إدارة الأزمة الحدودية بين المملكة العربية السعودية و دولة قطر ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

52-نميس ريم ، الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد2011، مذكرة ماستر في العوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2016/2015.

4-المجلات و الدوريات:

53-أبو كريم منصور ،إنعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية و المنطقة العربية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية و السياسية، أكتوبر 2017.

54-التميمي ناصر ، الأزمة الخليجية و تداعياتها على مستقبل التعاون الخليجي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 14 أوت 2017.

55-الحسن عمر ،مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة و السيناريوهات المحتملة، جمال عبد الله محررا، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل2014.

56-حسنين توفيق إبر هيم، الإتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، السعودية: مركز الخليج للأبحاث،2015.

57-الرميحي محمد ، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، السياسة الدولية، م.52، ع.218، أكتوبر 2017.

58-الزيات محمد مجاهد ، المسارات المحتملة للسياسة الخارجية القطرية خلال المرحلة المقبلة، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2014

59-سلامة معتز و عبد الخالق عبد الله، الإتحاد الخليجي: دوافعه و مستقبله في ظل واقع خليجي متغير، المجلة العربية للعلوم السياسية، الإمارات، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان،45.201546.

60-السلمي محمد بن صقر ، إيران و مشروع الإتحاد الخليجي، آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد.69، يونيو2015.

61-شحاتة محمد مصطفى ،الحدود السعودية مع دول الخليجّ"، السياسة الدولية، ع.111، يناير1993.

62-ضيف الأزهر ، زيدان جميلة، نقد نظرية الصراع و اسقاطها على الواقع العربي، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد20 ،ديسمبر2016.

63-طلال عتريسي طلال ، الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية-الخليجية ،شؤون عربية،ع.171،خريف2017.

64-طه سعيد علي أحمد ، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية :حالة تجمع دول الساحل و الصحراء، مجلة آفاق إفريقية ،م .الثالث عشر، ع. الرابع و الأربعين،2016

65-عبد الخالق عبد الله، التنافس المقيد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي، السياسة الدولية، م.48،ع.192،أفريل2013.

66-عبد العزيز عبد القادر أشرف ، إنكشاف إستراتيجي : الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الإتفاق النووي ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية 196، ديسمبر 2013

67-عز العرب محمد ، السياسة الخارجية القطرية ودعم الإرهاب، السياسة الدولية، م.52، ع.210، أكتوبر2017.

68-العقاد صلاح ، الاطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية ، مجلة السياسة الدولية، ع.111 ، 1يناير 1993 .

69-مرسي مصطفى عبد العزيز ، أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها و تداعيتها على مجلس التعاون الخليجي، شؤون عربية، ع.171، خريف 2017.

70-مركز الجزيرة للدراسات، تأثير أزمة الخليج علة التوازنات الإقليمية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 19 سبتمبر2017.

71-مركز الجزيرة للدراسات، الخليج: أزمة غير مسبوقة و تداعيات كبيرة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 7 يونيو 2017.

72–المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر و دوافعها، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مايو2017.

73–مساعيد فاطمة ، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء التورات العربية بين التراجع و التمدد، وفاق السياسة و القانون، ع.11، جوان 2014.

74–نصر محمد عارف، ،المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي، السياسة الدولية، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، العدد 186، أكتوبر 2011

75–يشلتاش مرات ، من أجل فهم الإستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج الجديدة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 19يونيو2017.

4–الجرائد:

76–الخويلدي ميرزا ، محطات الخلاف الخليجي الخليجي القطري مع بروز التطورات الإقليمية، جريدة العرب الدولية، العدد.13138،الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2014.

77–زيد مرهون عبد الجليل ، الخليج و خيارات التوازن الاستراتيجي: نمط المعيقات البنيوية، جريدة الرياض، العدد.13962،ديسمبر، 2006.

78–فخرو علي ، تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد. 402 ، أوت 2012.

5–الروابط الإليكترونية:

79-أبو كريم منصور ، إنعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية و المنطقة العربية ،أنظر للموقع: (https://democraticac.de/?p=50091)

80-الأزمة الخليجية: إجماع دولي على الحل السلمي و تضارب المواقف الأمريكية، موقع عرب48، نقلا عن المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، في :) https://goo.gL/RgTNS8)

81-أزمة قطر مرهونة بوحدة الموقف الأمريكي تجاه الخليج، جريدة المصري اليوم، القاهرة ، في: ((https://goo.gl/BZ8LeU

82-الإقتصادي لدول مجلس تعاون دول الخليج العربية ،الرياض ، ملخص الاداء الاقتصادي، العدد 7. 2017 على موقع المركز (https://gccstat.org/ar/statistic/surveys/2017)

83-بن هويدن محمد ، مستقبل التكامل السياسي الخليجي، الإمارات، منتدى التنمية،2014،على الموقع:

83-تراجع الدور القطري استراتيجية أم تكتيك"، في: https://www.News.alkaleej frais) (-Online/Main/Content

84تعني لفظة Controverse في اللغة الفرنسية مناقشة منطقية أو خلاف او نزاع حول الرأي أو مشكلة أو ظاهرة أو حقيقة حول مجموعة من العناصر المتباينة أو المتناقضة. انظر : الموقع(http://www.cnrtl.fr/definition/controverse)

85-تعني لفظة Controversé في اللغة الانجليزية خلافًا ، غالبًا ما يكون عامًا ، يتضمن أفكارًا أو موقفا أو آراء مختلفة حول شيء ما. انظر :

86-تعني لفظة Différence في اللغة الانجليزية الطريقة التي تتم فيها المقارنة بين شيئين غير متشابهين ، أو حقيقة عدم كونهما متشابهين .انظر :

(content &view: https://www.gulfpolicies.com/index.php?option:com article&id:2221%3A201512-07-11-10-01&catid:151%3A2011)

87-جمال عبد الله، الأزمة القطرية الخليجية إلى أين؟"،أنظر للموقع:(http://www.sharqforum.org/2017/06/16)

88-الجمال علي و الصباحي نسرين ، الدور الإيراني في الازمة الخليجية، القاهرة، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية،2017،في:(https.//goo.gl/rFsm2w))

89-حسن إسلام خالد ، الخلافات الخليجية الخليجية: الأسباب القضايا و أليات الحل، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/201511412534270259) (8.html

90-الخضيري محمد ، أزمة الخليج تاريخ حافل بالنزاعات بين السعودية و قطر"، نقلا عن:
(http://www.france24.com/ar/20170607)

91-الخطيب لينا ، الدور السعودي النافذ في الخليج و الشرق الأوسط، نقلا عن: -*carnegie*
(mec.org/2015/04/01/ar-pub-59558)

92-زعيتر هيفاء ، إيران و الأزمة الخليجية: من المستفيد و ماهي السيناريوهات المطروحة؟، موقع رصيف22، في: (*https://raseef22.com*)

93-زياد عبد الكريم،" الخلاف و الاختلاف ... الداء و الدواء " . انظر موقع :
(https://www.sasapost.com/opinion/difference-and-dispute)

94-سعيد كريم ، " أزمة قطر و احتمالات تغيير التحالفات الاقليمية، السياسة الدولية"، في:
((http://www.siyassa.Org.eglNewsl12106.asp

95-الشايب بلقاسم ، ترامب بنهج سياسة فَرّق تَسُدْ ويعلن دعمه لإجراءات الإمارات والسعودية في عزل الدوحة " ،جريدة الجزائر تايمز الالكترونية ،ليوم 06 يونيو 2017 نقلا عن الموقع / *((www.algeriatimes.net*

96-صحيفة العربي الجديد، انطلاق أعمال القمة الخليجية اليوم في ظل استمرار حصار قطر، الكويت ، صحيفة العربي الجديد الالكترونية ، الثلاثاء 2018.12.05. على الموقع :(
(https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/5)

97-طهران تعلن عن موافقتها المبدئية بخصوص الأزمة الخليجية القطرية، موقع روسيا اليوم، في:
((https://Google/g7eNF

98-عبد الخالق فاروق ، "مستقبل الازمة القطرية- الخليجية(3-2)"، موقع اليوم الجديد، في:
(http:// www.elyomnew.comlarticles) l 70425

99-العبد الله حميدي، الخلاف السعودي القطري لماذا؟، نقلا عن:
((http://katehon.com/ar/article/lkhlf-lswdy-lqtry-lmdh

100-العربية سي أن أن ، هل يواجه مجلس التعاون الخليجي خطر الإنقسام؟ ، نشرة أخبار الاقتصاد ،دبي ، نشرة الخميس، 07 ديسمبر 2017 نقلا عن :
(https://arabic.cnn.com/business/2017/12/07/gulf-cooperation-council-future)

101-غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، الفوضى، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع:
((http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm

102-الغسلان ياسر ، قطر و السعودية. .صراع الهيمنة،أنظر للموقع:(https://arabic.cnn.com)

103قطر و السعودية، تقارب أكبر على وقع عاصفة الحزم، 2015، نقلا عن:
((https:// www.alkhalee

104-المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ملامح الأداء

105-منصور أحمد ، من أهداف حصار قطر،أنظر للموقع:(www.al-watan.com/news-details/id/82493)

106-وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء القطرية ،قسم استراتيجية التنمية الوطنية ،2017 على الموقع الرسمي للوزارة (https://www.mdps.gov.qa/ar/Pages/default.aspx)

6-النشرات الإخبارية:

107-العربية سكاي نيوز، بالأرقام.. التبادل التجاري بين قطر ودول الخليج"، نشرة الاخبار الاقتصادية ، أبوظبي ، سكاي نيوز عربية، الاثنين 5 جوان 2017 ، الساعة 14:08 بتوقيت أبوظبي.

ثانيا: المراجع بالإنجليزية

أ/الكتب

108-Roche Jean jaques, théories des relations internationales, paris Montchrestien, 2eme édition , 1997.

109-Battis Tela Dario, Théories des Nations internationales, 2eme édite, paris, les primes seines politiques, 2006.

110-GOKSEL Omer ,Definition and management of International crises ,In PERCEPTION :Journal of International Affairs, V.N.4 . 2008

111-Huntington Samuel., The erosion of American national interest, foregone affairs, sept.oct.1997.

112-L.P.Swanstnn Nikolas and Mikael S.wessmaonn ,conflict prevention ,conflict Management and beyond: conceptual exploration, Central Asia-Caucasus Institute silk Road studies program,2005.

113-N. Rosen au James, International politics and foreign policy, New-York, the free press, 1969.

114-Rosen au James, James barker and smith Michel, The national interest, Great Britain, 1970.

115-Nicholson Michel, Conflict analysis, London, the English Universities, Press Ltd set Paul Shouse,1970.

116-Thomas Hobbes, leviathan ,oxford, basic/black well, 1999.

117Daugherty Robert Pfastgraff James, Contending Theories of

118International Relations, USA HAPER power publisher ,1981.

119-Wilkinson Paul ,International Relations Avery short Oxford University press Inc,2007.

Web Links

120-the Economist Intelligence Unit; In: (https://goo.gl/C7rpbu)

(https://dayan.org/content/theories-versus-scenarios-ankara%E2%80%99s-qatar-game)

121-Este Bari, Amir Hussein, Conflict With Qatar and Unforeseen Consequences For Saudi Arabia», Iran View; Https:ll goo.gl// VTUK4M

122-Scenarios for Qatar-Gulf crisis: War included, In, (https://dohalife.com/4-scenarios-qatar-gulf-crisis-war-included/)

123-Institutionnalisme néolibéral: sur le site: http://fr.wikipédia.org/wiki/N%c3%A9olib%C3%A9ralisme-(relations_internationales

124-Political Risk Analysis- Guff crisis :Has Saudi Arabia Miscalculated? Scenarios and Implications In: (http://goo.gl/8x1j5p)

125- Backer Ali, Will the GCC crisis be resolved in 2018? *Two scenarios for the GCC crisis in 2018. ,In,*

126-D.fearon James, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, In site internet:) http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon(.

Definition of “difference” from the Cambridge Academic Content Dictionary ©

127-Cambridge University Press

(https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/difference?q=Difference)

128-Knights Michael, Turkey's Waiting Game in Sinjar ,
(In*https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/gcc-crisis-resolved-2018)-171225114355719.htm*,)

129-No end in sight :the GCC-Qatar erases"; the Economist Intelligence Unit; In:(https://goo.gl/C7rpbu)

130-Political Risk Analysis- Guff crisis :Has Saudi Arabia Miscalculated? Scenarios and Implications «In: (http://goo.gl/8x1j5p)

الملاحق

الملحق 01

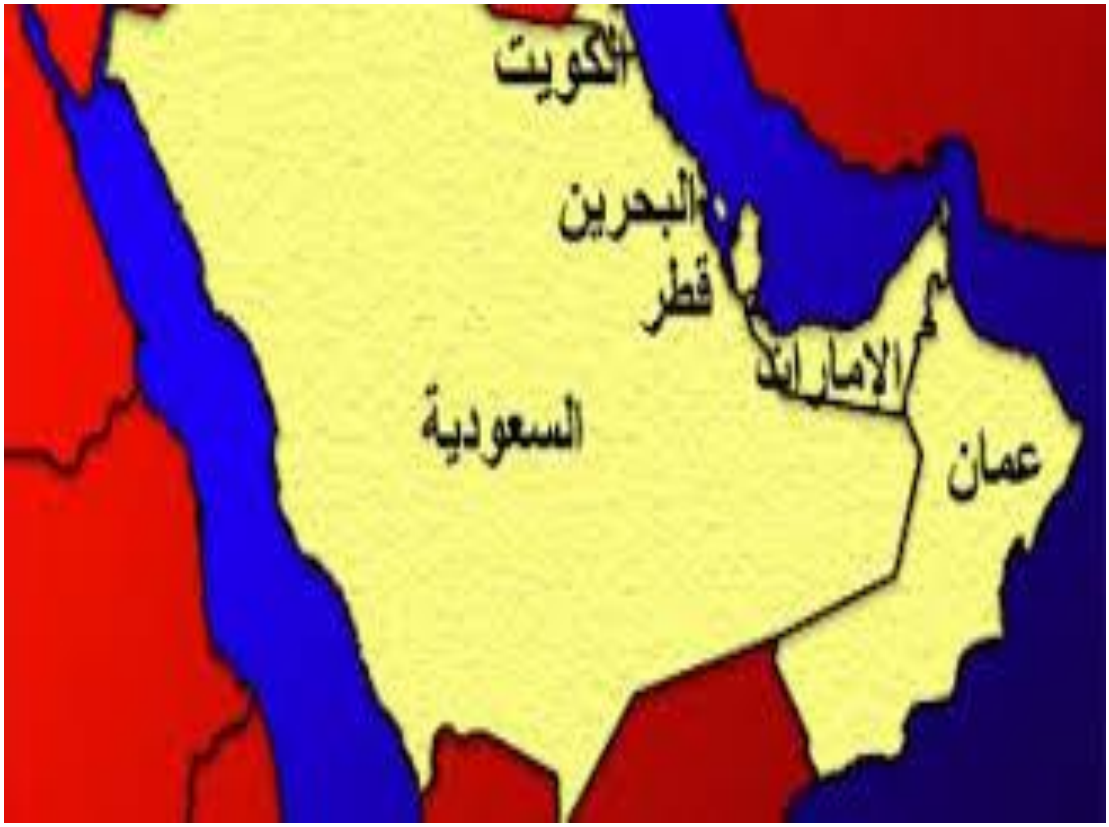

خريطة توضح دول مجلس التعاون الخليجي:

المصدر:

https://www.almrsal.com/post/113669/map-of-the-members-of-the-cooperation-council-for-the-arab-gulf-states

الملحق 02

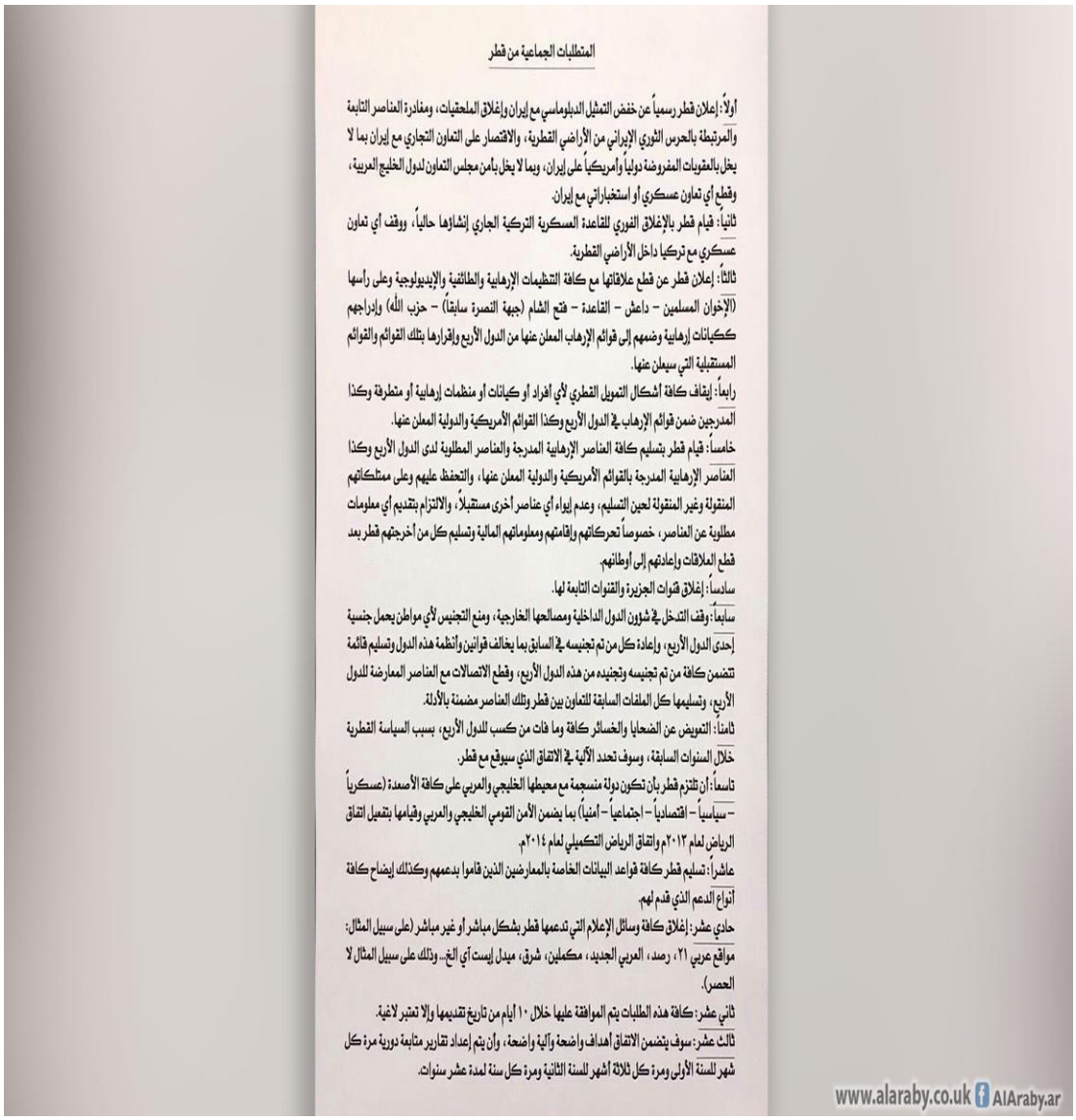

المتطلبات الجماعية من قطر

أولاً: إعلان قطر رسمياً عن خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق الملحقيات، ومغادرة العناصر التابعة والمرتبطة بالحرس الثوري الإيراني من الأراضي القطرية، والاقتصار على التعاون التجاري مع إيران بما لا يخل بالعقوبات المفروضة دولياً وأمريكياً على إيران، وبما لا يخل بأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقطع أي تعاون عسكري أو استخباراتي مع إيران.

ثانياً: قيام قطر بالإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية الجاري إنشاؤها حالياً، ووقف أي تعاون عسكري مع تركيا داخل الأراضي القطرية.

ثالثاً: إعلان قطر عن قطع علاقاتها مع كافة التنظيمات الإرهابية والطائفية والإيديولوجية وعلى رأسها (الإخوان المسلمين - داعش - القاعدة - فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) - حزب الله) وإدراجهم ككيانات إرهابية وضمهم إلى قوائم الإرهاب المعلن عنها من الدول الأربع وإقرارها بتلك القوائم والقوائم المستقبلية التي سيعلن عنها.

رابعاً: إيقاف كافة أشكال التمويل القطري لأي أفراد أو كيانات أو منظمات إرهابية أو متطرفة وكذا المدرجين ضمن قوائم الإرهاب في الدول الأربع وكذا القوائم الأمريكية والدولية المعلن عنها.

خامساً: قيام قطر بتسليم كافة العناصر الإرهابية المدرجة والعناصر المطلوبة لدى الدول الأربع وكذا العناصر الإرهابية المدرجة بالقوائم الأمريكية والدولية المعلن عنها، والتحفظ عليهم وعلى ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة لحين التسليم، وعدم إيواء أي عناصر أخرى مستقبلاً، والالتزام بتقديم أي معلومات مطلوبة عن العناصر، خصوصاً تحركاتهم وإقامتهم ومعلوماتهم المالية وتسليم كل من أخرجتهم قطر بعد قطع العلاقات وإعادتهم إلى أوطانهم.

سادساً: إغلاق قنوات الجزيرة والقنوات التابعة لها.

سابعاً: وقف التدخل في شؤون الدول الداخلية ومصالحها الخارجية، ومنع التجنيس لأي مواطن يحمل جنسية إحدى الدول الأربع، وإعادة كل من تم تجنيسه في السابق بما يخالف قوانين وأنظمة هذه الدول وتسليم قائمة تتضمن كافة من تم تجنيسه وتجنيده من هذه الدول الأربع، وقطع الاتصالات مع العناصر المعارضة للدول الأربع، وتسليمها كل الملفات السابقة للتعاون بين قطر وتلك العناصر مضمنة بالأدلة.

ثامناً: التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.

تاسعاً: أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي على كافة الأصعدة (عسكرياً - سياسياً - اقتصادياً - اجتماعياً - أمنياً) بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام ٢٠١٣م واتفاق الرياض التكميلي لعام ٢٠١٤م.

عاشراً: تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قاموا بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.

حادي عشر: إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر (على سبيل المثال: مواقع عربي ٢١، رصد، العربي الجديد، مكملين، شرق، ميدل إيست آي الخ.. وذلك على سبيل المثال لا الحصر).

ثاني عشر: كافة هذه الطلبات يتم الموافقة عليها خلال ١٠ أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغية.

ثالث عشر: سوف يتضمن الاتفاق أهداف واضحة وآلية واضحة، وأن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

www.alaraby.co.uk AlAraby.ar

قائمة-المطالب-الـ13-للدول-المقاطعة-من-قطر

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/6/23

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفهومي و الإسناد النظري للموضوع	10
المبحث الأول: الإطار المفهومي للموضوع	10
المطلب الاول: مفهوم الخلاف الدولي و الاقليمي	11
المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالخلاف الإقليمي و الدولي	16
المطلب الثالث: مفهوم التعاون الإقليمي و الدولي و المفاهيم ذات العلاقة.	25
المبحث الثاني: الإسناد النظري للموضوع	29
المطلب الأول :الواقعية التقليدية: المصلحة الوطنية ودورها في نشأة الخلاف الدولي	29
المطلب الثاني : الواقعية الجديدة: فوضوية النظام الدولي إنعكاس لبروز الخلاف الدولي	35
المطلب الثالث: اللبرالية المؤسساتية :إطار مؤسساتي للتعاون بدل الخلاف.	37
خلاصة	41
الفصل الثاني: إنعكاسات الخلاف السعودي القطري على منظومة مجلس التعاون الخليجي	43
المبحث الأول: التعاون الخليجي: النشأة و التطور ومجابهة التحديات	43
المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي :الدوافع و التطور	43
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	48
المطلب الثالث: مجلس التعاون الخليجي: التحديات و الأبعاد ..والأدوات	51
المبحث الثاني: آثار الخلاف السعودي القطري منظومة التعاون الخليجية	56

فهرس الموضوعات

المطلب الأول: تاريخ وراهن الخلاف السعودي القطري: الطبيعة والأبعاد	56
المطلب الثاني: الإستثمار الإقليمي للخلاف الخليجي: إيران نموذجا	70
المطلب الثالث : الإستغلال الدولي للخلاف الخليجي: أمريكا نموذجا	74
خلاصة	76
الفصل الثالث: راهن القطيعة السعودية القطرية و مستقبل مجلس التعاون الخليجي	78
المبحث الأول: الخلاف السعودي القطري الراهن وهشاشة التعاون الخليجي	79
المطالب الأول: تأثير القطيعة الخليجية على أداء مجلس التعاون الخليجي	79
المطلب الثاني: الهيمنة السياسية السعودية على مجلس التعاون الخليجي	85
المطلب الثالث :إنكشاف منظومة التعاون الخليجية في معالجة الخلاف الراهن	89
المبحث الثاني: مستقبل التعاون الخليجي في ظل تداعيات الخلاف الراهن	96
المطلب الأول : سيناريو إستمرار الوضع القائم وجمود التعاون الخليجي	97
المطلب الثاني: سيناريو التسوية وإستكمال مسار التعاون	99
المطلب الثالث: سيناريو التصعيد وتفكك التعاون الخليجي	102
خلاصة	105
الخاتمـــــــــــــة	107
قائمـــة المراجـــــع	
الملاحـــــــــــق	

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن الآثار المترتبة عن الخلاف السعودي القطري على مجلس التعاون الخليجي، من خلال إبراز أهم الخلافات التاريخية التي حدثت بين البلدين، مع التركيز على الخلافات الراهنة التي شنتها كل من المملكة العربية السعودية و الامارات و البحرين بالإضافة إلى مصر عام2017.

فهذه الخلافات تعتبر من أشد الخلافات التي عرفتها منظومة مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسيه عام1981.

إضافة إلى ذلك تبيين دور القوى الإقليمية و الدولية من مسألة الخلاف السعودي القطري، و الأهم من ذلك معرفة سيناريوهات تطور هذه الخلافات.

الكلمات المفتاحية: خلاف–مجلس التعاون الخليجي– قوى إقليمية و دولية.

Abstract

This study aims to identify the effects of the Saudi-Qatari dispute on the GCC by highlighting the most important historical differences that have occurred between the two countries, focusing on the current crisis .launched by Saudi Arabia, the UAE, Bahrain and Egypt in 2017

This crisis is one of the most severe crises experienced by the GCC since .its establishment in 1981

In addition, the role of regional and international powers in the Saudi-Qatari dispute is highlighted, and more importantly, the scenarios of the .development of this crisis

Keywords: Controversy - GCC and international powers